الأمم المتحدة

A/75/6 (Sect. 12)

الجمعية العامة

Distr.: General
9 April 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البندان 141 و 142 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

الجزء الرابع
التعاون الدولي لأغراض التنمية

الباب 12
التجارة والتنمية

البرنامج 10
التجارة والتنمية

* A/75/50.

190520 290420 20-05505 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

تصدير 3

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والأداء البرنامجي لعام 2019** 4

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2021*** . . 53

المرفقات

الأول – الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2021 70

الثاني – موجز إجراءات المتابعة المتخذة تنفيذا للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة . . . 71

** تمشـــيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يقدَّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

*** تمشـــيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصـــلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

تصدير

إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الذي عُهدت إليه مسؤولية تشجيع ظهور اقتصاد عالمي شامل للجميع، مع إيلاء الأولوية لاحتياجات ومصالح البلدان النامية، يواصل تعزيز إجراءاته الرامية إلى النهوض بالتجارة والتنمية وبالمسائل المترابطة في مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ويسهم الأونكتاد، من خلال ركائز عمله الثلاث – وهي البحث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني – إسهاماً فعالاً في دعم الدول الأعضاء في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة المحددة في الوثائق الختامية المنبثقة عن المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة.

ويظل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يقع في صميم عمل الأونكتاد، وإني لأغتنم هذه الفرصة لكي أشهد بأن الأونكتاد لا يفتأ يقدّم، من خلال برنامج عمله، بحوثاً وتحليلاتٍ عالية الجودة وقائمة على الأدلة تنهل منها السياسات الوطنية والإقليمية والدولية في إطار مبدأ "عدم تخلف أحد عن الركب". وبالاستناد إلى هذه التحليلات، يبني الأونكتاد، في إطار تعاونه التقني، القدرات التي تحتاج إليها البلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى جبهات أخرى، تواصل الآلية الحكومية الدولية التابعة للأونكتاد السعي جاهدة إلى بناء توافق في الآراء بشأن السياسات التي تمكّن البلدان النامية من تعظيم الفرص التي تتيحها العولمة والتكامل الاقتصادي، ومن مجابهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتشابكة.

ولذلك، فأنا أعلن عن التزامي، ونحن مقبلون على عام 2021، بدعم المنظمة فيما تبذلها من جهود لتنفيذ نتائج الدورة الرباعية السنوات الخامسة عشرة للأونكتاد، وذلك بالتصدي للتحديات التجارية والإنمائية التي تواجه جميع البلدان النامية في جميع المناطق. وسيواصل الأونكتاد تعزيز أوجه التآزر والتكامل مع سائر المنظمات الدولية والعمل مع منتديات التعاون الاقتصادي الدولية المعنية في مجالات ولايته بهدف معالجة القضايا الاقتصادية والإنمائية القائمة والمستجدة.

(توقيع) موخيسا **كيتوي**
الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والأداء البرنامجي لعام 2019

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

12-1 تقع على عاتق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، على النحو الوارد في الفقرة 10 من مافيكيانو نيروبي، مسؤوليةُ مساعدة البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على الاندماج في الاقتصاد العالمي بما يعود عليها بالنفع، وذلك دعماً للنمو والتنمية المستدامين والشاملين للجميع. وقد أُنشئ الأونكتاد بغرض تشجيع ظهور اقتصاد عالمي شامل للجميع، عن طريق توجيه السياسات الوطنية والدولية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية ولمصالحها. وكما ورد في مافيكيانو نيروبي: "سيجري تعزيز الدور الهام للأونكتاد بوصفه جهة التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة". ويستمد الأونكتاد ولايته من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك دورات الأونكتاد الرباعية السنوات، ولا سيما المهام الرئيسية للمؤتمر المبينة في الفقرة 3 من الفرع الثاني من قرار الجمعية العامة 1995 (د-19). ولمواجهة مجموعة معقدة من التحديات التجارية والإنمائية، طُلب من الأونكتاد أن يركز موارده على مساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها الإنتاجية، ويقوم بالتصدي للاتساع المطرد في الفجوتين التكنولوجية والرقمية، وضمان الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي، وإسداء المشورة إلى الحكومات بشأن تمويل التنمية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتقديم المساعدة التقنية في مسائل الديون. وسيستمر الأونكتاد أيضا في تقديم الدعم الرامي إلى تطوير قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بتنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2021

12-2 يعمل الأونكتاد، لتحقيق أهدافه، من خلال ثلاث ركائز مترابطة هي: (أ) إجراء بحوث وتحليلات سياساتية عالية الجودة وقائمة على الأدلة تنهل منها السياسات الوطنية والإقليمية والدولية بهدف تحقيق تنمية شاملة للجميع ومستدامة في إطار مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"؛ (ب) توفير خدمات التعاون التقني بالاستناد إلى هذه التحليلات، مع التركيز بوجه خاص على البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (ج) الجمع بين الدول الأعضاء من خلال الآلية الحكومية الدولية التابعة له لبناء توافق في الآراء بشأن السياسات التي تمكّن البلدان النامية من تعظيم الفرص التي تتيحها العولمة والتكامل الاقتصادي ومن التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتشابكة.

12-3 وفي سياق توثيق عرى الترابط بين جميع البلدان، سيحافظ الأونكتاد على توجهه الفريد وعلى التزامه بالتنمية من خلال تلك الركائز الثلاث، وسيظل في الوقت نفسه يتجاوب مع جميع الدول الأعضاء ويخضع للمساءلة منها. ويعالج الأونكتاد قضايا مترابطة تُعَدّ ذات أهمية جوهرية لجميع البلدان من أجل تحقيق النمو والتنمية المستدامين والمنصفين، ويتطلب ذلك تبادلا وتعاونا واسعي النطاق عبر البرامج الفرعية للأونكتاد بشأن مجالات من قبيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والاستثمار، والاقتصاد الرقمي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للآثار المتزايدة التي تخلّفها هذه المواضيع على التجارة العالمية والتنمية.

12-4 وسيواصل الأونكتاد دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي جرى الإقرار فيها بالترابط القائم بين التنمية المستدامة والتجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا. كما أن الأونكتاد هو القيّم على ثمانية من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وهو يساهم بنشاط في رصد وتنفيذ طائفة واسعة من هذه الأهداف، حيث يتركز مساهماته الرئيسية على الأهداف 8 و 9 و 10 و 17، لكنه يقدّم أيضاً مساهمات هامة في الأهداف 2، و 5، و 12، و 15،

و 16. وإضافةً إلى ذلك، سيواصل الأونكتاد الإسهام في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعم رصد ومتابعة وسائل تنفيذ خطة عام 2030. وتتواءم الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في إطار برامجه الفرعية أيضا مع سائر خطط العمل ذات الصلة، بما في ذلك الوثيقة الختامية المتفق عليها لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، والوثائق الختامية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وإعلان مبادئها وخطة عملها، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، ونتائج الدورة الخامسة والعشرين والدورات السابقة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

12-5 وإلى جانب تنفيذ خطط العمل العالمية، سيسعى الأونكتاد على وجه الخصوص إلى ضمان تنفيذ الولايات التي سوف تنص وتؤكد عليها دورته الرباعية السنوات الخامسة عشرة المقرر عقدها في عام 2020 في بريدجتاون، والتي سوف تمثل لحظة مهمة تجتمع فيها الدول الأعضاء لمناقشة التطورات الأخيرة والاتجاهات الطويلة الأمد في مجال التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، ولتقييم الإنجازات المتحققة وأوجه النقص خلال السنوات الأربع الأولى من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

12-6 وقد قام الأونكتاد، على مدى السنوات الأربع الأخيرة، بتعزيز نظمه للتخطيط والرصد والتقييم، معزِّزا بذلك كفاءته وفعاليته وشفافيته وخضوعه للمساءلة. وسيواصل جهوده الرامية إلى بناء ثقافة الإدارة القائمة على النتائج على نطاق المنظمة، من خلال التدريب والتوجيه، وسيقوم بتعزيز القدرة الداخلية على جمع البيانات المتعلقة بالنتائج والإبلاغ عنها.

12-7 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2021 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) استمرار توافر معلومات وبيانات اقتصادية ومالية دقيقة عن آخر المستجدات على الصعيدين القطري والإقليمي واستمرار التعاون مع الكيانات المعنية بشأن إنتاج الإحصاءات؛

(ب) استمرارُ توافر التمويل من خارج الميزانية لبرامج التعاون التقني، وتوافرُ الظروف الملائمة في الدول الأعضاء وتمتعها بالقدرات اللازمة لاعتماد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات؛

(ج) توافر الإرادة السياسية لتحقيق توافق في الآراء في الاجتماعات الحكومية الدولية؛

(د) توصُّل الدورة الرباعية السنوات الخامسة عشرة للأونكتاد، المقرر عقدها في بريدجتاون في عام 2020، إلى وثيقة ختامية متفق عليها، وتوصُّل المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية إلى نتيجة إيجابية؛

(هـ) أن تكون الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في الدوحة في الفترة من 21 إلى 25 آذار/مارس 2021، وفقا لما اتُّفق عليه.

12-8 ويراعي الأونكتاد المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء ووفقاً لولايته واستراتيجيته لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتتناول تقاريره الرئيسية البعد الجنساني لمواضيعها الرئيسية وتتضمن تحليلات لسياسات التجارة الدولية من منظور يراعي الاعتبارات الجنسانية. وبالمثل، فإن أنشطة من قبيل مبادرة الأونكتاد المسماة "خط الحدود" المنفَّذة حاليا في ست مقاطعات حدودية في جمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وملاوي، يجري في إطارها تزويدُ النساء

بمعلومات عن قواعد التجارة والإجراءات الجمركية ومساعدتهن على خفض تكاليف الأعمال التجارية وتوسيع الفرص عن طريق تعزيز مهاراتهن في مجال مباشرة الأعمال الحرة. وفي عام 2021، سيواصل الأونكتاد تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات تجارية تتيح للمرأة الاستفادة من الفرص الناشئة عن التجارة الدولية. وستعزز فرقة العمل الداخلية المعنية بتنسيق الإحصاءات توافرَ الإحصاءات وجودتها بغية مساعدة واضعي السياسات على وضع سياسات تجارية وإنمائية شاملة للجميع ومراعية للاعتبارات الجنسانية.

12-9 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، سيواصل الأونكتاد الجمع بين خبرته واتساع نطاق تأثير شركائه ووجودهم من أجل تعظيم الأثر العائد على الجهات المستفيدة. ويشارك الأونكتاد بنشاط في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فهو يشارك، على سبيل المثال، في فرقة عمل معنية بتعزيز التعاون مع ثمانية من مكاتب المنسقين المقيمين من أجل إيجاد منافذ وآليات واضحة تمكّن الأونكتاد وسائر الوكالات غير المقيمة والوكالات المتخصصة من العمل على الصعيد القطري على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة والمرونة. وبالإضافة إلى ذلك، أبرم الأونكتاد اتفاقات شراكة مع مختلف المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وكيانات القطاع الخاص. وسيواصل تعزيز آليات الشراكة مع القطاع الخاص، بتحديث مبادئها التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة، مستفيدا في ذلك من تجارب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وسيستخدم الأونكتاد قدرته التنظيمية لجلب مختلف الجهات صاحبة المصلحة إلى النقاش وتبادل الخبرات وتحديد أفضل الممارسات ووضع معايير عالمية فيما يتعلق بأشد المسائل إلحاحاً. وعلى سبيل المثال، اجتذب أسبوع التجارة الإلكترونية الذي نظمه الأونكتاد في عام 2019 أكثر من 1 500 مشارك من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والأوساط العلمية وقطاع التكنولوجيا وكان يهدف إلى إقامة شراكة أوثق مع القطاع الخاص ومن ثم إلى بناء القدرات وتوفير الأدوات اللازمة لتحويل الاقتصاد الرقمي.

12-10 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يشارك الأونكتاد بنشاط في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وهيئاته الفرعية. ويقود الأونكتاد، بوصفه إحدى المؤسسات الرئيسية الخمس صاحبة المصلحة في عملية متابعة تمويل التنمية، الحوارَ المشترك بين الوكالات بشأن رصد وسائل تنفيذ الغايات والمساءلة عنها من خلال متابعة التزامات خطة عمل أديس أبابا بصورة متفرغة، مع التركيز بوجه خاص على أبعادها المتعلقة بالتجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا. ويسهم الأونكتاد في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعم رصد ومتابعة وسائل تنفيذ خطة عام 2030. وعلاوة على ذلك، يواصل الأونكتاد قيادة المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية فيما يتعلق بـــ "توحيد الأداء" أثناء تنفيذ الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري، وذلك بالتعاون مع 14 كيانا آخر.

الولايات التشريعية

12-11 ترد في القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

1995 (د-19)	إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ليكون جهازا من أجهزة الجمعية العامة	226/67	الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
204/63	تقرير الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	219/68	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط
303/63	الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية	137/69	برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024
288/66	المستقبل الذي نصبو إليه	313/69	خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)

1/70	تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030
133/70	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
234/72	دور المرأة في التنمية
279/72	إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
241/73	الهجرة الدولية والتنمية
243/73	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية
245/73	تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة
246/73	تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)
291/73	وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
200/74	التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية
201/74	التجارة الدولية والتنمية
202/74	النظام المالي الدولي والتنمية
207/74	متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية
228/74	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط
239/74	التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

TD/442 و TD/442/Corr.1 و TD/442/Corr.2	تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثانية عشرة
TD/500/Add.1	تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثالثة عشرة: ولاية الدوحة
TD/519/Add.2	تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الرابعة عشرة: مافيكيانو نيروبي

المنجزات المستهدفة

12-12 يعرض الجدول 12-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2019-2021 مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 12-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**10**	**10**	**9**	**10**
1 - الوثائق وورقات غرفة الاجتماعات المعدة لمجلس التجارة والتنمية	1	1	1	1
2 - تقارير متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في مجالات خبرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	1	1	1	1
3 - التقارير عن المسائل التي تتطلب من مجلس التجارة والتنمية اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرباعية السنوات الخامسة عشرة للمؤتمر	1	1	1	1
4 - ورقات غرفة الاجتماعات أو ورقات العمل المعدة للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية	4	4	4	4
5 - استعراض عام للتقييمات الخارجية لبرامج الأونكتاد ومشاريعه: تقرير الأمين العام للأونكتاد	1	1	1	1
6 - توليف عمليات تقييم البرامج الفرعية الخمسة، وتقديم معلومات محدَّثة عن حالة تنفيذ التوصيات	1	1	–	–
7 - التقرير عن التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي للأونكتاد	–	–	–	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
8 - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة: تقرير الأمين العام للأونكتاد	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**28**	**28**	**28**	**28**
9 - اجتماعات مجلس التجارة والتنمية، بما في ذلك الدورات السنوية والاستثنائية والتنفيذية التي يعقدها المجلس وهيئاته الفرعية	26	26	26	26
10 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية	2	2	2	2
باء- توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**11**	**9**	**9**	**9**
11 - مناقشات أفرقة الخبراء المخصصة لتوليد ونقل المعارف بشأن المواضيع التي يحددها الأمين العام للأونكتاد، بالتشاور مع الدول الأعضاء	3	3	3	3
12 - ندوة عامة مع منظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء لتوليد المعارف ونقلها بشأن برنامج عمل الأونكتاد، رهنا بمواصلة مجلس التجارة والتنمية النظر في هذا المسألة واتخاذه قرار بشأنها	1	1	1	1
13 - محاضرة راؤول بريبيش لنقل المعارف بشأن قضايا الساعة في مجال التجارة والتنمية	1	1	1	1
14 - حوارات جنيف بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة لنقل المعارف وتوليدها بشأن قضايا الساعة في مجالي التجارة الدولية والتنمية	2	–	1	1
15 - مناسبات رفيعة المستوى مع المستشارين الخاصين للأونكتاد ومع مناصريه للمساهمة في نقل المعارف	2	2	1	1
16 - الإحاطات الإعلامية لأعضاء الحكومات لنقل المعارف وتوليدها، بما في ذلك على المستوى الوزاري، بشأن تحديد وتنسيق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الموجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة	2	1	1	1
17 - مناسبة تواصل مع المجتمع المدني ("المحادثة الكثيفة") لتبادل المعارف ونقلها	–	1	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**10**	**10**	**12**	**10**
18 - الموجزات السياساتية المتعلقة بقضايا التجارة والتنمية لتوليد المعارف ونقلها	1	1	1	1
19 - التقارير عن تقييمات مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية وعن التقييمات الخارجية التي يُشترط إجراؤها بموجب الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات	8	8	10	8
20 - مقالات رأي الأمين العام	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: التقرير السنوي للأونكتاد، وقاعدة بيانات المجتمع المدني الخاصة بالأونكتاد، والإخطارات الإلكترونية الموجهة إلى منظمات المجتمع المدني

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إعداد "لمحة عن الأونكتاد"؛ والاضطلاع بأنشطة التوعية للمجتمع المدني؛ وإعداد مواد التوعية على الصعيد الإقليمي؛ ومجموعة المواد الصحفية والنشرات الإعلامية عن المنشورات الرئيسية؛ والمواد الإعلامية عن الأونكتاد (بما في ذلك الكتيبات والملصقات والمجلدات)؛ وتنظيم دورات إعلامية متخصصة للطلاب والوفود والأوساط الأكاديمية أثناء زيارتهم للأونكتاد، وقد تُنظم في أماكن أخرى، بناءً على الطلب.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية، بما فيها تلك التي يلقيها الأمين العام ونائبته؛ ونشرات صحفية ومذكرات إعلامية عن الأونكتاد؛ وموجزات إخبارية على شبكة الإنترنت.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: موقع الأونكتاد وصفحاته على شبكة الإنترنت وتطبيقاته على وسائط التواصل الاجتماعي التي تتضمن معلومات عن الأونكتاد، والاجتماعات والمناسبات، والوثائق والمنشورات، والمواد الصحفية والإعلامية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتقييم.

أنشطة التقييم

12-13 استرشدت الخطة البرنامجية لعام 2019 بالتقييمات التالية التي أُنجزت في عام 2021:

(أ) توليف عمليات تقييم البرامج الفرعية الخمسة، وتقديم معلومات محدَّثة عن حالة تنفيذ التوصيات؛

(ب) التقييم الذاتي لمبادرة التجارة الإلكترونية للجميع؛

(ج) التقييم الذاتي لشراكات تشجيع الاستثمار الرامية إلى وضع وتسويق وتيسير مشاريع مقبولة مصرفياً متعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛

(د) التقييم الذاتي للجهود المبذولة لبناء قدرات واضعي السياسات في البلدان النامية على معالجة الثغرات التنظيمية والمؤسسية في مجال إدارة الديون السيادية؛

(هـ) التقييم الذاتي للجهود المبذولة لدعم الدول الأعضاء في وضع وإطلاق استراتيجيات لصادرات المنتجات المستدامة من خلال إجراء استعراضات وطنية لصادرات المنتجات المستدامة؛

(و) التقييم الذاتي للجهود المبذولة لبناء قدرات مجموعة مختارة من أقل البلدان نموا على تحسين وتنويع صادراتها السمكية؛

(ز) التقييم الذاتي للجهود المبذولة لتعزيز قدرات صانعي السياسات على تقييم الآثار المترتبة على التدابير غير الجمركية في التجارة الدولية وصياغة استجابات سياساتية مناسبة؛

(ح) التقييم الذاتي للجهود المبذولة لبناء قدرات البلدان النامية على التحول إلى نقل البضائع المستدام

(ط) التقييم الذاتي للجهود المبذولة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى بناء المرونة الاقتصادية.

12-14 وقد روعيت في وضع الخطة البرنامجية لعام 2021 نتائجُ التقييمات المشار إليها أعلاه. والأونكتاد ملتزم بتحقيق فعالية البرامج والفعالية التنظيمية وكذلك بتحقيق نتائج إنمائية مستدامة وقوية. وقد أكدت هذه التقييمات جدوى الأهداف ومجالات العمل الواردة في إطار البرامج الفرعية والمشاريع. وجرت الإشارة في هذه التقييمات إلى الدور الفريد الذي يضطلع به الأونكتاد في تعزيز بيئة اقتصادية عالمية منصفة من أجل التنمية المستدامة، على النحو الذي تكرر الإعراب عنه في مافيكيانو نيروبي، كما جرت فيها الإشارة إلى أن عمل الأونكتاد بالغ الأهمية لنجاح خطة عام 2030. وفيما يخص النتائج المتحققة، أظهرت التقييمات أن الأونكتاد ساهم في عدد من النتائج المتوخاة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. فعلى سبيل المثال، توصل أحد تقييمات البرامج الفرعية إلى أن الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري التي أُعدت لإثيوبيا جرى استخدامها لإدراج اعتبارات التجارة في الخطة الوطنية الخمسية لذلك البلد. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك، التقييمُ الذي أُجري للدعم الذي قدمه الأونكتاد لرفع مستوى صادرات الأسماك، والذي أُشير إلى أنه ساعد على تنقيح الأنظمة المتعلقة بالمراقبة الصحية للمنتجات ذات المنشأ المائي في موزامبيق.

12-15 ويُظهر توليفٌ لتقييمات البرامج الفرعية للأونكتاد واستعراضٌ للنتائج المنبثقة عن تنفيذ توصياتها الكيفية التي ساهمت بها هذه التقييمات في تعزيز البرامج الفرعية للأونكتاد. فعلى سبيل المثال، أُطلقت مبادرات جديدة على نطاق أمانة الأونكتاد لتعزيز التعاون والحوار فيما بين الشُعب، مثل مبادرة عبور الخطوط. وفي مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، على سبيل المثال، استجاب البرنامج الفرعي 2، المتعلق بالاستثمار والمشاريع، لتوصية تدعو إلى جعل هدفي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أكثر وضوحا في عمل البرنامج الفرعي عن طريق تعميم مراعاة الأبعاد الجنسانية عبر ركائز عمله الثلاث. وفي مجال

البحوث وتحليل السياسات، تتناول جميع التقارير الرئيسية التي أعدها الأونكتاد منذ عام 2017 البعد الجنساني لمواضيعها الرئيسية وتتضمن تحليلات لسياسات التجارة الدولية من منظور يراعي الاعتبارات الجنسانية.

12-16 ومن المقرر إجراء التقييمات والتقييمات الذاتية التالية في عام 2021:

(أ) تقييم البرنامج الفرعي 1: العولمة والترابط والتنمية؛

(ب) ثمانية تقييمات للمشاريع المنجزة.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
العولمة والترابط والتنمية

الهدف

12-17 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوضُ بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، والنمو المطرد، والعمالة الكاملة، وتوفير العمل اللائق للجميع من خلال اتباع سياسات واستراتيجيات اقتصادية قائمة على الأدلة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وإحرازُ تقدم نحو إيجاد حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية، والقضاءُ على الفقر في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب، الذي يُكمِّله، ولا يُعوِّضه، التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الاستراتيجية

12-18 للمساهمة في النهوض بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، والنمو المطرد، والعمالة الكاملة، وتوفير العمل اللائق للجميع من خلال اتباع سياسات واستراتيجيات اقتصادية قائمة على الأدلة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، سيواصل البرنامج الفرعي تحديد الاحتياجات والإجراءات المحددة الناشئة عن ترابط التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا وسياسات الاقتصاد الكلي، من حيث تأثيرها على التنمية، وذلك من خلال ركائزه الثلاث، أي البحث والتحليل، والمداولات الحكومية الدولية، والتعاون التقني. ويخطط البرنامج الفرعي أيضا لدعم البلدان النامية فيما تبذلها من جهود لصياغة استراتيجيات إنمائية ووضع خيارات وتوصيات سياساتية عملية على جميع الصعد من أجل مواجهة التحديات التي تطرحها العولمة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تحسين فهم الترابط القائم بين القواعد الاقتصادية الدولية والممارسات والعمليات والسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛ وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال قيام البرنامج الفرعي بإعادة تأطير المناقشة، وطرح فكرة اتفاق بيئي عالمي جديد لتعزيز تنسيق السياسات من أجل النمو العالمي والتنمية المستدامة. وذلك، لأن المبادرات الوطنية الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030 لن تؤتي كاملَ ثمارها إلا بربطها فيما بينها وتقديم الدعم لها من خلال ترتيبات وهياكل إقليمية وعالمية مكملة لبعضها البعض. ويتضمن المقترح الذي قدمه البرنامج الفرعي بشأن اتفاق بيئي عالمي جديد مفاهيم قُدّمت لكي تنظر فيها الدول الأعضاء من أجل تحقيق هذه الغاية. وساهم الاتفاق البيئي العالمي الجديد في تحسين فهم الترابط القائم بين القواعد الاقتصادية الدولية والسياسات الوطنية وفي دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى صياغة استراتيجيات إنمائية، وذلك باقتراح مسار يمكّن من الانتقال من القرارات إلى الأفعال عن طريق بناء إطار سياساتي أكثر تكاملا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

12-19 ولمواصلة الإسهام في النهوض بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، والنمو المطرد، والعمالة الكاملة، وتوفير العمل اللائق للجميع من خلال اتباع سياسات واستراتيجيات اقتصادية قائمة على الأدلة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، سيواصل البرنامج الفرعي توفير إحصاءات عالية الجودة وفي الوقت المناسب، وسيدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتطوير نظمها الإحصائية الوطنية عن طريق توفير المساعدة التقنية وبرامج بناء القدرات لها. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تعزيز الروابط القائمة بين السياسات الاقتصادية والإنمائية وعملية صنع القرار، وأن يؤدي كذلك إلى إدخال تحسينات على عملية تجميع ونشر الإحصاءات الرسمية للدول الأعضاء. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال قيامَ البلدان الثمانية الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بإنتاج المجموعة الأولى من الإحصاءات الشاملة بشأن التجارة في الخدمات بفضل مساعدة تقنية من البرنامج الفرعي، وتشمل أيضا تدريب أكثر من 000 2 شخص من 116 بلدا، حوالي 40 في المائة منهم من النساء، على إحصاءات تجارة البضائع والخدمات، باستخدام تكنولوجيات التعلم الإلكتروني الفعالة من حيث التكلفة والمستدامة بيئيا. وبالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أُحرز تقدم كبير في وضع إطار إحصائي مفاهيمي للمؤشر 16-4-1 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة. وأدى ذلك العمل إلى قيام فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بإعادة تصنيف هذا المؤشر ضمن المستوى 2، وذلك اعترافاً بالتقدم المحرز. وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأونكتاد أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والسبعين تقريرا عن تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة من خلال تقريره عن *تَتَبُّع إنجاز أهداف التنمية المستدامة* (انظر قرار الجمعية العامة 206/74).

12-20 وللمساهمة في إحراز تقدم نحو إيجاد حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية، سيشجّع البرنامج الفرعي على تعزيز التعاون على جميع مستويات التفاعل بين الاستراتيجيات الناجحة لتمويل التنمية والقدرة على تحمل الديون والإدارة الفعالة للديون، بما في ذلك من خلال تقديم إسهامات هامة بشأن الديون والقدرة على تحمل الديون، ومعالجة المسائل العامة الواردة في تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. وسيركز البرنامج الفرعي أيضا على التحديات التي تُواجَه في مجال القدرة على تحمل الديون القصيرة والطويلة الأجل في البلدان النامية، كما سيركز على حشد الموارد المالية المحلية والدولية بصورة مستدامة من أجل التنمية وتنفيذ الهدفين 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة بغية تيسير إحراز تقدم فيما يتعلق بقضايا الديون وتمويل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية والتدريب والدعم للبلدان النامية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تعزيز القدرات الوطنية على الإدارة الفعالة للديون. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال توفيرَ تحليلات وتحذيرات بشأن مخاطر تزايد المديونية الخاصة، بما في ذلك في البلدان النامية، وتقديمَ تقديرات للأثر الذي تخلّفه الثغرات في تمويل أهداف التنمية المستدامة على القدرة على تحمل الديون في 30 بلدا ناميا، وتوسيع نطاق التغطية القطرية فيما يتعلق بتوفير نظم الإنذار المبكر إلى 32 بلدا.

12-21 وللمساهمة في القضاء على الفقر في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب، الذي يُكمِّله، ولا يُعوِّضه، التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، سيواصل البرنامج الفرعي إجراء البحوث والتحليلات بشأن اتجاهات وآفاق توثيق التعاون والتكامل بين البلدان النامية. وسيقدّم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة التقنية وينشر أفضل الممارسات. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تعميق فهم البلدان النامية للبيئة الاقتصادية العالمية وللخيارات السياساتية المتاحة لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال تبادل الخبرات الناجحة في مجال سياسات التحول الهيكلي فيما بين البلدان النامية، وذلك في مجالات سياساتية محددة من قبيل التجارة والتصنيع، وسياسات الاقتصاد الكلي، والتحول الهيكلي. ومن خلال بناء القدرة على صياغة سياسات رامية إلى التنويع والابتكار والتحول الهيكلي، عزّز البرنامج الفرعي التكامل الاقتصادي في منطقة الجنوب الأفريقي عن طريق تنسيق السياسات الصناعية ودعم سلاسل القيمة الإقليمية فيها.

12-22 واستجابةً للولايات التي أسندتها الجمعية العامة في قرارها 10/74 بشأن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وقرارها 117/74 بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، سيواصل البرنامج الفرعي دعم الشعب الفلسطيني، تمشيا مع الفقرة 55 (د د) من مافيكيانو نيروبي. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال الاعتراف الذي حظي به عمل الأونكتاد (مثل تقاريره المتعلقة بتسرُّب الإيرادات المالية)، وقد استُخدم هذا العمل كمدخلات في عدد من المحافل الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تمكَّن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، بفضل الخدمات الاستشارية التي قدمها الأونكتاد، من وضع نموذج اقتصادي قياسي للاقتصاد الفلسطيني.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

12-23 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، والمتمثلة في تعميق فهم البيئة الاقتصادية العالمية والخيارات السياساتية المتاحة لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ويدلّ على تحققها ورود 674 إشارة في وسائط الإعلام إلى خيارات سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية القائمة على النمو التي تدعو إليها البحوث المعدّة في إطار البرنامج الفرعي، وذلك مقارنة بالهدف المتمثل في 550 إشارة.

الأداء البرنامجي في عام 2019: ساهمت زيادة فهم التحديات الإنمائية المتصلة بالمنصات الرقمية في قيام الدول الأعضاء بتنقيح سياساتها المتعلقة بالاقتصاد الرقمي

12-24 ركّز البرنامج الفرعي تحليله الوارد في *"تقرير التجارة والتنمية لعام 2018: السلطة ومنصات الانطلاق ووهم التجارة الحرة"* حول ظهور مخاطر الاحتكار في المنصات الرقمية وحول ضرورة وضع أنظمة في مجال الاقتصاد الرقمي. وفي عام 2019، نشر البرنامج الفرعي ثلاثة تقارير أخرى ركّزت على المسألة نفسها، هي التقارير المعنونة "تزايد رقمنة المنتجات وفقدان القدرة التنافسية التجارية"، و "التعاون الرقمي فيما بين بلدان الجنوب من أجل التصنيع: خطة للتكامل الإقليمي"، و "نمو التجارة في عمليات الإرسال الإلكتروني: الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للجنوب". وتضمنت هذه المنشورات تحليلا مستفيضا للتحديات الإنمائية التي تطرحها المنصات الرقمية الكبيرة بالنسبة للبلدان النامية واقترحت تدابير وسياسات محددة يمكن أن تعتمدها البلدان النامية لزيادة الفوائد التي تعود على سكانها من الاقتصاد الرقمي. وكانت بعض هذه المقترحات على النحو التالي: (أ) ملكية البيانات وقيام هذه البلدان بإعلان تمتعها بحقوق سيادية على البيانات الخاصة بها؛ (ب) توطين البيانات، ويعني ذلك أن البيانات التي تجمعها شركات أجنبية سوف يجري معالجتها في مراكز بيانات تقع داخل الحدود الوطنية للبلد؛ (ج) فرض رسوم جمركية على عمليات الإرسال الإلكتروني.

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-25 ساهم هذا العمل في النهوض بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، والنمو المطرد، والعمالة الكاملة، وتوفير العمل اللائق للجميع من خلال اتباع سياسات واستراتيجيات اقتصادية قائمة على الأدلة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، كما يتضح من وضع سياستين عامتين جديدتين بشأن تنظيم الاقتصاد الرقمي ومن إحداث تغيير في عمليات صنع السياسات من خلال تعميق فهم صانعي السياسات للبيئة الاقتصادية العالمية وللخيارات السياساتية المتاحة لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وتتضح التنقيحات التي أدخلتها الدول الأعضاء على سياساتها الرقمية من تغير مواقف بعض البلدان النامية في المفاوضات المتعددة الأطراف، وكذلك من اتباعها لنهج جديد لتنظيم المنصات الرقمية على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، يتضمن مشروع سياسة التجارة الإلكترونية في الهند، الذي أُطلق في شباط/فبراير 2019، اقتباساً من دراسة البرنامج الفرعي المعنونة ("تزايد رقمنة المنتجات وفقدان القدرة التنافسية التجارية") يتعلق بالتقديرات الواردة في الدراسة لخسائر إيرادات

الرسوم الجمركية المتكبدة من جراء وقف فرض الرسوم الجمركية على عمليات الإرسال الإلكتروني. كما أدت الدراسة التي أجريت في إطار البرنامج الفرعي عن عمليات الإرسال الإلكتروني إلى طرح مقترحات في المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية في منظمة التجارة العالمية. وعلى سبيل المثال، اقتبست جنوب أفريقيا والهند من دراسة البرنامج الفرعي في رسالتهما بشأن برنامج العمل المتعلق بالتجارة الإلكترونية (WT/GC/W/747). وبناءً على دعوة من أمانة منظمة التجارة العالمية، عُرضت الدراسة على أعضاء المنظمة في نيسان/أبريل 2019. وناقشت الدول الأعضاء أيضا الدراسة باستفاضة في اجتماع عقده المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، في تموز/يوليه 2019، بشأن برنامج العمل المتعلق بالتجارة الإلكترونية. وإذا قُبلت المقترحات التي طُرحت خلال اجتماعات المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، فسوف يفضي ذلك إلى وضع إطار متعدد الأطراف من شأنه أن يزيد إلى حد كبير الموارد الضريبية التي تحصل عليها البلدان النامية من فرض تعريفات جمركية على التجارة الإلكترونية. وقد استفاد واضعو السياسات في العديد من البلدان النامية أيضا من خدمات بناء القدرات ومن الخدمات الاستشارية التي قُدمت في إطار البرنامج الفرعي بشأن هذه المقترحات السياساتية التي من شأنها أن تيسّرَ إنشاء شركات رقمية محلية وتؤديَ إلى تنامي الاقتصادات الرقمية لهذه البلدان. وكان لعمل البرنامج الفرعي بالفعل أثر في المناقشات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي وفي صنع السياسات. وخلال مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المعقود في بوينس آيرس في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019، اقتبس مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب باستفاضة من دراسة البرنامج الفرعي واعتمد المكتب اعتمادا كبيرا في تقريره السنوي لعام 2018 المعنون *"التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عالم رقمي"* على خطة البرنامج الفرعي المتعلق بالتعاون الرقمي على الصعيد الإقليمي. كما أن التقرير المعنون "عصر الترابط الرقمي"، الصادر في حزيران/يونيه 2019 عن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي التابع للأمين العام، يتضمن اقتباساتٍ من دراسات الأونكتاد.

الجدول 12-2

مقياس الأداء

2015	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*
غياب أنظمة تحكم الاقتصاد الرقمي في البلدان النامية، نظرا لوجود معظم المنصات الرقمية في الاقتصادات المتقدمة النمو	ورود طلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أحد البلدان النامية الكبرى لوضع مقترحات بشأن سياسة صناعية رقمية للبلدان النامية	وضع مقترحات بشأن سياسة صناعية رقمية للبلدان النامية وعرضها على الدول الأعضاء للنظر فيها	تناوُل مسألة وضع سياسة صناعية رقمية في تقرير التجارة والتنمية لعام 2018 وفي ثلاث دراسات أخرى	قيام اثنين من البلدان باعتماد سياسات تنظم التجارة الإلكترونية وطرح مقترحات تدعو إلى تغيير القواعد المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: منهجية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة: تحسين فرص تحقيق التنمية المستدامة (نتيجة مرحّلة من عام 2020)

12-26 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالتدفقات المالية غير المشروعة، وفقا لولايته، وسيوفر للبلدان خدمات بناء القدرات حتى تتمكن من إجراء تقدير أدق للتدفقات المالية غير المشروعة، وهو ما يُتوقّع إثبات تحقّقه عن طريق مقياس الأداء لعام

2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف.

الجدول 12-3

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
لا ينطبق	عدم وجود منهجية وإحصاءات موثوقة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة في إحصاءات ميزان المدفوعات	توافر منهجية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في إحصاءات ميزان المدفوعات	إدراج المنهجية الجديدة في إحصاءات ميزان المدفوعات لتسعة من البلدان الأفريقية المشاركة	بدء استخدام المنهجية الجديدة في إحصاءات ميزان المدفوعات من قبل تسعة بلدان مشاركة

النتيجة 2: تحسين السياسات الصناعية وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية في الجنوب الأفريقي (نتيجة جديدة)

12-27 ما فتئ البرنامج الفرعي يعمل في عدة مناطق لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق النمو المطرد، والتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، وتوفير فرص العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع. ويظهر تحليل أجراه الأونكتاد أن النمو الاقتصادي الذي شهده الجنوب الأفريقي منذ منتصف التسعينات كان مدفوعاً في معظمه بعوامل خارجية، ويظهر أيضا أن مكاسب الإنتاجية التي تحققت في المنطقة كانت صغيرة وأن التحول الهيكلي فيها كان بطيئاً. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، يبدو أن اقتصادات الجنوب الأفريقي في وضع جيد يمكّنها من تطوير سلاسل القيمة على الصعيد الإقليمي. وكما يتبين من البحوث التي أجراها مؤخراً الأونكتاد[1] واللجنة الاقتصادية لأفريقيا[2]، فإن الجزء الجنوبي من القارة يتميّز باندماجه وبتكامله التجاري. واعترافاً بتلك الخصوصيات وبأهمية التكامل الإنتاجي الإقليمي باعتباره وسيلة لتنشيط القطاع الصناعي وتدعيم النمو الاقتصادي، اعتمدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (الجماعة الإنمائية) استراتيجية صناعية مشتركة تهدف إلى تشجيع إيجاد قاعدة صناعية متكاملة داخل الجماعة الإنمائية عن طريق استغلال أوجه التآزر الإقليمي لغرض الإنتاج المحقِّق للقيمة المضافة ولغرض تحسين القدرة التنافسية للصادرات، بسبل منها التعاون على تطوير سلاسل القيمة الإقليمية عبر تدخلات محددة الأهداف.

12-28 وقدم البرنامج الفرعي الدعم للجهود التي تبذلها الجماعة الإنمائية لتيسير تطوير سلاسل القيمة الإقليمية وتعزيز تنسيق السياسات الصناعية. وبالتعاون مع الجماعة الإنمائية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، حدد البرنامج الفرعي فرصا للتعاون في قطاعات معدات التعدين وتجهيز المنتجات الزراعية والكهرباء، واقترح سلسلةً من التدابير السياساتية العملية التي يتعين اتخاذها على الصعيدين المحلي والإقليمي. وتشمل هذه التدابير وضع الصيغة النهائية لإطار المؤهلات الإقليمي الخاص بالجماعة الإنمائية، وإنشاء منصة لتبادل المعارف بشأن سياسات المحتوى المحلي في إطار استراتيجية التصنيع الخاصة بالجماعة الإنمائية، ومواءمة المعايير المتعلقة بالسلع الأساسية الرئيسية داخل الجماعة الإنمائية، وتشجيع إبرام ميثاق إقليمي لإنشاء سوق كبرى. وأُدرجت القائمة

(1) "Structural transformation and export diversification in Southern Africa" (UNCTAD/GDS/ECIDC/2017/5).

(2) *Economic Report on Africa 2015: Industrializing Through Trade* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.15.II.K.2).

الكاملة التي تتضمن 21 مقترحا في خطة التكامل، وترد الآن في الوثيقة الختامية الرسمية لحلقة العمل الإقليمية التي شاركت في تنظيمها وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار بجمهورية تنزانيا المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والجماعة الإنمائية، وعُقدت في دار السلام، بجمهورية تنزانيا المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر 2017.

التحدي الداخلي والاستجابة

12-29 تمثَّل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في عدم تركيزه في البداية بما فيه الكفاية على العلاقة بين القطاعين العام والخاص لدى الاضطلاع بعملية تنفيذ الإطار الإقليمي لسلاسل القيمة. فبعد أن حدد البرنامج الفرعي المجالات ذات الأولوية للدول الأعضاء والتدابير السياساتية، وحقق تقاربا حكوميا دوليا بشأن تلك السياسات وقام بإبلاغها إلى صانعي السياسات، كان ينتظر من القطاع الخاص في بلدان الجماعة الإنمائية أن يتجاوب مع الإطار الجديد بتطوير سلاسل القيمة الإقليمية القائمة والاستثمار في سلاسل جديدة. غير أن ذلك لم يحدث بعدُ.

12-30 وقد أقر البرنامج الفرعي بهذا التحدي، وأقر أيضا بأن تحديد الفرص وتقديم مقترح آخر بشأن التدابير السياساتية لا يؤديان تلقائيا إلى نتائج على أرض الواقع، لأنه لم يتم التركيز بشكل كاف على التواصل مع القطاع الخاص بشأن هذا المسعى وكسب تأييده له. واستجابةً لذلك، سيتابع البرنامج الفرعي الموضوع من خلال دعم البلدان المستفيدة في بناء سلاسل القيمة في المنطقة ومن خلال مساعدتها على تنفيذ استراتيجيات سياساتية تراعي العنصر الإقليمي وتنصبّ على تحقيق التكامل الإنتاجي في المجالات المحددة. وسيساعد البرنامج الفرعي أيضا على إقامة حوار منتظم بين القطاعين العام والخاص وسيقوم في عدة بلدان في المنطقة بتوفير خدمات بناء القدرات في مجال السياسات الصناعية لواضعي السياسات.

12-31 وسيقوم البرنامج الفرعي، على وجه الخصوص، بما يلي: (أ) مساعدة حكومة موريشيوس على صياغة سياسة صناعية ووضع خطة استراتيجية لموريشيوس للفترة 2020-2025 وتيسير المناقشة مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة من خلال تنظيم حلقتي عمل وطنيتين؛ (ب) مساعدة حكومة موزامبيق على تقييم وتنقيح استراتيجية السياسات الصناعية التي أُطلقت في عام 2018 وتيسير المناقشة مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة من خلال تنظيم حلقة عمل وطنية؛ (ج) استكشاف الإمكانات التي ينطوي عليها الدمج بين إنتاج المحاصيل الزراعية وتصنيعها لأغراض استخدامات غير غذائية في المنطقة وتعزيز الروابط بين الجهات الفاعلة الرئيسية من أجل بناء سلسلة قيمة كاملة في قطاع المنسوجات، مع التركيز بوجه خاص على جمهورية تنزانيا المتحدة وموريشيوس.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-32 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في النهوض بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، والنمو المطرد، والعمالة الكاملة، وتوفير العمل اللائق للجميع من خلال اتباع سياسات واستراتيجيات اقتصادية قائمة على الأدلة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وسيتضح هذا الإسهام من حدوث زيادة في مشاركة القطاع الخاص في المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة ومن تزايد الأنشطة العابرة للحدود التي تضطلع بها الشركات في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتضح، من تعزيز التفاعل بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في سلسلة القيمة المتمثلة في قطاع المنسوجات الواعد للغاية رغم نموه الناقص، ومن وضع استراتيجيات للسياسات الصناعية قادرة على دعم وحفز الاستثمار الخاص في القطاعات الواعدة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه النتائج بدورها في نهاية المطاف إلى تعزيز التصنيع والنمو المستدامين من خلال تطوير سلسلة القيمة الإقليمية، تمشيا مع الهدفين 8 و 9 من أهداف التنمية المستدامة.

الجدول 12-4

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
عدم وجود إطارٍ للسياسات الصناعية في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (الجماعة الإنمائية) يكون الهدف منه على وجه التحديد إنشاء وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية	تقديم طلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدعم استراتيجية التصنيع الخاصة بالجماعة الإنمائية، ووضع مقترحات لتفعيل سياسة صناعية إقليمية مشتركة تشمل سلاسل القيمة الإقليمية	طرح مقترحات أولية بشأن وضع سياسة صناعية إقليمية لعدة بلدان من بلدان الجماعة الإنمائية	تحديد القطاعات التي يمكن فيها إنشاء سلاسل قيمة إقليمية والجمع بين الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وعرضها على عدة بلدان في الجماعة الإنمائية وعلى شركات القطاع الخاص	زيادة مشاركة القطاع الخاص في المناقشات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية وتوسُّع نطاق الأنشطة العابرة للحدود التي تضطلع بها الشركات في المنطقة

الولايات التشريعية

12-33 ترد في القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

188/66 التصدي للتقلب المفرط للأسعار في أسواق الغذاء وأسواق المال والسلع الأساسية المتصلة بها

227/72 دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

240/73 نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

10/74 اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

117/74 تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

203/74 القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

205/74 الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة

206/74 تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة

المنجزات المستهدفة

12-34 يعرض الجدول 12-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 12-5

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**10**	**9**	**11**	**10**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة، بما في ذلك التقارير عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، والتكلفة الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال، وحالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها	5	4	5	5
2 - التقرير ووثائق المعلومات الأساسية للدورة الرباعية السنوات الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	–	–	1	–
3 - التقارير المقدمة إلى لمجلس التجارة والتنمية، بشأن مسائل منها قضايا تمويل التنمية والمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، ولمحة عامة عن *تقرير التجارة والتنمية*	3	3	3	3
4 - التقارير المقدمة إلى لجنة التجارة والتنمية ولجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية	1	1	1	1
5 - التقارير المقدمة إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**32**	**24**	**43**	**24**
6 - اجتماعات الجمعية العامة (اللجنة الثانية) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية	4	4	4	4
7 - اجتماعات الدورة الرباعية السنوات الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية	6	–	25	–
8 - الدورات السنوية والتنفيذية لمجلس التجارة والتنمية	5	3	3	3
9 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية	2	2	2	2
10 - اجتماعات لجنة التجارة والتنمية واجتماعات الخبراء المتعددة السنوات ذات الصلة	3	3	3	3
11 - اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية	6	6	6	6
12 - مؤتمر إدارة الديون	6	6	–	6
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**19**	**19**	**19**	**19**
13 - مشروع تعزيز القدرات العامة والخاصة و/أو الدولية المتصلة بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني	1	1	1	1
14 - مشروع تطوير التجارة في الخدمات للبلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا	1	1	1	1
15 - مشروع تسخير السياسات الإنمائية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجنوب الأفريقي	1	1	1	1
16 - مشاريع تركيب وتحديث وصيانة نظام إدارة الديون والتحليل المالي	15	15	15	15
17 - مشروع قياس تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**126**	**128**	**126**	**126**
18 - حلقات دراسية وحلقات عمل مقدمة إلى واضعي السياسات، بشأن مواضيع تشمل صياغة التوصيات المتعلقة بالاستراتيجيات والسياسات الإنمائية، والاقتراض والإقراض السياديين، والعولمة والتجارة والتنمية	30	32	30	30
19 - مناقشات خبراء مخصصين بشأن مسائل منها النمو الشامل وأهداف التنمية المستدامة، والترابط بين التجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا وسياسات الاقتصاد الكلي	6	6	6	6
20 - دورات تدريب مقدمة في إطار نظام إدارة الديون والتحليل المالي إلى المديرين ومدققي الديون من بلدان مختارة فيما يتعلق بتسجيل بيانات الديون والإبلاغ وإحصاءات الديون وتحليل الديون وتدقيق الديون	90	90	90	90
المنشورات (عدد المنشورات)	**10**	**9**	**11**	**10**
21 - *تقرير التجارة والتنمية*	1	1	1	1
22 - *الدليل الإحصائي للأونكتاد*	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
23 - *تقرير تَتَبُّع إنجاز أهداف التنمية المستدامة (SDG Pulse)*	1	1	1	1
24 - *التنمية والعولمة: حقائق وأرقام*	–	–	1	–
25 - دراسات، بما في ذلك دراسات عن الديون الخارجية، والأزمات المالية في البلدان النامية، والهيكل المالي الدولي، والتنمية الاقتصادية الفلسطينية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتكامل الإقليمي	7	6	7	7
المواد التقنية (عدد المواد)	**12**	**12**	**12**	**12**
26 - موجزات السياسات والموجزات الإحصائية بشأن مسائل متعلقة بالاقتصاد الكلي والتنمية والتمويل والديون والتحول الهيكلي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب	6	6	6	6
27 - الموجزات القطرية الإحصائية الاقتصادية والبحرية	2	2	2	2
28 - وثائق وبرامجيات نظام إدارة الديون والتحليل المالي	3	3	3	3
29 - المواد التدريبية المتعلقة بإدارة الديون	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى واضعي السياسات، بما في ذلك ما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، والتحول الهيكلي، وسياسة النمو (مجموعة العشرين)، وإعادة التفاوض بشأن الدين في نادي باريس، وعدم الاستقرار المالي، والقدرة على تحمل الدين، والقدرة الإحصائية في مجال التجارة والتنمية.

قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: قاعدة البيانات المالية للأونكتاد؛ وقاعدة بيانات واضعي النماذج الكلية للاقتصاد العالمي؛ ومركز البيانات الإحصائية للأونكتاد؛ ومؤشرات الإجهاد المالي والقدرة على تحمل الدين.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إقامة محاضرات وعروض عن الديون الخارجية وتمويل التنمية والمسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية؛ وإعداد نشرات إخبارية إلكترونية وكتيبات المتعلقة بنظام إدارة الديون والتحليل المالي والمعهد الافتراضي للتجارة والتنمية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إعداد نشرات صحفية؛ وتنظيم مؤتمرات صحفية ومقابلات، بما في ذلك بشأن ديون البلدان النامية والتمويل الخارجي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتكامل الإقليمي، وتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: نظام إدارة الديون والتحليل المالي؛ والمعهد الافتراضي للتجارة والتنمية؛ وإحصاءات الأونكتاد.

البرنامج الفرعي 2
الاستثمار والمشاريع

الهدف

12-35 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بالنمو الشامل والتنمية المستدامة من خلال الاستثمار وتنمية المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية، والتنويع الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل.

الاستراتيجية

12-36 بغية المساهمة في النهوض بالنمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة من خلال الاستثمار وتنمية المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية، والتنويع الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، سيواصل البرنامج الفرعي مساعدة الدول الأعضاء من خلال البحوث وتحليل السياسات من أجل تصميم وتنفيذ سياسات فعالة على الصعيدين الوطني والدولي، بما يكفل تعزيز الاستثمار ومباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى إحراز الدول الأعضاء تقدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 1 (بسبل منها وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استنادا إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة

الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر (الغاية 1-ب))، والهدف 8 (بسبل منها تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها (الغاية 8-3))، والهدف 10 (بسبل منها تشجيع التدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لخططها وبرامجها الوطنية (الغاية 10-ب))، والهدف 17 (بسبل منها تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها (الغاية 17-16))، إضافة إلى الأهداف الأخرى جميعها من خلال زيادة حشد التمويل العام والخاص نحو القطاعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

12-37 وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا برصد وتقييم وتحليل الاتجاهات والآفاق العالمية والإقليمية وإعداد *تقرير الاستثمار العالمي* السنوي وغيره من المنشورات التحليلية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تحسين قدرة البلدان على معالجة المسائل الرئيسية والمسائل الناشئة المتصلة بالاستثمار وبسياسات الاستثمار التي تعزز التنمية، بما في ذلك المسائل المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وبعدها الإنمائي. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال توفير معلومات جيدة ذات صلة في الوقت المناسب عن اتجاهات وسياسات الاستثمار الدولي. وقد تم تنزيل *تقرير الاستثمار العالمي* 000 330 مرة كل عام على مدى الأعوام الثلاثة الماضية، واستُشهِدَ به في المجلات الأكاديمية 900 2 مرة، في المتوسط. وتتيح المعلوماتُ الواردة في *مرصد السياسات الاستثمارية ومرصد الاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار* وفي الدورية الرائدة بعنوان دورية *رصد اتجاهات الاستثمار في مجال أهداف التنمية المستدامة*، وضعَ سياسات مستنيرة.

12-38 وسيجري البرنامج الفرعي أيضا عمليات استعراض لسياسات الاستثمار الوطنية وسيساند الحوار بشأن السياسات المتعلقة بنظام اتفاقات الاستثمار الدولية، وسيدعم ويصمم اتفاقات استثمار دولية جديدة تتماشى بشكل أفضل مع الأهداف الإنمائية. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال إحراز تقدم كبير في قدرة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على تصميم وتنفيذ سياسات لاجتذاب الاستثمار وزيادة مساهمته في التنمية المستدامة. وقد أظهر تتبع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مر الزمن أن التدفقات السنوية الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، في البلدان الخمسة عشر التي جرى تقييم تنفيذها لاستعراض سياسة الاستثمار، ازدادت في المتوسط بنسبة 206 في المائة في السنوات الخمس التي تلت استعراض سياسة الاستثمار مقارنة بمتوسط التدفقات السنوية الوافدة في السنوات الخمس التي سبقت الاستعراض.

12-39 وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا بإسداء المشورة إلى الحكومات بشأن تشجيع الاستثمار وتيسير الأعمال والتمويل الابتكاري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها أسواق الأوراق المالية والصناديق المؤسسية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى الاستفادة من موارد إضافية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف تنمية الاستثمار العالمي. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال توجيهات أسواق الأوراق المالية المستدامة بشأن الإبلاغ عن البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة التي تشجع أسواق الأوراق المالية على تقديم توجيهات بشأن الكشف عن البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة (الإبلاغ عن مدى الاستدامة). وأسفرت حملة أسواق الأوراق المالية المستدامة عن ارتفاع عدد أسواق الأوراق المالية التي نفذت هذه التوجيهات من 14 إلى 47 سوقا.

12-40 وسيساعد البرنامج الفرعي أيضا الدول الأعضاء على تعزيز القدرة التنافسية الدولية لمشاريعها من خلال سياسات المشاريع الرامية إلى تحفيز تنمية المشاريع، وكذلك من خلال تعزيز أفضل الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات والمحاسبة والإبلاغ. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تعزيز فهم القضايا المتعلقة بتنمية المشاريع والقدرة على زيادة الإمكانات الإنتاجية والتكنولوجية من خلال سياسات تنمية المشاريع. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال نشر *دليل*

المؤشرات الأساسية للإبلاغ بإسهام الكيانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي أقره فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في دورته السادسة والثلاثين التي عُقِدَت في جنيف في الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وحضرها نحو 400 مشارك. وطلب الفريق العامل نشره على نطاق واسع. وقد أفادت عشر شركات بالفعل بأنها تستخدم هذا الدليل.

12-41 وسيعزز البرنامج الفرعي أيضا الحوار وتبادل أفضل الممارسات بشأن مسائل متعلقة بالاستثمار وتنمية المشاريع من خلال آليات بناء توافق الآراء والمنتدى العالمي للاستثمار التابع له. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى مقترحات وابتكارات وأدوات سياساتية يمكن توزيعها على الدول الأعضاء لاكتساب الزخم ودفع عجلة التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال القرارات الهامة التي نتجت عن المنتدى العالمي للاستثمار لعام 2018، لإنشاء مائدة مستديرة للسفراء من أجل تيسير التفاعل بين الدبلوماسيين والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، ولجعل جنيف مركزا عالميا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعُقد اجتماع المائدة المستديرة الثاني في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ونظر المشاركون في تقرير للأونكتاد يبين صورة مختلطة لكل من اتجاهات الاستثمار وقدرات الرصد في قطاعات الاستثمار العشرة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وبشكل عام، اجتذب المنتدى العالمي للاستثمار لعام 2018 أكثر من 000 6 مشارك إلى جنيف. وكان من بينهم 11 رئيس دولة وأكثر من 50 وزيرا وعدد كبير من الموظفين العموميين ومديري الصناديق السيادية. وشارك نحو 000 2 من قادة القطاع الخاص، بمن فيهم مديرون تنفيذيون لشركات عالمية وأسواق أوراق مالية، في 75 جلسة نُظمت بالتعاون مع أكثر من 50 شريكا دوليا. وبفضل هذه المشاركة الواسعة النطاق، وصل منتدى عام 2018 إلى الطيف الكامل للأوساط المالية، وترسخت مكانته بوصفه المنبر العالمي البارز لمشاركة أصحاب المصلحة الرفيعي المستوى في تمويل أهداف التنمية المستدامة. ووفقا لما ذكرته نسبة 88 في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية التي أجريت بعد المنتدى، فإن المنتدى نهض بأهداف خطة عام 2030.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

12-42 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، والمتمثلة في تعزيز فهم القضايا المتعلقة بتنمية المشاريع والقدرة على زيادة الإمكانات الإنتاجية والتكنولوجية من خلال سياسات تنمية المشاريع، على نحو ما يدل عليه قيام خمسة بلدان إضافية بتنفيذ تدابير الأونكتاد وأدواته السياساتية في تصميم سياسات تهدف إلى تعزيز قدرة شركاتها على مباشرة الأعمال الحرة وتحسين قدرتها التنافسية. وبذلك يصل المجموع إلى 37 بلدا (مقارنة بالهدف المتمثل في 32 بلدا) وضعت ونفذت استراتيجيات وطنية لمباشرة الأعمال الحرة على أساس إطار الأونكتاد لسياسات ريادة الأعمال وبرنامج تنمية تنظيم المشاريع ومنهجيتها بهدف تعزيز القدرة التنافسية لشركاتها.

الأداء البرنامجي في عام 2019: صياغة بعد الاستدامة لاتفاقات الاستثمار الدولية

12-43 في عام 2019، قدم البرنامج الفرعي الدعم إلى 78 بلدا وأربع مجموعات إقليمية (تغطي 76 بلدا، بما في ذلك مناقشات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية) لتعزيز قدرتها على تعديل اتفاقات الاستثمار الدولية القائمة أو صياغة اتفاقات جديدة تتماشى بشكل أفضل مع سياسات التنمية المستدامة. وفي غياب هيئة رسمية تتجاوز حدود الولاية الوطنية وتنظم الاستثمار الدولي، يدعم الأونكتاد المشاركة العالمية في اتفاقات الاستثمار الدولية ويدعم الجهود الحكومية الدولية الجارية لتعزيز بُعد التنمية المستدامة لمعاهدات الاستثمار. وجرى الاعتراف رسميا بأهمية هذا العمل في خطة عمل أديس أبابا (الفقرة 91) وفي قرار الجمعية العامة 215/71.

12-44 ويوفر الأونكتاد مساعدة مباشرة في عملية إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية من خلال الدعم الذي يقدمه لوضع نماذج ومعاهدات حديثة وكذلك لتحديث معاهدات قديمة قائمة من أجل دمج العناصر المتصلة ببُعد التنمية المستدامة وبالإصلاح. وقد كوّنت أدوات الأونكتاد في مجال السياسة العامة، مثل خريطة الطريق لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية وإطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، أهداف وأنشطة إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية على جميع مستويات وضع السياسات من خلال الدعم الموجه نحو السياسات، الأمر الذي تكمّله حلقات عمل ودورات تدريب لبناء القدرات في جميع أنحاء العالم.

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-45 أسهم هذا العمل في النهوض بالنمو الشامل والتنمية المستدامة من خلال الاستثمار وتنمية المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية، والتنويع الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، كما يتضح من زيادة معاهدات الاستثمار التي تتضمن إصلاحات. ففي عام 2019، تضمنت نسبة 82 في المائة من المعاهدات المبرمة في ذلك العام (أي جميع المعاهدات التي كان نصها متاحا) ما لا يقل عن تسعة إصلاحات تتماشى مع توجيهات الأونكتاد في مجال سياسة الاستثمار (بما في ذلك الحفاظ على الحق في التنظيم من أجل تحقيق أهداف السياسات الموجهة نحو التنمية المستدامة)، مقارنة بعدم إبرام أي معاهدة من هذا القبيل في عام 2000.

12-46 ونتيجة للزيادة في النسبة المئوية للمعاهدات التي تتضمن إصلاحات، يعمل نظام الاستثمار الدولي لصالح جميع أصحاب المصلحة بطريقة تخدم التنمية المستدامة. فبحلول نهاية عام 2019، كان أكثر من 75 بلدا ومنظمة تكامل إقليمي قد استعرضت شبكات معاهداتها أو وضعت معاهدات نموذجية تتماشى مع أدوات الأونكتاد السياساتية. وانعكست أيضا أدوات الأونكتاد المتعلقة بسياسة الاستثمار في عدد من مبادئ سياسات الاستثمار التي اعتمدتها البلدان أو تجمعات البلدان في الآونة الأخيرة. ومن بينها المبادئ التوجيهية المشتركة بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والأونكتاد المعنية بوضع سياسات الاستثمار التي شكلت، بعد الموافقة عليها، عملية وضع سياسة الاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي. وتهدف المعاهدات الحديثة إلى السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق توفير الوضوح والتكافؤ والمرونة. ويمكّن ذلك البلدان من تجنب قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول التي قد تعرضها لمسؤوليات وتكاليف إجرائية لا مبرر لها. وتجدر الإشارة إلى أن جميع قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول تقريبا تستند إلى معاهدات قديمة.

الشكل الأول من الباب 12

مقياس الأداء: النسبة المئوية للمعاهدات التي تتضمن تسعة إصلاحات على الأقل تماشيا مع توصيات الأونكتاد

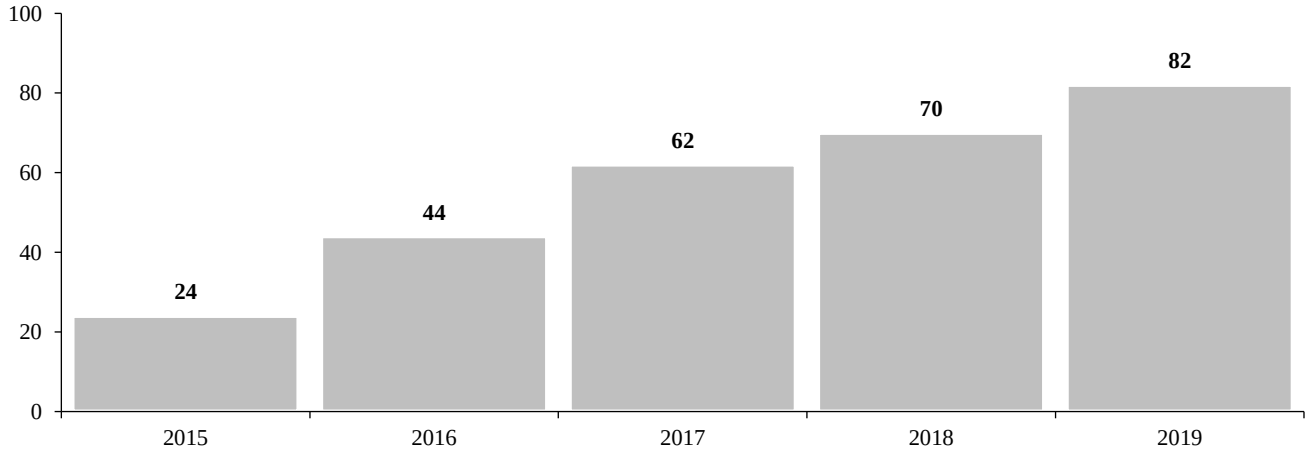

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة (نتيجة مرحّلة من عام 2020)

12-47 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بتشجيع الاستثمار دعما للقطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة والتنمية المستدامة، تماشيا مع ولايته، وسيساعد البلدان على وضع سياسات واستراتيجيات لتعبئة وتوجيه الاستثمار الخاص من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتعظيم أثر هذا الاستثمار، وهو ما يُتوقّع إثبات تحقّقه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف.

الجدول 12-6

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
لا ينطبق	البلدان تبلغ عن الثغرات في الوعي والفهم والقدرة على التنفيذ لدى صناع السياسات والمستثمرين بشأن سياسات الاستثمار والأدوات اللازمة لجذب الاستثمارات في القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة	الجهات المستفيدة تشرع في استخدام الأطر والأدوات المتعلقة باجتذاب الاستثمار في القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة	ثمانون في المائة من الجهات المستفيدة من المساعدة المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقدم تقارير عن التنفيذ الناجع للتوصيات والاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار في قطاعات أهداف التنمية المستدامة	ثمانون في المائة من الجهات المستفيدة من المساعدة المقدمة من الأونكتاد تقدم التقارير عن التنفيذ الناجع للتوصيات والاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار في قطاعات أهداف التنمية المستدامة (ارتفاع عدد البلدان المستفيدة على مدار العام)

النتيجة 2: سلسلة استثمار لسد الثغرة في تمويل أهداف التنمية المستدامة (نتيجة جديدة)

12-48 يعمل البرنامج الفرعي من أجل تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات لاجتذاب الاستثمار وتعزيز مساهمة الاستثمار في تحقيق النمو الشامل وأهداف التنمية المستدامة. ويتطلب النطاق الواسع للغايات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحددة في إطار أهداف التنمية المستدامة استثمارات هائلة، وتشهد مستويات الاستثمار الحالية نقصا كبيرا، فهناك ثغرة سنوية في الاستثمار قدرها 2,5 تريليون دولار في البلدان النامية وحدها يجب سدها. ومنذ عام 2014، واستنادا إلى خطة عمل البرنامج الفرعي للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة (وهي مجموعة من الإجراءات ذات الأولوية التي يمكن أن تشكل دفعة كبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة)، ركز البرنامج الفرعي، بناء على طلب الدول الأعضاء، بشكل أكبر على وضع وتعزيز الأطر والأدوات، مثل تصميم مجموعة من المشاريع المقبولة لدى المصارف من أجل اجتذاب الاستثمار في القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وستدعم هذه الأطر والأدوات بناء قدرات البلدان النامية في جهودها الرامية إلى سد الثغرة في الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما على مستوى البرامج القطرية.

التحدي الداخلي والاستجابة

12-49 تمثل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في أن التركيز على المستثمرين التقليديين في أنشطته، مثل المؤسسات المتعددة الجنسيات، قد ثبت أنه غير كاف لسد المستوى الهائل من التمويل اللازم لتحقيق الأهداف المحددة في خطة عام 2030. واستجابة لذلك، سيوسع البرنامج الفرعي نهجه المتعلق بسلسلة الاستثمار العالمية التي يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة في الاستثمار والتنمية. ويشمل ذلك واضعي السياسات والمفاوضين بشأن معاهدات الاستثمار، ووكالات تشجيع الاستثمار، والمصارف المركزية، وأسواق الأوراق المالية، ومديري الصناديق السيادية، إضافة إلى المؤسسات المتعددة الجنسيات، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والأعمال التجارية الأسرية، والمناطق الاقتصادية الخاصة (نقطة البداية ونقطة النهاية لسلسلة الاستثمار). ومن خلال إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين في مجال الاستثمار والتنمية، سيتمكن البرنامج الفرعي من دعم تجميع موارد إضافية وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف العالمية للاستثمار والتنمية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-50 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في النهوض بالنمو الشامل والتنمية المستدامة من خلال الاستثمار وتنمية المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، كما سيتضح من خلال التزام 683 من فرادى أصحاب المصلحة في الاستثمار بمبادئ الأونكتاد وتوصياته في عام 2021 فيما يتعلق بدعم بناء قدرات البلدان النامية في جهودها الرامية إلى سد الثغرات في الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما على مستوى البرامج القطرية.

الشكل الثاني من الباب 12

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لفرادى أصحاب المصلحة في الاستثمار الملتزمين بمبادئ وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

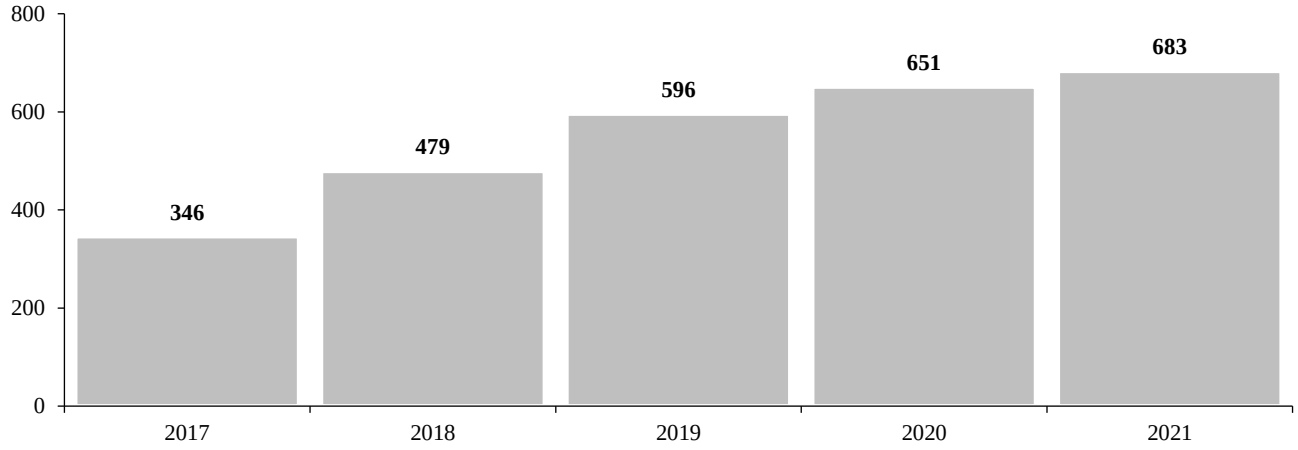

الولايات التشريعية

12-51 ترد في القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

225/73 مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة

199/74 تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة

المنجزات المستهدفة

12-52 يعرض الجدول 12-7 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 12-7

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**7**	**7**	**9**	**8**
1 - تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة بشأن الاستثمار وريادة الأعمال من أجل تحقيق التنمية المستدامة	–	–	1	1
2 - التقرير ووثائق المعلومات الأساسية للدورة الرباعية السنوات الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	–	–	1	–
3 - التقارير المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية عن الاستثمار من أجل التنمية	1	1	1	1
4 - التقارير المقدمة إلى لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية واجتماعات الخبراء ذات الصلة	4	4	4	4
5 - التقارير المقدمة إلى فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ	2	2	2	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**28**	**24**	**68**	**24**
6 - اجتماعات الدورة الرباعية السنوات الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية	4	–	24	–
7 - اجتماعات مجلس التجارة والتنمية	2	2	2	2
8 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية	2	2	2	2
9 - اجتماعات لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية واجتماعات الخبراء ذات الصلة	14	14	14	14
10 - اجتماعات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ	6	6	6	6
11 - اجتماعات المنتدى العالمي للاستثمار	–	–	20	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**50**	**56**	**52**	**60**
12 - مشاريع تحليل قضايا الاستثمار الإقليمية	3	3	3	3
13 - المشاريع المتعلقة باستعراضات سياسات الاستثمار وتعزيز تيسير الاستثمار	8	8	8	8
14 - المشاريع المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة	–	–	–	2
15 - المشاريع المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية	8	8	8	8
16 - مشاريع تشجيع الاستثمار وتيسيره	3	3	3	3
17 - المشاريع المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية من أجل التنمية	–	1	–	1
18 - المشاريع المتعلقة بأدلة الاستثمار	4	4	4	2
19 - مشاريع تيسير الأعمال	10	10	10	10
20 - المشاريع المتعلقة بتنمية المشاريع وروابط الأعمال	4	4	4	3
21 - مشاريع برنامج تنمية تنظيم المشاريع	5	5	5	6

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
22 – المشاريع المتعلقة بالمحاسبة والإبلاغ	2	2	2	3
23 – المشاريع المتعلقة بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الشامل وأهداف التنمية المستدامة	3	3	5	5
24 – المشاريع المتعلقة بالمستثمرين المؤسسيين	–	1	–	2
25 – المشاريع المتعلقة بالأعمال التجارية الأسرية	–	2	–	2
26 – المشاريع المتعلقة بالاستثمار المسؤول	–	2	–	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**107**	**113**	**107**	**107**
27 – حلقات دراسية عن الاستثمار الأجنبي المباشر وأبعاده الإنمائية ومواضيع *تقرير الاستثمار العالمي*	6	6	6	6
28 – حلقات عمل تدريبية بشأن أفضل الممارسات في مجال السياسات الوطنية والدولية المتعلقة بالاستثمار	8	8	8	4
29 – حلقات عمل وطنية متعلقة باستعراضات سياسات الاستثمار والمتابعة وتعزيز تيسير الاستثمار	10	10	10	14
30 – حلقات عمل تدريبية بشأن إحصاءات الاستثمار الدولي ومنهجيات الدراسة الاستقصائية	5	5	5	5
31 – مناقشات خبراء مخصصين بشأن مسائل متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر	3	3	3	3
32 – حلقات عمل تدريبية بشأن تشجيع الاستثمار وتيسيره مقدمة إلى واضعي السياسات ومسؤولي وكالات تشجيع الاستثمار والدبلوماسيين	14	14	14	10
33 – حلقات عمل تدريبية متعلقة بالتفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وتنفيذها وإصلاحها	15	15	15	15
34 – مناقشات خبراء مخصصين بشأن سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة	4	4	4	4
35 – حلقات عمل تدريبية بشأن الملكية الفكرية من أجل التنمية	10	10	10	10
36 – حلقات عمل تدريبية بشأن سياسات تنمية المشاريع	16	18	16	16
37 – حلقات دراسية للتدريب على المحاسبة والإبلاغ عن مدى الاستدامة	6	6	6	6
38 – حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن مسائل متعلقة بالاستثمار المسؤولة	4	6	4	4
39 – مناقشات خبراء مخصصين بشأن مسائل متعلقة بالقدرة التنافسية للمشاريع	6	6	6	6
40 – حلقات دراسية بشأن المستثمرين المؤسسيين والتنمية المستدامة	–	1	–	2
41 – مناقشات خبراء مخصصين بشأن الأعمال التجارية الأسرية	–	1	–	2
المنشورات (عدد المنشورات)	**24**	**24**	**25**	**25**
42 – *تقرير الاستثمار العالمي* ولمحة عامة عنه	2	2	2	2
43 – منشورات عن مسائل الاستثمار من أجل التنمية، بما في ذلك *مجلة الشركات عبر الوطنية*، وأفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا، والاستثمار المسؤول	7	7	7	7
44 – منشورات عن سياسات الاستثمار من أجل التنمية، بما في ذلك *تعزيز تيسير سياسات الاستثمار، واستعراضات سياسات الاستثمار، ومرصد السياسات الاستثمارية*	9	9	9	9
45 – منشورات عن تشجيع الاستثمار وتيسيره	3	3	3	3
46 – منشورات عن تنمية المشاريع	1	1	2	2
47 – منشورات عن المحاسبة والإبلاغ، بما في ذلك الاستعراض السنوي للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وسلسلة المحاسبة والإبلاغ	2	2	2	2
المواد التقنية (عدد المواد)	**9**	**15**	**9**	**13**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
48 – *مرصد الاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار* (سلسلة)، بما في ذلك دورية *رصد اتجاهات الاستثمار في مجال أهداف التنمية المستدامة*	–	4	–	4
49 – أدلة الاستثمار	2	3	2	2
50 – تقارير عن التدابير المؤثرة في الاستثمار الدولي	2	2	2	2
51 – ورقات مناقشة اتفاقات الاستثمار الدولية	2	2	2	2
52 – موجزات سياساتية بشأن حقوق الملكية الفكرية من أجل التنمية	2	2	2	1
53 – مواد تدريبية بشأن تنمية المشاريع وروابط الأعمال	1	1	1	1
54 – تقرير عن اجتماع المائدة المستديرة السنوي للسفراء	–	1	–	1

جيم – المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى البلدان النامية، بشأن مسائل منها صياغة سياسات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية، والإحصاءات والتحليلات المتعلقة بالاستثمار الدولي، بما في ذلك الاستثمار المسؤول؛ وتقديم الخدمات الاستشارية إلى الحكومات، بشأن مسائل منها السياسات الوطنية واتفاقات الاستثمار الدولية والتنمية المستدامة، إضافة إلى تشجيع وتيسير الاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، ومباشرة الأعمال الحرة، وتنمية المشاريع، وتيسير الأعمال، ومعايير المحاسبة والإبلاغ؛ والقيم بالدعوة وتقديم الخدمات الاستشارية إلى وكالات تشجيع الاستثمار والمناطق الاقتصادية الخاصة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في سلسلة الاستثمار العالمية ومراكز برنامج تطوير ريادة الأعمال.

قواعد البيانات والمواد الرقمية الموضوعية: قواعد البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والسياسات الوطنية، واتفاقات الاستثمار الدولية.

دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: تحديث المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (2)؛ وإعداد الرسالة الإخبارية لبرنامج تطوير ريادة الأعمال (2)؛ وإعداد الرسائل الإخبارية المتعلق بالاستثمار المسؤول (5)؛ وإعداد تقرير المنتدى العالمي للاستثمار؛ وإعداد كتيبات؛ ونشر الأخبار السريعة.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: بوابة التسجيل العالمية؛ ومركز سياسات الاستثمار.

البرنامج الفرعي 3
التجارة الدولية والسلع الأساسية

الهدف

12-53 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه، في كفالة أن تشكل التجارة الدولية والسلع الأساسية محركا للازدهار والشمول والتنمية المستدامة من خلال مشاركة جميع الدول الأعضاء.

الاستراتيجية

12-54 بغية المساهمة في كفالة أن تشكل التجارة الدولية والسلع الأساسية محركا للازدهار والشمول والتنمية المستدامة من خلال مشاركة جميع الدول الأعضاء، سيواصل البرنامج الفرعي تشجيع تنفيذ التدابير من جانب البلدان والاقتصادات النامية لكي يتسنى لها الاندماج في نظام التجارة الدولي والاستفادة منه بشكل أفضل من خلال آليات الركائز الرئيسية الثلاث لعمل الأونكتاد (البحث والتحليل؛ وبناء توافق الآراء؛ والتعاون التقني وبناء القدرات)، بسبل منها تقديم مساهمات متعلقة بالتجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية في تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتمويل التنمية وتقرير أهداف التنمية المستدامة.

12-55 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا دعم عملية صنع القرارات التجارية والمتصلة بالتجارة في البلدان النامية من أجل تحسين معالجة آثار الإعانات والتعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تبسيط التدابير غير

الجمركية، وعند الاقتضـــاء، إلى إلغاء أو تخفيض التدابير غير الجمركية في التجارة الدولية، بما في ذلك التدابير الانفرادية، حيثما يكون هناك احتمال أن تشكل تلك التدابير حواجز تجارية لا داعي لها، وتعزيز عملية صنع القرارات التجارية والمتصلة بالتجارة في البلدان النامية. وتشـمل النتائج السـابقة في هذا المجال تعزيز قدرة البلدان النامية على صـنع القرارات التجارية والمتصـلة بالتجارة على نحو مسـتنير، بمسـاعدة التحليل المقدم لاتجاهات التجارة والسـياسـات التجارية وأنشـطة التدريب، مما سـاعد واضـعي السـياسـات الاقتصـادية على تحديد ومعالجة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعيق الوصـول إلى الأسواق في بلدانهم. وفي الفترة بين عامي 2018 و 2019، تم التوصل إلى ما لا يقل عن ثمانية إجراءات محددة تهدف إلى الحد من الحواجز غير الجمركية أو معالجتها في المفاوضـات الثنائية والإقليمية بدعم من البرنامج الفرعي، وأشـار أكثر من 300 من أصـحاب المصـلحة إلى الفائدة التي تتأتى عن منتجات البحوث وتحليل التجارة للبرنامج الفرعي مثل نظام التحاليل والمعلومات التجارية ونظام الحل التجاري العالمي المتكامل ومبادرة الشفافية في مجال التجارة.

12-56 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تقديم المساعدة لتعزيز تنفيذ التدابير التي تتخذها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، لكي تندمج على نحو مفيد في النظام التجاري الدولي على الصعيدين الدولي والإقليمي. ويشمل ذلك تقديم دعم محدد الأهداف إلى البلدان فيما يتعلق بمشاركتها في مختلف مراحل المفاوضات، بما يشمل المراحل التي تهدف إلى وضع طرائق للتفاوض بشأن التجارة في السلع والخدمات، وتوفير التحليل لتيسير تقييم السيناريوهات والأحكام البديلة، ومساعدة المسؤولين الوطنيين في جميع مراحل عملية الانضـمام إلى منظمة التجارة العالمية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تحقيق نتائج إنمائية إيجابية في مزيد من البلدان فيما يتعلق بزيادة التكامل التجاري والنشاط التجاري. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال تعزيز مشـاركة البلدان والمؤسـسـات في الاتفاقات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف، كما يتضـح من اتخاذ بلدان ومؤسـسـات ما لا يقلّ عن 20 إجراء بدعم من البرنامج الفرعي، بما في ذلك اعتماد مواقف تفاوضـية، وإعداد مشـاريع مقترحات، وتحديد خيارات في مجال السياسات، في سياق عمليات ومفاوضات منظمة التجارة العالمية في أعقاب المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، والانضـمام إلى منظمة التجارة العالمية، والمفاوضـات بشـأن الاتفاق المؤسـس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتعاون التجاري فيما بين بلدان الجنوب في إطار النظام العالمي للأفضليات التجارية، ومؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

12-57 وعلاوة على ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على معالجة مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة بالاقتصاد المعتمد على السلع الأساسية، بما في ذلك مسألة الاعتماد على السلع الأساسية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تحسين قدرتها على اغتنام الفرص الناشئة عن تجارة السلع الأساسية وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال تحسين فهم التحديات والخيارات السياساتية المتصلة بإنتاج وتجارة السلع الأساسية في البلدان ذات الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية وزيادة القدرات على وضع سياسات تهدف إلى تنويع عائدات التصـدير وتعزيز الإنتاج ذي القيمة المضـافة. واسـتفادت أربعة بلدان (أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي) من حلقات العمل لبناء القدرات التي قدمها البرنامج الفرعي وشملت صياغة وتقديم خطط العمل الوطنية التي اتُّفِقَ عليها في كل حلقة عمل وطنية.

12-58 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تقديم الدعم لتعزيز اعتماد التشريعات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك وتحسينها وإنفاذها، من خلال توفير أفضل الممارسات والقوانين النموذجية واستعراضات الأقران. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى قيام عدد أكبر من البلدان بتنقيح أو تنفيذ تشريعات وأطر مؤسسية متعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال تعزيز قدرات العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبلدان أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى، على المنافسة الفعالة وإنفاذ حماية المستهلك، وإكمال التقييمات القانونية لقانون المنافسة الوطني في بيلاروس وقواعد المنافسة الإقليمية للاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وتقديم المساعدة التقنية.

12-59 ووفقا لاحتياجات الدول الأعضاء، سيواصل البرنامج الفرعي أيضا تعزيز تصميم وتنفيذ أهداف التجارة والبيئة والتنمية المستدامة والاستراتيجيات الاقتصادية المبتكرة على جميع المستويات. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تسخير الدول الأعضاء فرص التجارة في المنتجات المفضلة بيئيا، بما في ذلك التجارة البيولوجية والصناعات الإبداعية، وزيادة القدرات على تقييم الإمكانات الاقتصادية للقطاعات القائمة على المحيطات ووضع خطط عمل متكاملة للاستخدام المستدام والتجارة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال زيادة عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي وضعت ونفّذت سياسات وبرامج ومبادرات معيارية وترتيبات مؤسسية لتسخير الفرص المتاحة للتجارة في المنتجات المفضلة بيئيا، بما في ذلك التجارة البيولوجية، بدعم من 34 دراسة أعدها البرنامج الفرعي بشأن خضرنة الصادرات، واقتصاد المحيطات، وتغير المناخ، والتجارة البيولوجية، والاقتصاد الإبداعي، و 19 حلقة عمل مقدمة على الصعيد الوطني بشأن أهداف التنمية المستدامة والتنوع البيولوجي، ومصائد الأسماك، واقتصاد المحيطات، والتجارة، وتغير المناخ، بما في ذلك إقامة حلقات عمل في أنغولا وجمهورية مولدوفا ولبنان بشأن استراتيجيات التصدير المراعية للبيئة والنمو الأخضر.

12-60 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا العمل بوصفه مركز تنسيق لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات التجارية، وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات تجارية تتيح للنساء الاستفادة بقدر أكبر من الفرص الناشئة عن التجارة الدولية من خلال أنشطة إقليمية وقطرية محددة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تحسينات في قدرة الدول الأعضاء على تحديد ومعالجة الحواجز التجارية الجنسانية والعقبات الجنسانية فيما يتعلق بالعرض. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال مشاركة أكثر من 900 شخص (571 امرأة و 331 رجلا) من 138 من البلدان النامية وأقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يستفيدون من أنشطة بناء القدرات التي يقوم بها البرنامج الفرعي منذ عام 2015 من خلال المشاركة في دورات دراسية عبر شبكة الإنترنت بشأن التجارة والمسائل الجنسانية، وذكرت نسبة 59 في المائة منهم أن الدورات "ممتازة" واعتبرت نسبة 28 في المائة منهم أنها "جيدة جدا". وإضافة إلى ذلك، تم تدريب 150 امرأة، وجميعهن يعملن في التجارة غير الرسمية والتجارة الصغيرة الحجم، على كيفية إضفاء طابع رسمي على أعمالهن التجارية في إطار مبادرة الأونكتاد بعنوان "خط الحدود" التي يجري تنفيذها في ست مقاطعات حدودية في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وملاوي. ومن خلال هذه المبادرة، تُزَوَّد التاجرات بمعلومات عن القواعد التجارية والإجراءات الجمركية، ويحصلن على المساعدة في خفض تكاليف الأعمال التجارية وزيادة الفرص عن طريق تعزيز مهاراتهن في مجال تنظيم المشاريع. وعُقدت حلقة العمل الأولى على الحدود بين توندوما وناكوندي، بين جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا، في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تلتها جلسات على الحدود بين كاسومولو وسونغوي (بين ملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة) والحدود بين مشينجي وموامي (بين ملاوي وزامبيا) في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2019.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

12-61 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة السنتين 2018-2019، والمتمثلة في تعزيز عملية اتخاذ القرارات التجارية والمتعلقة بالتجارة للبلدان النامية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكليا والهشة والصغيرة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان ذات الدخل المتوسط، وفقا لاحتياجاتها، وتنفيذ إجراءات لمعالجة آثار الإعانات والتدابير الجمركية وغير الجمركية على التجارة والتنمية، على نحو ما تدل عليه إشارة 320 جهة مستفيدة إلى الفائدة العائدة على التنمية المستدامة من نظام التحاليل والمعلومات التجارية التابع للأونكتاد، ومؤشراته الإحصائية ذات الصلة، وما يوفره من تدريب في مجال التحليل التجاري ومنشورات البحوث المتعلقة بالسياسات التجارية. وكان هذا العدد مقابل الهدف المتمثل في 300 جهة مستفيدة.

أداء البرنامج في عام 2019: تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية المستهلك ورفاه المستهلك في جميع أنحاء العالم

12-62 في عام 2019، واصل الأونكتاد العمل بوصفه مركز تنسيق معني بالمنافسة وحماية المستهلك داخل منظومة الأمم المتحدة، على النحو الذي نصت عليه الجمعية العامة في قراريها 63/35 و 186/70. وقدم الخدمات إلى اجتماعات هيئتيه الحكوميتين الدوليتين الرئيسيتين، وهما الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك والدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، وأعد، دعما للمداولات التي جرت في هاتين الدورتين، ثماني وثائق لما قبل الدورة ووثيقتين لما بعد الدورة ومنشورا واحدا بشأن تقييم قانون وسياسة حماية المستهلك في إندونيسيا. وقد أعيد تأكيد جدوى وأهمية حماية المستهلك في الدول الأعضاء بازدياد عدد المشاركين في دورة فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك التي جمعت أكثر من 350 مشاركا من 83 بلدا، بما في ذلك من منظمات دولية ومنظمات غير حكومية ومؤسسات أكاديمية ومؤسسات من القطاع الخاص. وقرر فريق الخبراء، نتيجة لدورته، تجديد ولاية فريقه العامل المعني بحماية المستهلك في التجارة الإلكترونية وفريقه العامل المعني بسلامة المنتجات الاستهلاكية. واستضاف فريق الخبراء أيضا استعراض الأقران الطوعي الثاني بشأن قانون وسياسة حماية المستهلك في إندونيسيا، وهي عملية فريدة من نوعها يقوم بها الأونكتاد دعما للدول الأعضاء فيه. وبالإضافة إلى ذلك، ودعما لتعزيز التعاون الدولي في مجال حماية المستهلك، واصل البرنامج الفرعي استضافة الخريطة العالمية لحماية المستهلك، وهي مشروع جار يعرض الأطر القانونية والمؤسسية لحماية المستهلك ويضم حاليا 64 دولة عضوا. وأخيرا، واصل البرنامج الفرعي دعم رفاه المستهلك من خلال بذل جهود في مجال التعاون التقني وثلاثة برامج رئيسية انتهت بحلول تموز/يوليه 2019، وهي: (أ) برنامج تعزيز المؤسسات والقدرات في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية؛ (ب) برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ (ج) برنامج الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وشملت البرامج الثلاثة ما مجموعه 32 بلدا.

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-63 ساهم هذا العمل في ضمان أن تكون التجارة الدولية والسلع الأساسية محركا للرخاء والشمول والتنمية المستدامة من خلال مشاركة جميع الدول الأعضاء، كما يتضح من قيام 23 بلدا بتعزيز حماية المستهلك ودعم رفاه المستهلك من خلال عدة إنجازات هامة وإحراز تقدم. فعلى سبيل المثال، استفادت الأرجنتين وباراغواي وبوتان من المساعدة التقنية التي قدمها البرنامج الفرعي لإصلاح قانون حماية المستهلك، وقامت بإنفاذ تشريعاتها وأطرها المؤسسية. وفي إطار متابعة التقدم المحرز في العمل، استكمل المغرب في عام 2018، ما عدده 13 توصية محددة لتحسين الأطر القانونية والمؤسسية لحماية المستهلك في البلد. وفي إطار تنفيذ التوصيات، قام المغرب بتدريب 500 1 فرد معني بالإنفاذ، وأطلق منصة رقمية لزيادة توافر المعلومات لدى المستهلكين وتثقيفهم، وجرى قبوله كعضو في الشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ القانون.

الشكل الثالث من الباب 12

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان النامية التي عززت حماية المستهلك ورفاه المستهلك بدعم من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

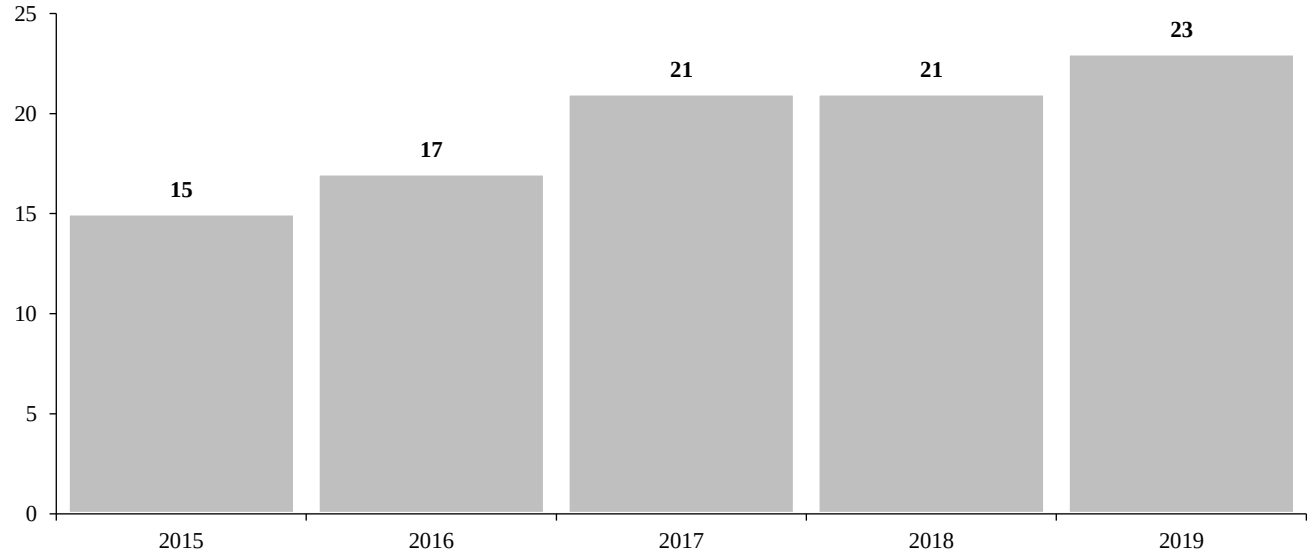

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: إطلاق العنان لإمكانات التاجرات غير الرسميات العاملات عبر الحدود (نتيجة مُرحلة من عام 2020)

12-64 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالتجارة غير الرسمية عبر الحدود، وفقا لولايته، وسيقدم المساعدة إلى التجار غير الرسميين العاملين عبر الحدود من أجل تحسين فرص الوصول إلى القنوات التجارية الرسمية التي من شأنها أن تعزز التجارة عبر الحدود وأن تتيح لأعمالهم التجارية الازدهار بما يتجاوز حدود مستويات الكفاف، وهو ما يتوقع إثبات تحققه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف من الأهداف فقط.

الجدول 12-8

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
لا ينطبق	نقص وعي التاجرات غير الرسميات بالإجراءات الحدودية والوثائق المطلوبة والحقوق والالتزامات، والافتقار إلى المهارات الأساسية المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة.	زيادة وعي التاجرات بالإجراءات الحدودية والوثائق المطلوبة والحقوق والالتزامات، وزيادة المعرفة بالمهارات الأساسية المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة تحقيق فوائد أيضا لموظفي الجمارك	أكثر من نصف النساء اللاتي تم تدريبهن يتخذن خطوات للتحول إلى قنوات التجارة الرسمية، ولديهن فكرة جيدة عن كيفية توسيع نطاق أعمالهن التجارية و/أو تنويعها. من المتوقع لبرنامج	إعراب ما لا يقل عن بلدين آخرين من البلدان الواقعة في نفس المنطقة عن الاهتمام بتكرار النهج وتنفيذ البرنامج التدريبي للنساء في قطاع التجارة غير الرسمية عبر الحدود

2017	2018	2019	2020	2021
		الذين حضروا التدريب على القواعد والإجراءات التجارية	التدريب التجريبي الذي نُفذ في ست مناطق حدودية في ملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا أن يتكرر في مراكز حدودية أخرى وربما في منطقة مختلفة، استنادا إلى نتائجه الإيجابية	

النتيجة 2: اقتصاد المحيطات – دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية الساحلية في تحقيق فوائد اقتصادية من الاستخدام المستدام للموارد البحرية (نتيجة جديدة)

12-65 ما برح البرنامج الفرعي يعمل، في إطار الاستجابة لولايته الواردة في إعلان "نيروبي مافيكيانو"، في عدة مناطق على دعم الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، في النهوض بهدف التنمية المستدامة 14 والنهج الذي تتبعه في التعامل مع اقتصاد المحيطات، في مجالات منها تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية الاقتصادية من أجل حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، سعيا إلى تعزيز التجارة المستدامة في القطاعات التي تعتمد على المحيطات. وفي عام 2019، أجرى الأونكتاد بحوثاً مختلفة لدعم البلدان النامية من منظور إنمائي بشأن المفاوضات المتعلقة بإعانات الأسماك، وإعانات الأسماك والتدابير غير الجمركية، وبشأن متطلبات الإخطار الخاصة بمنظمة التجارة العالمية. وأصدر أيضا تقريرا خاصا بعنوان "النهوض بهدف التنمية المستدامة 14: استدامة الأسماك والأغذية البحرية وسلاسل القيمة والتجارة والمناخ". وهذه مسألة مهمة، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية الساحلية، لأنها كثيرا ما تتسم باقتصادات ضعيفة تقترن بمساحات صغيرة من الأرض تعاني من الآثار المدمرة المترتبة على تغير المناخ.

التحدي الداخلي والاستجابة

12-66 يتمثل التحدي الذي يواجهه البرنامج الفرعي في ضمان الوصول إلى بيانات دقيقة على الصعيد القطري بشأن مستويات الحصاد وعمليات تفريغ المصائد والتجارة والأسعار في أنواع الأسماك المستهدفة. واستجابة لذلك، سيكمّل البرنامج الفرعي الثغرات في البيانات والخطط الرامية إلى وضع إطار يسمح باستخلاص البيانات ذات الصلة من قاعدة البيانات الخاصة بتقديرات دعم مصائد الأسماك التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو البيانات المقدمة في إطار إخطارات منظمة التجارة العالمية. ومن خلال كفالة توافر بيانات شاملة عن مصائد الأسماك والإعانات، سيعزز البرنامج الفرعي قدرات الدول الأعضاء على صياغة ومواصلة اعتماد استراتيجيات وطنية بشأن اقتصادات المحيطات والتجارة تهدف إلى حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام مع السعي في الوقت نفسه إلى تعزيز التجارة المستدامة في القطاعات التي تعتمد على المحيطات.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-67 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في كفالة أن تكون التجارة الدولية والسلع الأساسية محركا للازدهار والشمول والتنمية المستدامة من خلال مشاركة جميع الدول الأعضاء عن طريق بناء التنويع الاقتصادي، وإضافة القيمة، والقدرة على الصمود في الاقتصادات الساحلية عن طريق تنمية القطاعات المتصلة باقتصاد المحيطات (ولا سيما، مصائد الأسماك)، وهو ما سيتم إثبات تحققه عن طريق قيام بلدين بصياغة واعتماد استراتيجيات وطنية بشأن اقتصادات المحيطات والتجارة، وكذلك قيام عدد متزايد من الدول الأعضاء بتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية.

الجدول 12-9

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
الدول الأعضاء لديها زيادة في الوعي بأهمية اقتصاد المحيطات نتيجة لأنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، ومنتدى المحيطات الأول المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وبعثتين ميدانيتين بشأن الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة باقتصادات المحيطات والتجارة.	الدول الأعضاء لديها زيادة في مستوى فهم أهمية الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة باقتصادات المحيطات والتجارة، بما في ذلك نتيجة لمنتدى المحيطات الثاني المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.	الدول الأعضاء لديها زيادة في مستوى الاهتمام وتحصل على دعم أفضل في مجال صياغة الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة باقتصادات المحيطات والتجارة، بما في ذلك نتيجة منتدى الأمم المتحدة للتجارة	الدول الأعضاء لديها زيادة في مستوى القدرات على صياغة الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة باقتصادات المحيطات والتجارة، بما في ذلك نتيجة لاجتماع المائدة المستديرة الوزارية بشأن اقتصاد المحيطات المعقود في الدورة الرباعية السنوات الخامسة عشرة.	دولتان على الأقل من الدول الأعضاء تعتمدان استراتيجيات وطنية بشأن اقتصادات المحيطات والتجارة

الولايات التشريعية

12-68 ترد في القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

63/35 الممارسات التجارية التقييدية

186/70 حماية المستهلك

312/71 محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل

7/74 ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا

198/74 السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة، 2021

204/74 السلع الأساسية

216/74 تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

المنجزات المستهدفة

12-69 يعرض الجدول 12-10 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 12-10

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**22**	**21**	**22**	**21**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة عن التجارة الدولية والتنمية، والاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية	2	2	1	2
2 - تقرير الدورة الرباعية السنوات الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ووثائق المعلومات الأساسية الخاصة بها	1	1	1	-
3 - التقارير بشأن الاتجاهات السائدة في قطاع التجارة وبشأن أنظمة التجارة ومعايير الاستدامة، والتقارير المخصصة بشأن اتجاهات وآفاق السلع الأساسية المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية	2	2	2	2
4 - وثائق المعلومات الأساسية للجنة التجارة والتنمية وما يتصل بها من اجتماعات الخبراء، بما في ذلك ما يتعلق بالتدابير غير الجمركية ومعايير الاستدامة	7	7	8	7
5 - تقارير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك	10	9	10	10
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**42**	**37**	**64**	**33**
6 - اجتماعات الجمعية العامة (اللجنة الثانية)	2	2	2	2
7 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	1	1	-	-
8 - اجتماعات الدورة الرباعية السنوات الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية	1	1	24	-
9 - الدورات السنوية والتنفيذية لمجلس التجارة والتنمية	2	2	2	2
10 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية	2	2	2	2
11 - اجتماعات الدورات السنوية للجنة التجارة والتنمية وما يتصل بها من اجتماعات الخبراء	23	18	23	16
12 - اجتماعات الدورات السنوية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك	10	10	10	10
13 - الاجتماع السنوي للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**15**	**26**	**21**	**24**
14 - مشاريع بناء القدرات، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بالخدمات والتجارة والنمو الشامل، وقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، ومعايير الاستدامة، والمفاوضات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف، والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، ولا سيما في أقل البلدان نموا وتسوية المنازعات والدبلوماسية التجارية	7	15	9	13
15 - المشروع الخاص بجمع البيانات عن التدابير غير الجمركية ورصدها والإبلاغ عنها ونشرها	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
16 - المشاريع بشأن النظم المعممة والعالمية للأفضليات التجارية، وبشأن التجارة والبيئة والتنمية، وبشأن تقديم المساعدة إلى البلدان المعتمدة على السلع الأساسية من أجل تحقيق قدر أكبر من التنويع والقيمة المضافة	6	8	8	8
17 - المشاريع الرامية إلى مساعدة البلدان النامية في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وصياغة السياسات التجارية الموجهة نحو التنمية، وتعزيز الاقتصاد الإبداعي	1	2	3	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**86**	**168**	**124**	**125**
18 - حلقات دراسية لواضعي السياسات بشأن نظام الحل التجاري العالمي المتكامل، ونظام التحاليل والمعلومات التجارية، والتدابير غير الجمركية، ومعايير الاستدامة، والترتيبات التجارية التفضيلية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وسياسات وأطر الخدمات، والتحديات الإنمائية الناشئة في النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية، والمفاوضات التجارية الدولية، والبيئة، والتنمية المستدامة	24	105	48	57
19 - بناء القدرات للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في مجال السياسة التجارية، والمهارات اللازمة لأجهزة المنافسة وحماية المستهلك، ومعايير الاستدامة، والشؤون الجنسانية والتجارة	45	41	58	40
20 - حلقات عمل لدعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في صياغة الاستراتيجيات والسياسات والاستفادة من المكاسب الإنمائية، والاستجابة للتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية	9	6	10	10
21 - حلقة نقاش بشأن تغيير المشهد التجاري الدولي وتكاليف التجارة	1	1	1	1
22 - حلقات نقاش حول تحديات وفرص التجارة الدولية من أجل تعزيز التنمية المستدامة	2	9	2	12
23 - مناقشة مخصصة للخبراء بشأن دور قانون وسياسة المنافسة وبشأن حماية المستهلك وسياسة الاستهلاك	1	1	1	1
24 - سلسلة حلقات عمل للتجارة والتنمية في جنيف، يشترك في تنظيمها الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وجامعة جنيف والمعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية	4	5	4	4
المنشورات (عدد المنشورات)	**36**	**48**	**31**	**35**
25 - المنشورات المتعلقة بالتجارة والمنشورات الخاصة بقطاعات معينة	4	6	1	5
26 - منشورات عن التجارة وتعددية الأطراف وأهداف التنمية المستدامة	13	18	14	12
27 - منشورات عن الاتجاهات والسياسات التجارية في السياق الدولي	9	14	9	8
28 - منشورات عن التجارة وكفاءة الأسواق ورفاه المستهلك، وعن سياسة المنافسة وحماية المستهلك	4	4	4	4
29 - منشورات عن التجارة والسلع الأساسية والتنويع الاقتصادي والقيمة المضافة	6	6	3	6
المواد التقنية (عدد المواد)	**16**	**19**	**17**	**13**
30 - تقارير عن عمل الأونكتاد في مجال سياسيات المنافسة وحماية المستهلك وعن المنتدى العالمي للسلع الأساسية	1	1	2	2
31 - كتيبات وموجزات سياساتية بشأن تصنيف التدابير غير الجمركية، ونظام الأفضليات المعمم، والمنافسة الفعالة و/أو أجهزة حماية المستهلك	3	7	3	3
32 - *دليل بشأن حماية المستهلك*	1	1	1	1
33 - القانون النموذجي بشأن المنافسة	1	–	2	1
34 - المواد المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك في إطار مبادرة الأونكتاد للشراكة في مجال البحوث	2	1	2	1
35 - المنشور الصادر عن الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية بعنوان *تصنيفات التعريفات العالمية*	1	1	1	1
36 - الجوانب المتصلة بالتجارة من *تقرير أهداف التنمية المستدامة*	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
37 - التقرير الرئيسي لمنتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة	–	–	1	–
38 - الأونكتاد، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة واللجان الإقليمية، تقارير *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم*	1	1	1	1
39 - وحدات تدريبية بشأن مواضيع في مجال المفاوضات التجارية الدولية	5	6	3	2

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية بشأن القرارات المتصلة بالتجارة، والاندماج في الاقتصاد العالمي، والمشاركة في الاتفاقات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وإدماج الشواغل التجارية في السياسات الوطنية المتعلقة بالتجارة والخدمات، والتعاون والشراكات من أجل تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة، والتجارة والشؤون الجنسانية، ووضع أطر المنافسة وحماية المستهلك، والمسائل التجارية والبيئية، وإمكانات الاقتصاد الإبداعي لأغراض التنمية المستدامة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: نظام الحل التجاري العالمي المتكامل ونظام التحاليل والمعلومات التجارية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة المنتدى العالمي للسلع الأساسية؛ واجتماع أصحاب المصلحة المتعددين بشأن السلع الأساسية والتنمية؛ والمنتدى العالمي للخدمات؛ وأسبوع التدابير غير الجمركية؛ ومؤتمر التجارة البيولوجية؛ ومناسبة بشأن التجارة والشؤون الجنسانية؛ ومناسبات بشأن الاتجار غير المشروع (2)؛ ومناسبة بشأن الاقتصاد الإبداعي؛ ومحاضرات ومعارض بشأن المسائل المتصلة بأعمال البرنامج الفرعي؛ ورسائل إخبارية بشأن نظام الأفضليات المعمم وبشأن أعمال الأونكتاد في مجال المنافسة وحماية المستهلك؛ ومطويات ونشرات عن التجارة والشؤون الجنسانية وعن بحوث سياسات السلع الأساسية وتنفيذها ومشاريعها؛ وكتيبات وصحف وقائع متصلة بأعمال البرنامج الفرعي.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: النشرات الصحفية ومقالات الرأي.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: وقائع الاجتماعات التي أجراها البرنامج الفرعي؛ ودورة تدريبية على الإنترنت عن التدابير غير الجمركية؛ والأدوات التفاعلية المتصلة بقوانين المنافسة وحماية المستهلك، والدبلوماسية التجارية وتسوية المنازعات؛ والموقع الشبكي للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية بشأن أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة المتصلة بالتجارة؛ والنسخة الإلكترونية من القانون النموذجي بشأن المنافسة؛ ومجموعة مواد التدريس المتعلقة بالتجارة والشؤون الجنسانية.

البرنامج الفرعي 4
التكنولوجيا واللوجستيات

الهدف

12-70 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تسخير الابتكار والتكنولوجيا، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وتحسين اللوجستيات التجارية وزيادة القدرات البشرية لأغراض التجارة والتنمية الشاملتين والمستدامتين في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

2 - الاستراتيجية

12-71 للإسهام في تسخير الابتكار والتكنولوجيا لأغراض التجارة والتنمية الشاملتين والمستدامتين في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز الحوار الدولي وبناء توافق في الآراء بوصفه أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الأمر الذي يتوقع أن يسفر عن تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتنفيذ آلية تيسير التكنولوجيا. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا إجراء البحوث والتحليلات بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية من خلال منشوره الرئيسي المعنون "تقرير التكنولوجيا والابتكار"، فضلا عن تقارير أخرى تحلل الخيارات السياساتية المتاحة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، بما في ذلك الفصل المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن سياسات وقرارات أكثر استنارة بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار وتفاعلاتها مع الأهداف الإنمائية. وسيقدم البرنامج الفرعي

أيضا المساعدة التقنية في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية من خلال عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما يدعم تنفيذ عمليات تقييم التكنولوجيا واستشراف المستقبل في البلدان النامية، وتقديم إسهامات في فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة التابع لآلية تيسير التكنولوجيا. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن تزويد البلدان المستفيدة بقدرات أفضل على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لدعم استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار التي أجريت لإثيوبيا وبنما في عام 2019. ففي بنما، استخدمت الأمانة الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار التوصيات المنبثقة عن استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار كإسهام رئيسي في إعداد الوثيقة الوطنية الجديدة للسياسة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للفترة 2020-2025. وفي إثيوبيا، طلبت وزارة الابتكار والتكنولوجيا إلى الأونكتاد تقديم الدعم في صياغة السياسة الجديدة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، مع مراعاة نتائج استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وأسهم هذا في نهاية المطاف في إحراز تقدم صوب تحقيق الغاية 9-ب من أهداف التنمية المستدامة، بشأن دعم الأنشطة المحلية في مجال التكنولوجيا والتطوير والبحث والابتكار في البلدان النامية، بوسائل منها كفالة وجود بيئة سياساتية مواتية لعدة أغراض من بينها التنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية.

12-72 وللإسهام في تسخير التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لأغراض التجارة والتنمية الشاملتين والمستدامتين في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، سيواصل البرنامج الفرعي تيسير الحوار الدولي وبناء توافق في الآراء من خلال تقديم الخدمات إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية وأسبوع التجارة الإلكترونية، بما في ذلك طبعاته الإقليمية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى زيادة التوافق في الآراء والوعي بشأن المتطلبات السياساتية لتسخير الاقتصاد الرقمي لأغراض التنمية. وسيجري البرنامج الفرعي أيضا بحوثا وتحليلات بشأن الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية والتنمية، بما في ذلك من خلال المنشور الرئيسي المعنون "تقرير الاقتصاد الرقمي" وغيره من التقارير التي تحلل الخيارات السياساتية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وسيستجيب البرنامج الفرعي أيضا لعدد متزايد بسرعة من طلبات بناء القدرات بشأن هذا الموضوع المحدد المقدمة من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية، بوسائل منها إجراء تقييمات سريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية، والمساعدة في وضع استراتيجيات وطنية للتجارة الإلكترونية وأطر قانونية بشأن التجارة الإلكترونية، وإجراء القياس الإحصائي للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وتنسيق مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع التي يشارك فيها أصحاب المصلحة المتعددون، وإدارة مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تعزيز قدرة البلدان النامية وأقل البلدان نموا على تسخير الاقتصاد الرقمي للأهداف الإنمائية، بما في ذلك من حيث إدماج المرأة والفئات الضعيفة في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال البحوث والتحليلات الرائدة التي أجراها البرنامج الفرعي، والتي سُجلت في *تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2019*، الذي سلط الضوء على دور البيانات الرقمية وإنشاء المنصات كمحركين رئيسيين لتوليد القيمة في العصر الرقمي. وتضمن التقرير مقترحات لتقديم استجابات سياساتية ملموسة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والتنظيمية لسد الفجوات القائمة، مما سيدعم الدول الأعضاء في إحراز تقدم صوب تحقيق هدف التنمية المستدامة 8، المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. وسيفيد هذا التحليل في الدورة المقبلة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، بناء على طلب الدول الأعضاء، ولأول مرة في مناقشات مجلس التجارة والتنمية ومختلف دورات أسبوع التجارة الإلكترونية. وقد أنشئ الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي نتيجة لتلك المداولات الحكومية الدولية، وهو بصدد إعداد مبادئ توجيهية لإصدار إحصاءات عن الاقتصاد الرقمي.

12-73 وللإسهام في تحسين اللوجستيات التجارية لأغراض التجارة والتنمية الشاملتين والمستدامتين في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، سيواصل البرنامج الفرعي إجراء بحوث وتحليلات بشأن تيسير التجارة والنقل والتنمية، بسبل منها التقرير الرئيسي المعنون "استعراض النقل البحري" وغيره من التقارير البحثية التي تتضمن تحليلا للبيانات والخيارات السياساتية المتاحة للبلدان النامية لتحسين التشريعات المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة واللوجستيات التجارية. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا التصدي لتحديات محددة في مجال اللوجستيات التجارية، بما في ذلك التحديات التي تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية، بسبل منها إنشاء وتنفيذ مؤسسات وأطر قانونية وحلول تقنية مناسبة لتيسير التجارة والنقل. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تعزيز اللوجستيات التجارية التي تربط البلدان المستفيدة بالأسواق الدولية بطريقة أكثر مرونة واستدامة، مع تعزيز الشفافية والكفاءة في التجارة، بسبل منها النظام الآلي للبيانات الجمركية. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا دعم المشاركة النشطة للبلدان النامية في الحوار والمفاوضات الحكومية الدولية المتصلة بالنقل وتيسير التجارة، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، وسيواصل دعمها في تنفيذ النتائج المترتبة على ذلك فيما يتعلق بتيسير التجارة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تحسين القدرة على تنفيذ تدابير تيسير التجارة والنقل لأغراض التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال تحسين كفاءة واستدامة اللوجستيات التجارية نتيجة لتنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية أو تحديثه في أكثر من 22 بلداً، مما أدى إلى تحسين الامتثال التنظيمي، وسرعة تخليص السلع، وزيادة الإيرادات المتأتية من التعريفة. وقدم الأونكتاد أيضاً الدعم إلى هيئة تنسيق النقل العابر بالممر الشمالي، التي تربط بلدان شرق أفريقيا على طول محور الشمال والجنوب، ووكالة تيسير النقل العابر بالممر المركزي، التي تربط نفس البلدان على طول محور الشرق والغرب، مما أدى إلى إعداد استراتيجيات وخطط عمل مستدامة لنقل البضائع، الأمر الذي يسهم في إحراز تقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 9. كما أُحرز تقدم في مجالات آثار تغير المناخ والتكيف للموانئ البحرية وغيرها من الهياكل الأساسية للنقل الساحلي، حيث إن عمل الأونكتاد في هذه المجالات قد استرشد به في المناقشات والمراجع الدولية الرئيسية بشأن هذه المسألة، بما في ذلك تقرير *الاحترار العالمي البالغ 1,5 درجة مئوية: تقرير خاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن آثار الاحترار العالمي البالغ 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة وما يتصل بها من مسارات انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، في سياق تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ والتنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر* (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، 2018) *والتقرير الخاص عن المحيطات والغلاف الجليدي في ظل مناخ متغير لعام 2019 الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ* (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، 2019).

12-74 وللإسهام في زيادة القدرات البشرية لأغراض التجارة والتنمية الشاملتين والمستدامتين في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، سينفذ البرنامج الفرعي أنشطة تدريبية محددة الأهداف لفائدة المعنيين من أصحاب المصلحة والخبراء الحكوميين في ميدان التجارة وميادين التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة ذات الصلة من خلال دورات دراسية تعقد على الصعيد الإقليمي وفي جنيف بشأن القضايا الرئيسية التي يشتمل عليها جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تحسين قدرة البلدان النامية على تقييم وتحليل وصياغة السياسات المتعلقة بالمسائل المهمة المتصلة بالاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأغراض التنمية. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا خدمات بناء القدرات من خلال برنامجه لتطوير التدريب في ميدان التجارة الدولية (برنامج التدريب التجاري)، الذي يهدف إلى تعزيز القدرات البشرية في البلدان النامية في مختلف جوانب السياسات التجارية والإنمائية، بما في ذلك إدارة الموانئ. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى أن تكون البلدان النامية في وضع أفضل يسمح لها بتخطيط وتنفيذ سياسات تجارية وإنمائية أكثر شمولا واستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال تعزيز قدرة 120 بلدا على إصدار إحصاءات تجارية دولية موثوقة بفضل الدعم المقدم من الدورة الدراسية للتدريب التجاري، بالشراكة مع الشعبة الإحصائية بالأمانة العامة ومنظمة التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال، في أعقاب أنشطة التعلم المختلط المنفذة في إطار برنامج التدريب

التجاري لعام 2019، قدمت الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا أول بيانات إحصائية للتجارة في الخدمات لبلدانها خلال حلقة عمل مخصصة عُقدت في توغو في كانون الأول/ديسمبر 2019 تحت رعاية الأونكتاد، مما أسهم في إحراز تقدم صوب تحقيق هدف التنمية المستدامة 16، بما في ذلك الغاية 16-6 بشأن تطوير مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

12-75 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي تحسين فهم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للخيارات السياساتية وأفضل الممارسات واعتمادها، على الصعيدين الوطني والدولي، في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، وكما يتضح مما لا يقل عن 30 إجراء محددا اتخذته البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتنفيذ برامج تهدف إلى تعزيز إسهامات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التنمية، بمساعدة الأونكتاد. وهي تشمل، على سبيل المثال، 15 إجراءً اتخذتها أقل البلدان نمواً في إعداد تقييمات سريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية، بمساعدة الأونكتاد، زودتها في أغلب الأحوال لأول مرة بتقييم شامل وتوصيات سياساتية ملموسة من أجل تعزيز قدرتها على المشاركة في التجارة الإلكترونية والتحول الرقمي والاستفادة منهما. وعلاوة على ذلك، في غرب أفريقيا، وعقب تقييمات الأونكتاد السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية في ست دول أعضاء، قرر الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا استخدام التقييمات كأساس لاستراتيجية إقليمية للتجارة الإلكترونية. وأسفرت التقييمات أيضا عن تقديم طلبات للمساعدة من الدول الأعضاء لتحسين أطرها القانونية وتقديم طلبات من بوتان وتوغو وميانمار للمساعدة في وضع استراتيجيات للتجارة الإلكترونية. وبدأت المجموعة الأولى المكونة من سبع مدافعات عن التجارة الإلكترونية للمرأة، تم الإعلان عنها في أيلول/سبتمبر 2019، في إلهام الجيل القادم من رائدات الأعمال وساعدت على جعل أصوات القيادات النسائية في التجارة الإلكترونية مسموعة بشكل أفضل في عمليات وضع السياسات.

الأداء البرنامجي في عام 2019: تحسين قدرة مديري الموانئ على الاتصال بالأسواق الدولية وسلاسل القيمة العالمية

12-76 يقدم برنامج إدارة الموانئ التابع لبرنامج التدريب التجاري التدريب لمديري الموانئ لتمكينهم من تقديم خدمات أكثر كفاءة وتنافسية في مجال إدارة الموانئ من أجل زيادة التدفقات التجارية، والتعجيل بالاندماج الاقتصادي الوطني في التجارة الدولية، وتعزيز التنمية الاقتصادية. وفي عامي 2018 و 2019، تم تدريب 459 1 مشاركا من أكثر من 45 بلدا في إطار البرنامج. ونُفذ البرنامج في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وهي بلد غير ساحلي في أمريكا اللاتينية، ويحقق واحدا من أدنى معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في القارة. وتتحمل البلدان غير الساحلية تكاليف نقل دولية عالية جدا. ويستخدم أحد طرق التصدير التقليدية الرئيسية الطرق المؤدية إلى ميناء أريكا، في شيلي المجاورة، عبر سلسلة جبال أنديس، ويرتفع من 300 متر فوق مستوى سطح البحر إلى أكثر من 000 5 متر فوق مستوى سطح البحر. وقد جعل هذا القيد الجغرافي المنتجات البوليفية غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية. وقدم برنامج إدارة الموانئ التابع لبرنامج التدريب التجاري دورة تدريبية كاملة لمديري الموانئ من ميناء جينيفر، الذي يقع في شرق البلد، على ضفاف نهر باراغواي، ويتصل بالمحيط الأطلسي عن طريق الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل. واستهدف التدريب زيادة كفاءة الموانئ من خلال بناء القدرات في مجال تخطيط وتنظيم نظم الموانئ، وعمليات الموانئ، بما في ذلك الجوانب التجارية والإدارية والقانونية والتقنية والجوانب المتعلقة بالموارد البشرية، فضلا عن التخطيط لمواجهة التحديات الناشئة. وأدى التدريب إلى ظهور طريق تجاري دولي جديد وتنافسي لربط الدولة غير الساحلية بالأسواق الدولية وسلاسل القيمة. ونتيجة لذلك، مُنح ميناء جينيفر في 30 تشرين

الأول/أكتوبر 2018 تصـــنيفا دوليا إلى جانب ميناءين نهريين بوليفيين آخرين على الممر المائي بين باراغواي وبارانا، الذي يربط الدولة غير الساحلية بالمحيط الأطلسي.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-77 أسـهم هذا العمل في زيادة القدرات البشـرية لأغراض التجارة والتنمية الشـاملتين والمسـتدامتين في البلدان النامية والاقتصـادات التي تمر بمرحلة انتقالية، كما يتضـح من الزيادة في العدد السـنوي لمديري الموانئ في البلدان النامية والاقتصـادات التي تمر بمرحلة انتقالية الذين تم تدريبهم واعتمادهم في مجال إدارة الموانئ بكفاءة، من 273 في عام 2018 إلى 504 في عام 2019، نتيجة لبرنامج إدارة الموانئ الذي يُنفذ في إطار برنامج التدريب التجاري. وقد أدى الطريق التجاري الجديد لدولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى تحسـين اتصـال البلد بالاقتصـاد العالمي إلى حد كبير، وبالتالي دعم أهدافه الإنمائية الاقتصـادية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، تم تحديد وتسـجيل الفوائد التالية من اسـتخدام الميناء بدلا من الطرق التقليدية: (أ) تخفيض تكاليف الشـحن بنسـبة تتراوح بين 18 و 20 في المائة؛ (ب) وتخفيض زمن نقل البضـائع بنسـبة 30 في المائة تقريبا؛ (ج) وتضـاعف حجم البضائع المنقولة عبر ميناء جينيفر أربع مرات (من 000 250 طن إلى أكثر من 000 000 1 طن).

الشكل الرابع من الباب 12

مقياس الأداء: عدد مديري الموانئ المدربين والمعتمدين في إطار برنامج إدارة الموانئ الذي يُنفذ في إطار برنامج تطوير التدريب في ميدان التجارة الدولية

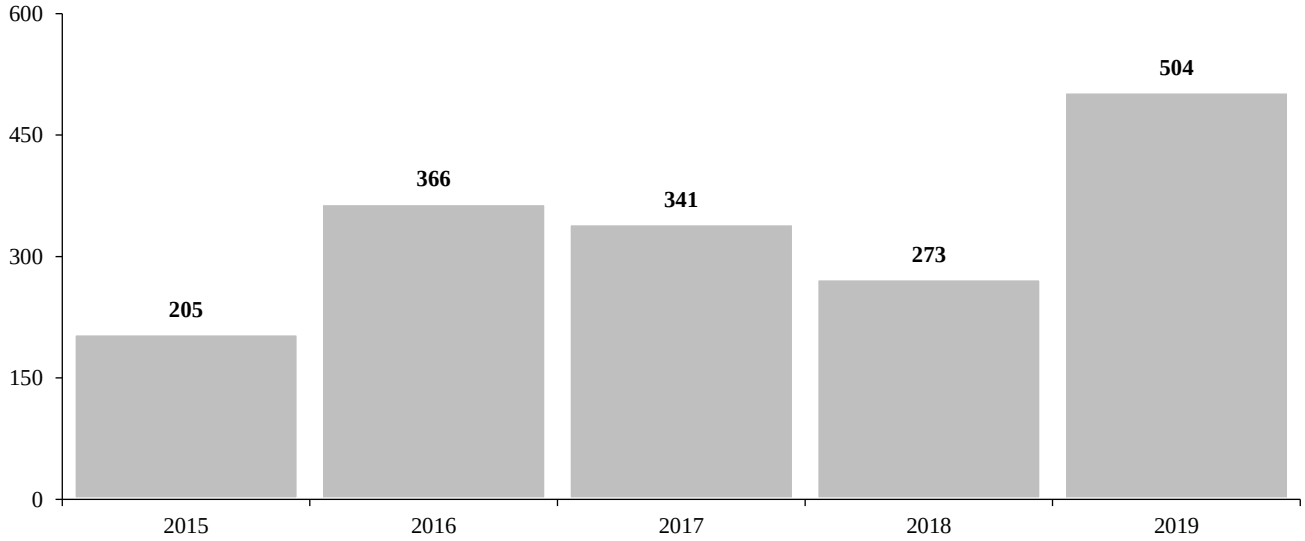

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: تعزيز الجاهزية الرقمية في البلدان النامية (نتيجة مُرحلة من عام 2020)

12-78 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالاقتصاد الرقمي لأغراض التنمية والتجارة الإلكترونية، وفقا لولايته، وسيساعد البلدان على تعزيز جاهزيتها للمشـاركة في التجارة الإلكترونية والاقتصـاد الرقمي والاسـتفادة منهما، وهو ما يُتوقّع إثبات تحقّقه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف من الأهداف فقط.

الجدول 12-11

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
لا ينطبق	الفجوات بين البلدان وداخلها من حيث الجاهزية للمشاركة في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما	توافر المعلومات والأدوات من خلال اتباع نهج متعدد المسارات للبحث والتحليل والحوار بشأن السياسات والتعاون التقني، بما في ذلك إنشاء شبكة جديدة للنساء العاملات في التجارة الإلكترونية	الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء، بما في ذلك اعتماد الأطر القانونية والتنظيمية والإجراءات السياساتية التي أوصى بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من خلال أعماله في مجال المساعدة التقنية؛ وتحسين توافر الإحصاءات من خلال المساعدة التي يقدمها الأونكتاد؛ وتحسين إدماج قضايا التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في استراتيجيات المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأطراف الشريكة والمانحة في المجال الإنمائي	زيادة تنفيذ الدول الأعضاء للتوصيات المنبثقة عن التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية التي يجريها الأونكتاد ونمو مجتمع النساء صاحبات المشاريع الرقمية اللاتي يتم تدريبهن في إطار مبادرة الأونكتاد للتجارة الإلكترونية للمرأة

النتيجة 2: تعزيز قدرة البلدان النامية على الامتثال للقواعد والمعايير الدولية والإقليمية لتيسير التجارة (نتيجة جديدة)

12-79 تقدر التكاليف التجارية في البلدان النامية بمتوسط يزيد بـ 1,8 مرة عما هي عليه في البلدان المتقدمة النمو. وفي شباط/فبراير 2017، دخل اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة حيز النفاذ. ويتضمن الاتفاق أحكاما للتعجيل بنقل سلع الاستيراد والتصدير والإفراج عنها وتخليصها، فضلا عن السلع العابرة. ويقدر أن يتراوح الانخفاض المقدر في تكاليف التجارة بعد التنفيذ الكامل للاتفاق بين 9 في المائة و 23 في المائة. وبموجب الاتفاق، يُطلب من جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية إنشاء وتعهد لجان وطنية لتيسير التجارة أو تعيين آلية قائمة لتيسير تنسيق وتنفيذ أحكام الاتفاق على الصعيد المحلي. وبحلول عام 2021، سيكون الأونكتاد، من خلال الخدمات الاستشارية وأنشطة بناء القدرات المحددة الهدف، قد قدم الدعم لأكثر من 50 بلداً نامياً والعديد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية في إصلاحات تيسير التجارة، مما يساعد البلدان على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وسيساعد برنامج الأونكتاد لتمكين الهيئات الوطنية لتيسير التجارة في إنشاء لجان وطنية لتيسير التجارة من خلال نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وسيقدم أيضا تدريباً شاملاً بشأن المعايير والالتزامات الدولية بموجب اتفاق تيسير التجارة، وسيساعد البلدان في تصميم خرائط طريق لتيسير التجارة تتراوح مدتها بين ثلاث وخمس سنوات

تتضمن مؤشرات أداء رئيسية، وسيدعم إعداد مشاريع المساعدة التقنية المقبولة مصرفيا التي ستقدم إلى الشركاء في التنمية. وستُستكمل هذه الجهود أيضاً بجهود الأونكتاد الرامية إلى مساعدة البلدان على تبسيط الإجراءات التجارية والحد من الروتين من خلال نظام النظام الآلي للبيانات الجمركية وبوابات المعلومات التجارية التي توفر معلومات مستكملة عن العمليات والإجراءات التجارية القائمة.

التحدي الداخلي والاستجابة

12-80 كان التحدي الذي يواجهه البرنامج الفرعي يتمثل في أن دعمه للجان الوطنية لتيسير التجارة لم يكن يتوقع بشكل كامل ارتفاع معدل دوران أعضاء اللجنة. واستجابة لذلك، أنشأ البرنامج الفرعي وحدة لتدريب المدربين، استحدثت استراتيجية لنقل المعارف تركز على تزويد أعضاء اللجان بالمواد التدريبية اللازمة مثل الدورات الدراسية والأدوات على شبكة الإنترنت لتدريب الوافدين الجدد على عمل اللجنة. وساعدت هذه التدابير، وستظل تساعد اللجان الوطنية لتيسير التجارة على أن تتمتع بتجهيزات أفضل لمواجهة ارتفاع معدل الدوران بين أعضائها، وعززت استدامة أنشطة اللجان.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-81 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحسين اللوجستيات التجارية لأغراض التجارة والتنمية الشاملتين والمستدامتين في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وهو ما سيتم إثباته عن طريق 15 لجنة وطنية لتيسير التجارة تتلقى المساعدة من الأونكتاد في عام 2021 في تحديد التزاماتها الوطنية بالتنفيذ فيما يتعلق باتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة والامتثال للقواعد والمعايير الإقليمية والدولية الأخرى لتيسير التجارة.

الشكل الخامس من الباب 12

مقياس الأداء: عدد اللجان الوطنية لتيسير التجارة التي يساعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تحديد التزاماتها الوطنية بالتنفيذ فيما يتعلق باتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة

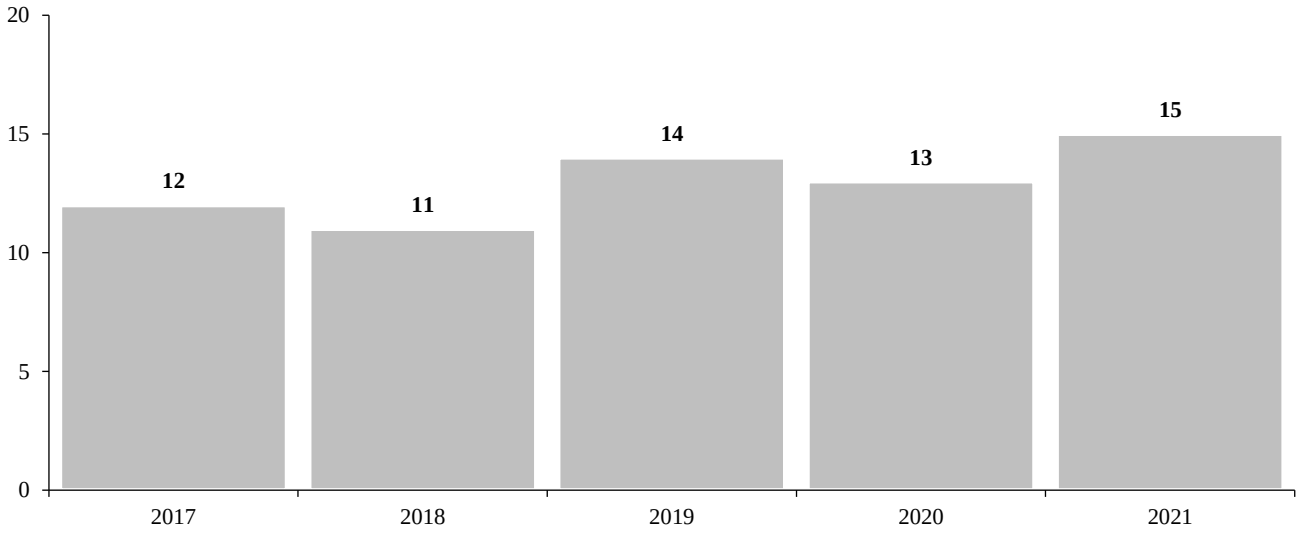

الولايات التشريعية

12-82 ترد في القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

252/60	القمة العالمية لمجتمع المعلومات	212/72	تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
213/69	دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة	17/73	أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة
283/69	إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030	197/74	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة
125/70	الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات	229/74	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

26/2015	تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها	24/2019	تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها
		25/2019	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

المنجزات المستهدفة

12-83 يعرض الجدول 12-12 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 12-12

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**21**	**20**	**25**	**22**
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة عن نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وعن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	2	2	1	2
2 - التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وأفرقتها لما بين الدورات، بما في ذلك تقرير نهائي واحد (2018) لفريقها العامل المعني بتعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتصلة بالإنترنت	7	6	6	6
3 - تقرير الدورة الرباعية السنوات الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ووثائق المعلومات الأساسية الخاصة بها	–	–	4	–
4 - مذكرة معلومات أساسية وتقارير لمجلس التجارة والتنمية	2	2	2	2
5 - مذكرة من أمانة الأونكتاد وتقرير للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية واجتماعات الخبراء ذات الصلة بشأن المسائل المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار	2	2	4	4
6 - مذكرة من أمانة الأونكتاد، وتقرير لجنة التجارة والتنمية التابعة للأونكتاد (المساهمات)، واجتماعات الخبراء ذات الصلة	4	4	4	4

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
7 - مذكرة من أمانة الأونكتاد لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وتقرير فريق الخبراء (تقارير مقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية)	2	2	2	2
8 - مذكرة من أمانة الأونكتاد للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وتقرير الفريق العامل	2	2	2	2
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**47**	**46**	**73**	**50**
9 - اجتماعات الجمعية العامة (اللجنة الثانية) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات	3	3	2	3
10 - الدورات السنوية وأفرقة الخبراء لما بين الدورات للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك الاجتماع النهائي (2018) للفريق العامل المعني بتعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتصلة بالإنترنت	16	16	16	16
11 - اجتماعات الدورة الرباعية السنوات الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية	1	–	24	–
12 - الدورات السنوية والتنفيذية لمجلس التجارة والتنمية	3	3	3	3
13 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية	2	2	2	2
14 - الدورة السنوية للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية وما يتصل بها من اجتماعات الخبراء	3	3	7	7
15 - الدورات السنوية للجنة التجارة والتنمية وما يتصل بها من اجتماعات الخبراء بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة	7	7	7	7
16 - اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	6	6	6	6
17 - اجتماعات الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	4	4	4	4
18 - المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة التابع لآلية تيسير التكنولوجيا (مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة)	2	2	2	2
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**32**	**32**	**32**	**32**
19 - المشاريع في إطار برنامج بناء القدرات المنفذ في إطار برنامج تطوير التدريب في ميدان التجارة الدولية (برنامج التدريب التجاري): إدارة الموانئ؛ والمسائل المتصلة بالتجارة، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والإحصاءات؛ والمنهجية التربوية	7	7	7	7
20 - المشاريع (الوطنية والإقليمية والأقاليمية) بشأن النقل والخدمات ذات الصلة، بما في ذلك النظام الآلي للبيانات الجمركية	22	22	22	22
21 - المشاريع في إطار البرامج المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة واللوجستيات التجارية	2	2	2	2
22 - المشاريع في إطار برنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**514**	**514**	**419**	**458**
23 - مناسبات تدريب المدربين في إطار برنامج التدريب التجاري	60	60	55	55
24 - حلقات العمل الوطنية بشأن التنفيذ في إطار برنامج التدريب التجاري	260	260	260	260
25 - الحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات والمناسبات التدريبية بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة	128	128	52	80
26 - مناقشات الخبراء المخصصة بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة	3	3	1	1
27 - مناقشات الخبراء المخصصة بشأن دور التكنولوجيا (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) والابتكار في التنمية، بما في ذلك من أجل تفعيل نقل التكنولوجيا	2	2	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	المقرر الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
28 - حلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات تدريبية بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لأغراض التنمية، بما في ذلك بشأن إحصاءات اقتصاد المعلومات، والجوانب الاقتصادية والتقنية والقانونية والتنظيمية للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لأغراض التنمية والتجارة الإلكترونية، وقياس الاقتصاد الرقمي	10	10	10	10
29 - دورات تدريبية بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك)، ودورات دراسية إقليمية وقصيرة	36	36	25	36
30 - حلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات تدريبية بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار والتنمية	15	15	15	15
المنشورات (عدد المنشورات)	**27**	**18**	**24**	**25**
31 - *تقرير التكنولوجيا والابتكار* ولمحة عامة عن التكنولوجيا والابتكار	–	–	1	–
32 - *تقرير الاقتصاد الرقمي* ولمحة عامة عن الاقتصاد الرقمي	1	1	–	1
33 - *استعراض النقل البحري*	1	1	1	1
34 - استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار	3	2	2	3
35 - الاستراتيجيات الوطنية للتجارة الإلكترونية	3	1	3	3
36 - سلسلة *الدراسات الحالية بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار*	2	2	2	2
37 - سلسلة دراسات عن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير النقل والتجارة	2	2	2	2
38 - تقارير عن القوانين السيبرانية	3	1	2	2
39 - سلسلة *إدارة الموانئ* في إطار برنامج التدريب التجاري	1	1	1	1
40 - التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى	11	7	10	10
المواد التقنية (عدد المواد)	**13**	**11**	**12**	**12**
41 - موجزات سياسات الأونكتاد بشأن المواضيع التالية: العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ واللوجستيات التجارية	4	2	4	4
42 - *الخلاصة الوافية لعمل النظام الآلي للبيانات الجمركية*	1	1	1	1
43 - *السنة قيد الاستعراض* لمبادرة التجارة الإلكترونية للجميع	1	1	1	1
44 - المذكرات التقنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بما في ذلك التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي) لأغراض التنمية	2	2	2	2
45 - المذكرات التقنية المتعلقة بتيسير التجارة	1	1	1	1
46 - مذكرات المعلومات الأساسية للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة	2	2	1	1
47 - الموجزات القطرية الاقتصادية والبحرية	1	1	1	1
48 - تقرير الفريق الاستشاري المعني بتعزيز القدرات التدريبية وتنمية الموارد البشرية التابع للأونكتاد	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: أسبوع التجارة الإلكترونية، وهو منتدى متعدد أصحاب المصلحة ينظم على مدى خمسة أيام ويضم قرابة 500 1 مشارك وأكثر من 270 متكلما من أكثر من 130 بلدا في 60 دورة موضوعية؛ والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة؛ ودورات الفريق الاستشاري المعني بتعزيز القدرات التدريبية وتنمية الموارد البشرية التابع للأونكتاد؛ والخدمات الاستشارية المتعلقة بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، والجوانب السياساتية والعملية للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لأغراض التنمية، وقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وسياسات النقل ومعايير وقواعد الصكوك القانونية الدولية المتصلة بتيسير التجارة الدولية، والنقل وأمن النقل لمشغلي الموانئ، ومبادرة التجارة الإلكترونية للجميع.

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: منصة الأونكتاد للتعلم وبناء القدرات التي يديرها برنامج التدريب التجاري، التي تدرب نحو 500 1 مستفيد سنوياً؛ وبرنامج التدريب التجاري؛ ومنصة إحصاءات أداء الموانئ؛ والمستودع الإلكتروني للجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة؛ وبرنامج التتبّع العالمي لقوانين الفضاء الإلكتروني؛ ووحدات التعلم الإلكتروني على الإنترنت للدورة الدراسية بشأن القضايا الرئيسية التي يشتمل عليها جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك)؛ ومنصة على شبكة الإنترنت للنقل المستدام للبضائع؛ ومنصة على شبكة الإنترنت لمبادرة التجارة الإلكترونية للجميع.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: رسائل إخبارية بشأن النظام الآلي للبيانات الجمركية، والتجارة الإلكترونية للجميع، وتيسير النقل والتجارة؛ ومطويات ونشرات ومجموعات مواد إعلامية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية، وإحاطات صحفية، ومقابلات، ومؤتمرات صحفية، ومواد إخبارية متصلة بإصدار منشورات رئيسية في إطار البرنامج الفرعي وتنظيم مناسبات مهمة.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: الموقع الشبكي العام لبرنامج التدريب التجاري (https://tft.unctad.org/)؛ والموقع الشبكي للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ والموقع الشبكي للنظام الآلي للبيانات الجمركية؛ والموقع الشبكي للفريق العامل المعني بتعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت؛ والموقع الشبكي للتجارة الإلكترونية للجميع؛ والموقع الشبكي بشأن الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك؛ والمنصات الإلكترونية للتعلم في مجال سياسة الابتكار.

البرنامج الفرعي 5
أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

الهدف

12-84 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز اندماج أفريقيا وأقل البلدان نمواً ومجموعات أخرى من البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة) بصورة فعلية في الاقتصاد العالمي، من خلال تعزيز التحول الهيكلي في مجموعات البلدان المستهدفة وتنمية قدراتها الإنتاجية المحلية.

الاستراتيجية

12-85 للمساهمة في تعزيز اندماج أفريقيا وأقل البلدان نمواً ومجموعات أخرى من البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة) بصورة فعلية في الاقتصاد العالمي، من خلال تعزيز التحول الهيكلي في مجموعات البلدان المستهدفة وتنمية قدراتها الإنتاجية المحلية، سيواصل البرنامج الفرعي ما يضطلع به من أنشطة البحث والتعاون التقني لتنويع هياكل التصدير والإنتاج في البلدان المذكورة أعلاه، بسبل منها تقديم إسهامات في تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة عن برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، وعن إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا ترجمة التوجيهات والتوصيات السياساتية المنبثقة عن بحوثه وأعماله التحليلية إلى برامج عملية مركَّزة على التعاون التقني. وبالإضافة إلى ذلك، سيضطلع البرنامج الفرعي بدور دعوي، بما في ذلك على الصعيد المتعدد الأطراف، لتشجيع التوصل إلى توافق في الآراء ضمن الأوساط الإنمائية الدولية بخصوص التدابير السياساتية التي تعالج على أفضل وجه المشاكل الإنمائية التي تواجهها مجموعات البلدان المذكورة أعلاه، وذلك من خلال تحديد القضايا والنهج الجديدة، وتنظيم حلقات عمل تدريبية وحلقات عمل لبناء القدرات، فضلا عن زيادة التفاعل مع معاهد البحوث في أقل البلدان نموا ومع الشركاء

في التنمية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى مزيد من التحول الهيكلي والنمو الشامل للجميع في أقل البلدان نموا وفي غيرها من مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة على الصعيد المحلي. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال قيامَ البرنامج الفرعي بتوفير دليل تدريبي شامل بشأن تسخير إمكانات قطاع مصائد الأسماك من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا، وتعزيزَه للجهود المبذولة من قبل بوتان، وفانواتو، وكابو فيردي للاستفادة من مختلف أشكال المعاملة الخاصة أثناء وجودها في فئة الأقل نموا وبعد رفع أسمائها من تلك الفئة، وذلك بتوفير خدمات استشارية لها مصممة وفقا لاحتياجاتها. وأُحرز تقدم كبير على صعيد إنشاء مراكز امتياز تابعة للأونكتاد تهدف إلى التصدي للتحديات القائمة والمستجدة التي تواجه أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، وذلك بتنفيذ برامج موجهة في مجالي التدريب وبناء القدرات لصالح هذه الدول الأعضاء. وفي عام 2019، أُنشئت ثلاثة مراكز امتياز جديدة[3] بدعم من البرنامج الفرعي، لكي يستفيد منها واضعو السياسات والخبراء من أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية، عن طريق تعزيز معارفهم وقدرتهم على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات من خلال دورات دراسية مصممة خصيصا لهم. وشمل هذا العمل بناء قدرات أقل البلدان نموا على تحسين تسخير الإمكانات الإنمائية التي ينطوي عليها قطاعا مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وشمل كذلك، في مجال وصول المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، صياغةَ قواعد المنشأ والتفاوض عليها، وتشجيع المنتجات التقليدية وحمايتها بحقوق الملكية الفكرية من قبيل المؤشرات الجغرافية، وإدماج أقل البلدان نموا في سلاسل القيمة العالمية بشكل أعم، والمساهمة المباشرة في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية 17-12، المتعلق بتحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نمواً شفافةً وبسيطةً، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق. وكانت بوتسوانا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، وناميبيا من بين الدول الأعضاء التي استفادت من دورات تدريبية وخدمات استشارية مركزة على تقدير القدرات الإنتاجية المحلية، مما أسهم في تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

12-86 وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز الجهود المبذولة لمساعدة المجموعات المستهدفة على وضع السياسات المحلية، وذلك بالاستناد إلى بحوثه المبتكرة وخدماته الاستشارية ودعمه التقني. وسيعزز البرنامج الفرعي أيضا توافر الخيارات الاستراتيجية السياساتية الرامية إلى تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية، وذلك من خلال تطوير خدمات التعاون التقني والدعم البرنامجي المقدمة بناء على الطلب في مجالات خبرة البرنامج الفرعي. وبالإضافة إلى ذلك، سيوسع البرنامج الفرعي نطاق دعمه التقني القطري بحيث يشمل جوانب من قبيل الاستراتيجيات الوطنية لتنمية القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي، وقواعد المنشأ، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وإضافة القيمة إلى المنتجات الاستراتيجية، والمؤشرات الجغرافية، وهو ما يُتوقع أن يؤدي إلى تعزيز القدرات الإنتاجية على الصعيد الوطني. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة قدرة البلدان على تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، والهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال تكثيف المساعدة التقنية الرامية إلى تعزيز القدرة الإنتاجية وتكثيف المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، وشمل ذلك تقديم دعم مصمم وفقاً للاحتياجات إلى حكومات بنن، وبوركينا فاسو، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا، وميانمار، وهايتي، بهدف تعزيز سياساتها التجارية وتحسين مؤشراتها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، وبفضل الدعم المتواصل والمكثف الذي قدمه البرنامج الفرعي في عامي 2018 و 2019 من خلال مذكرات

(3) المعهد الجامعي الأوروبي في فلورنسا، إيطاليا؛ ووزارة اقتصاد المحيطات والموارد البحرية ومصائد الأسماك والنقل البحري في موريشيوس؛ ومركز دراسة الاقتصادات الأفريقية (نيجيريا).

بحثية وحلقات عمل تدريبية وخدمات استشارية مركزة، أحرزت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تقدما كبيرا في المفاوضات المتصلة بالمرفق المتعلق بقواعد منشأ المنتجات من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية خلال الاجتماع الخامس والسادس والسابع والثامن والعاشر والحادي عشر للفريق العامل التقني لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المعني بقواعد المنشأ.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

12-87 تحققت بالكامل إحدى النتائج المقررة لعام 2019، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، والمتمثلة في تعزيز القدرات المؤسسية لدى أقل البلدان نمواً لتعزيز بناء القدرات الإنتاجية وجعل التجارة محركا للنمو والتنمية، ويدلّ على تحققها إبلاغ أكثر من 15 بلدا من أقل البلدان نموا عن ازدياد قدراتها نتيجةً للمساعدة المتصلة بالتجارة التي قدمها الأونكتاد، بما في ذلك تلك المقدمة بموجب الإطار المتكامل المعزز. وعلى النحو المشار إليه أعلاه، فقد جرى تطوير هذه القدرات من خلال توفير التدريب التنفيذي وتنظيم حلقات دراسية للاتحاد الأفريقي وللمفاوضين بشأن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فضلا عن تقديم خدمات استشارية إلى مجموعة أقل البلدان نموا في منظمة التجارة العالمية خلال دورات هذه المنظمة بشأن قواعد المنشأ، مما ساعد على التوصل إلى اتفاق بشأن المرفق المتعلق بقواعد منشأ المنتجات من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الأداء البرنامجي في عام 2019: تعزيز القدرة المؤسسية على المشاركة في التجارة المتعددة الأطراف

12-88 عزز البرنامج الفرعي القدرات المؤسسية لدى أقل البلدان نمواً على المشاركة في التجارة الدولية باستخدام المبادرات القائمة الرامية إلى تعزيز بناء القدرات الإنتاجية وجعل التجارة محركا للنمو والتنمية. وقد حقق البرنامج الفرعي ذلك من خلال توفير التوجيه السياساتي بشأن قواعد المنشأ التي تحدد بلد منشأ السلع. وعلاوة على ذلك، شارك البرنامج الفرعي في خمسة اجتماعات للفريق العامل التقني لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المعني بقواعد المنشأ، وصاغ سبع مذكرات تقنية بشأن بقواعد منشأ المنتجات والمفاهيم ذات الصلة، وقدم خدمات استشارية ثنائية للمفاوضين بشأن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بمن فيهم المفاوضون من أقل البلدان نموا، ونظم حلقات عمل لتقديم التدريب التنفيذي لممثلي أقل البلدان نموا المقيمين في جنيف بشأن قواعد المنشأ والمؤشرات الجغرافية، وصاغ مذكرات تقنية بشأن هذه المواضيع. واستكمل البرنامج الفرعي أيضا دليلَين عن قواعد المنشأ وعن سبل وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق وفق شروط تفضيلية، وأصدر توصيات سياساتية قائمة على الأدلة من خلال *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2019: صُنع في أفريقيا - قواعد المنشأ لأجل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية*. وجرى التأكيد، في ذلك التقرير، على الإمكانات التي تنطوي عليها قواعد المنشأ فيما يتعلق بتعظيم حجم التجارة في القيمة المضافة وإحداث تحول هيكلي داخل أفريقيا. وعُمم التقرير من خلال لقاءات عُقدت مع القطاعين العام والخاص بشأن الحوار السياساتي الشامل للجميع وبشأن تحسين بناء القدرات الجمركية والمؤسسية في أفريقيا وأوروبا. كما عُرض ونوقش في مؤتمر القمة الاستثنائي الثاني عشر لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، والمنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية، واللجنة المعنية بقواعد المنشأ في منظمة التجارة العالمية.

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-89 ساهم هذا العمل في تعزيز اندماج أفريقيا وأقل البلدان نمواً ومجموعات أخرى من البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة) بصورة فعلية في الاقتصاد العالمي، من خلال تعزيز التحول الهيكلي في مجموعات البلدان المستهدفة وتنمية قدراتها الإنتاجية

المحلية، كما يتضح، في حالة البلدان الأفريقية، من الاتفاق المرتقب بشأن المرفق المتعلق بقواعد منشأ المنتجات من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الجدول 12-13

مقياس الأداء

2015	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*
زيادة فهم أهمية قواعد المنشأ في السياق الأفريقي من خلال تنظيم حلقات العمل والتدريب لتوعية أعضاء منظمة التجارة العالمية	تحسين قدرات أقل البلدان نموا على استخدام قواعد المنشأ في عمليات وضع السياسات وفي المفاوضات التجارية	القدرة على صياغة مواقف بشأن قواعد المنشأ والمسائل المتعلقة بالتجارة	المشاركة في الفريق العامل التقني لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المعني بقواعد المنشأ ونشر أدلة بشأن وصول المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة وبشأن قواعد المنشأ	الاتفاق المرتقب بشأن المرفق المتعلق بقواعد منشأ المنتجات من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية[أ]

(أ) كان من المفترض أن يجري توقيع الاتفاق في حزيران/يونيه 2019، لكنه تأجّل.

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: بناء القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق التحول الاقتصادي (نتيجة مرحّلة من عام 2020)

12-90 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بتحقيق التحول الاقتصادي في أفريقيا وأقل البلدان نموا، وفقا لولايته، وسيساعد البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز قدراتها الإنتاجية الوطنية الهادفة إلى تحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يُتوقّع إثبات تحقّقه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف.

الجدول 12-14

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
لا ينطبق	عدم وضع نقاط مرجعية متعلقة بالقدرات الإنتاجية	توافر منهجية لحساب مؤشر القدرة الإنتاجية	تطبيق مؤشر القدرة الإنتاجية من قبل البلدان النامية غير الساحلية	حساب مؤشر القدرة الإنتاجية لجميع البلدان، بما يحقق أهميته في مجال السياسات

النتيجة 2: بناء المرونة الاقتصادية في أقل البلدان نموا (نتيجة جديدة)

12-91 ما فتئ البرنامج الفرعي يعمل لدعم أقل البلدان نموا في جهودها الرامية إلى بناء نظم إنتاج أكثر تنوعا من الناحية الاقتصادية تمكّنها من رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا مع التحلي بعزم المواصلة وتمكّنها من المشاركة على نحو أكثر كفاءة وفعالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف والإقليمي. ولا يزال استخدام أوجه المعاملة التفضيلية الممنوحة لأقل البلدان نموا من جانب الشركاء في التنمية متدنيا، ولا تزال حصة أقل البلدان نموا في التجارة العالمية أقل من 2 في المائة. ولمعالجة هذه المسألة، سيوفر البرنامج الفرعي استراتيجيات الانتقال السلس للبلدان التي تُرفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نموا، وهو ما سوف يساعد هذه البلدان على منع حدوث اختلالات محتملة مرتبطة برفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا وحرمانها من تدابير الدعم الدولي المقدمة لأقل البلدان نموا. وسيُعِدُّ البرنامج الفرعي أيضا موجزاتٍ لمواطن الضعف تسلط الضوء على التحديات التجارية والإنمائية الرئيسية التي تواجه البلدان التي تُرفع أسماؤها من القائمة، وتتضمن مقترحات بشأن وضع خطط عمل وبرامج رامية إلى سد الثغرات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بهدف بناء المرونة.

التحدي الداخلي والاستجابة

12-92 تمثَّل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في الحصول على بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي بشأن القدرات الإنتاجية اللازمة لتوفير استراتيجيات الانتقال السلس للبلدان التي تُرفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نموا ولإعداد موجزات مواطن الضعف. واستجابةً لذلك، سيضع البرنامج الفرعي منهجية لتجميع مؤشر القدرات الإنتاجية ولحساب المؤشرات الخاصة بالبلدان المستفيدة. وسيمكّن مؤشر القدرات الإنتاجية البلدان من قياس التقدم المحرز مقارنةً بالنقاط المرجعية ومن تحديد المجالات التي يلزم فيها اتخاذ إجراءات لتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية. وسيمكِّن البلدان أيضا من تعزيز المرونة الاقتصادية وبالتالي من تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يخطط البرنامج الفرعي لزيادة تعزيز مساهمة مراكز الامتياز التي أنشئت مؤخرا في توفير التدريب وحلقات العمل والخيارات المحددة الأهداف في مجال السياسات، وذلك بهدف الوصول إلى عدد أكبر من البلدان، وتعزيز الآليات المؤسسية في البلدان المستفيدة، ومعالجة طائفة أوسع من قضايا الساعة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

12-93 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز اندماج أفريقيا وأقل البلدان نمواً ومجموعات أخرى من البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة) بصورة فعلية في الاقتصاد العالمي، من خلال تعزيز التحول الهيكلي في مجموعات البلدان المستهدفة وتنمية قدراتها الإنتاجية المحلية، وسيتضح هذا الإسهام من نجاح 28 بلدا من أقل البلدان نموا في تسجيل انخفاض في مؤشر تركيز الصادرات الخاص بها بحلول عام 2021. وسوف يكون ذلك دليلا على تعزُّز المرونة الاقتصادية لهذه البلدان بفضل زيادة تنويع سلة صادراتها.

الشكل السادس من الباب 12

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لأقل البلدان نموا التي تسجل انخفاضا في مؤشر تركيز الصادرات الخاص بها

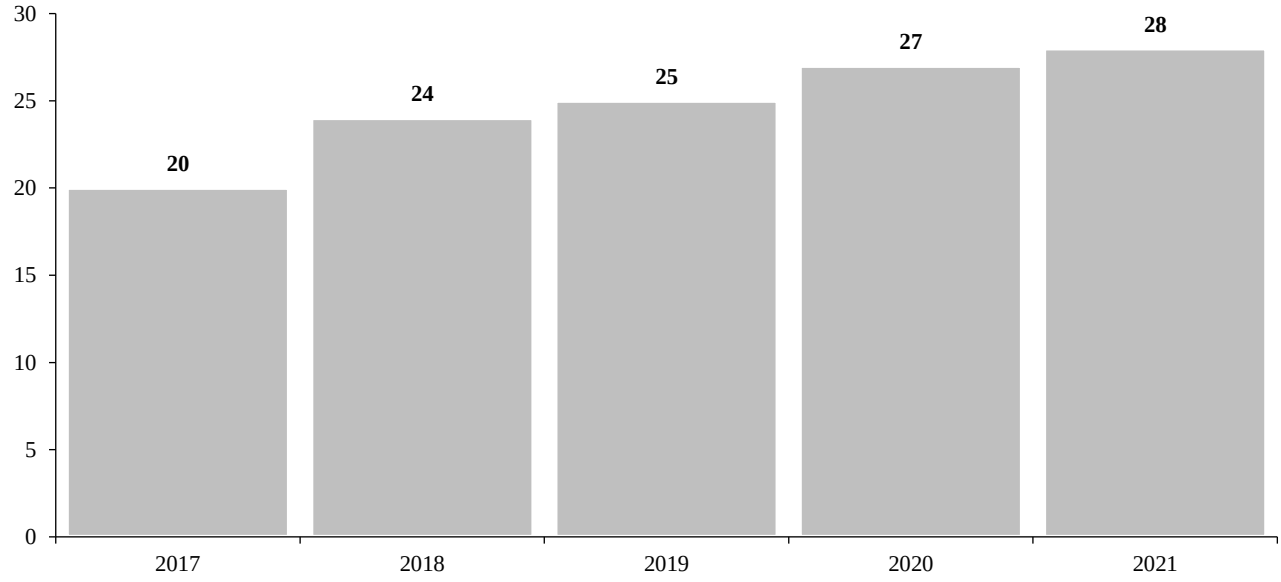

الولايات التشريعية

12-94 ترد في القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

221/67 استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي تُرفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً

18/68 رفع أسماء البلدان من فئة أقل البلدان نمواً

225/68 إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

15/69 إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

217/69 متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

3/74 الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

232/74 متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

234/74 تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

2017/29	تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها التاسعة عشرة	2019/8	تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها الحادية والعشرين
2018/27	تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها العشرين		

المنجزات المستهدفة

12-95 يعرض الجدول 12-15 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 12-15

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**6**	**6**	**10**	**9**
1 - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك عن موجزات مواطن الضعف	1	1	3	5
2 - التقرير ووثائق المعلومات الأساسية للدورة الرباعية السنوات الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	–	–	2	–
3 - التقارير المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية، بما في ذلك اللمحات العامة عن *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا*، وعن الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً، والأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، والأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لصالح أفريقيا، والمؤشرات والنقاط المرجعية المتعلقة بالقدرات الإنتاجية في البلدان النامية غير الساحلية، وتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية	5	5	5	4
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**10**	**10**	**31**	**8**
4 - اجتماعات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة السياسات الإنمائية التابعة للمجلس	1	1	2	1
5 - اجتماعات دورة الأونكتاد الدورة الرباعية السنوات الخامسة عشرة، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية	1	1	22	–
6 - الدورات السنوية والتنفيذية لمجلس التجارة والتنمية	6	6	5	5
7 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية	2	2	2	2
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**2**	**3**	**4**
8 - المشاريع المتعلقة بالتجارة والمرور العابر والتنمية لبناء القدرات الوطنية	1	1	2	2
9 - المشاريع المتعلقة بالإطار المتكامل المعزز	1	1	1	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**20**	**20**	**19**	**18**
10 - حلقات عمل بشأن المسائل التجارية التي تهم أقل البلدان نموا، بما في ذلك بشأن وصول المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، ودراسة تشخيصية للتكامل التجاري، ودراسة تشخيصية لاحقة للتكامل التجاري، وبشأن الأنشطة التجارية في الإطار المتكامل المعزز، والتحول الاقتصادي الهيكلي، والتقدم المحرز نحو تجاوز حالة أقل البلدان نموا	14	14	14	14

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
11 - حلقات عمل بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020، وبشأن التجارة والفقر	4	4	3	3
12 - حلقات عمل بشأن المسائل المتصلة بالتنمية في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا	2	2	2	1
المنشورات (عدد المنشورات)	**5**	**6**	**9**	**10**
13 - *تقرير أقل البلدان نمواً* ولمحة عامة عنه	2	2	2	2
14 - *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا*	1	1	1	1
15 - تقرير عن بناء القدرات الإنتاجية وقياسها	–	1	1	–
16 - تقرير عن تعزيز الاتساق بين الاستراتيجيات التجارية والصناعية من أجل تخفيف حدة الفقر في أفريقيا وورقة مسائل خاصة عن أفريقيا	–	–	1	1
17 - بحوث ودراسات تحليلية بشأن وصول المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة وبشأن قواعد المنشأ	2	2	1	1
18 - الدروس المستفادة من المؤشرات الجغرافية والتحليلات ذات الصلة المعَدة لأقل البلدان نموا	–	–	1	2
19 - المسائل القطاعية والإحصائية والمواضيعية التي تهم البلدان النامية غير الساحلية: الآثار السياساتية على تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 وأهداف التنمية المستدامة	–	–	1	2
20 - التحديات التي تواجهها أقل البلدان نموا فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والإجراءات التي يتعين اتخاذها في سياق التقييم النهائي لبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020	–	–	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**3**	**2**	**4**	**6**
21 - ورقات عن التجارة والفقر	1	1	2	2
22 - ورقات بحثية عن التجارة والتنمية في الاقتصادات الضعيفة	1	–	2	2
23 - المنشورات المتصلة بالإطار المتكامل المعزز، بما في ذلك المنشورات المتعلقة بالمرور العابر والنقل وتيسير التجارة	1	1	–	2

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم خدمات استشارية بشأن برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 وبشأن قياس القدرات الإنتاجية للبلدان النامية غير الساحلية؛ وتقديم خدمات استشارية بشأن استراتيجيات الانتقال السلس لأقل البلدان نموا؛ وتقديم خدمات استشارية بشأن قضايا التجارة والتنمية للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية؛ وتقديم خدمات استشارية بشأن المسائل التجارية التي تهم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة وبما في ذلك الإطار المتكامل المعزز؛ وإجراء مشاورات بشأن أنشطة الأونكتاد دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وإجراء مشاورات من أجل تنفيذ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إلقاء محاضرات عن المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا والتنمية في أفريقيا، والعولمة، والاستراتيجيات الإنمائية، واتساق السياسات؛ وإعداد موجزات سياساتية عن *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا وعن تقرير أقل البلدان نمواً*.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية وعقد مؤتمرات صحفية وإجراء مقابلات بشأن نتائج البحوث ومقترحات السياسة العامة.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2021

لمحة عامة

12-96 ترد أدناه في الجداول 12-16 إلى 12-18 الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021، بما في ذلك تفاصيل التغيرات في الموارد، حسب الاقتضاء.

الجدول 12-16

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات					تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام 2021 (بعد إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية			
الموارد المتصلة بالوظائف	65 808,6	62 537,5	–	–	–	–	–	62 537,5	1 452,3	63 989,8
تكاليف الموظفين الأخرى	453,4	641,7	–	–	–	–	–	641,7	10,7	652,4
الضيافة	22,4	21,7	–	–	–	–	–	21,7	0,3	22,0
الخبراء الاستشاريون	408,4	424,0	–	–	9,6	9,6	2,3	433,6	7,2	440,8
الخبراء	218,1	351,1	–	–	(9,6)	(9,6)	(2,7)	341,5	5,5	347,0
سفر الممثلين	101,1	175,7	–	–		–	–	175,7	3,4	179,1
سفر الموظفين	548,7	585,7	–	–	–	–	–	585,7	11,0	596,7
الخدمات التعاقدية	985,8	767,7	–	–	–	–	–	767,7	12,9	780,6
مصروفات التشغيل العامة	1 890,3	1 727,6	–	–	–	–	–	1 727,6	28,9	1 756,5
اللوازم والمواد	80,2	341,6	–	–	–	–	–	341,6	5,7	347,3
الأثاث والمعدات	181,6	513,6	–	–	–	–	–	513,6	8,6	522,2
الزمالات والمنح والمساهمات	31,0	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	**70 729,7**	**68 087,9**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**68 087,9**	**1 546,5**	**69 634,4**

الجدول 12-17

التغيرات في الوظائف[أ]

	العدد	الرتبة
الوظائف المعتمدة لعام 2020	379	1 و أ ع، 1 أ ع م، 5 مد-2، 20 مد-1، 51 ف-5، 64 ف-4، 73 ف-3، 32 ف-2/1، 10 خ ع (ر ر)، 122 خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة لعام 2021	379	1 و أ ع، 1 أ ع م، 5 مد-2، 20 مد-1، 51 ف-5، 64 ف-4، 73 ف-3، 32 ف-2/1، 10 خ ع (ر ر)، 122 خ ع (ر أ)

(أ) لا توجد تغيرات مقترحة في الوظائف لعام 2021.

ملاحظة: تُستخدم المختصرات التالية في الجداول والأشكال: و أ ع: وكيل أمين عام؛ أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ ع: فئة الخدمات العامة؛ ر أ: الرتب الأخرى؛ ر ر: الرتبة الرئيسية؛ م ع: الميزانية العادية؛ م خ م: الموارد الخارجة عن الميزانية.

الجدول 12-18

الموارد المتصلة بالوظائف[أ]

الفئة	المعتمد لعام 2020	التغيرات				الوظائف المقترحة لعام 2021
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
الفئة الفنية والفئات العليا						
و أ ع	1	–	–	–	–	1
أ ع م	1	–	–	–	–	1
مد-2	5	–	–	–	–	5
مد-1	20	–	–	–	–	20
ف-5	51	–	–	–	–	51
ف-4	64	–	–	–	–	64
ف-3	73	–	–	–	–	73
ف-2/ف-1	32	–	–	–	–	32
المجموع الفرعي	**247**	–	–	–	–	**247**
فئة الخدمات العامة						
الرتبة الرئيسية	10	–	–	–	–	10
الرتب الأخرى	122	–	–	–	–	122
المجموع الفرعي	**132**	–	–	–	–	**132**
المجموع	**379**	–	–	–	–	**379**

(أ) تشمل أربع وظائف مؤقتة (1 ف-5، و 2 ف-4، و 1 ف-3).

12-97 وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 في الجداول 12-19 إلى 12-21 وفي الشكل السابع من الباب 12.

12-98 وعلى النحو المبين في الجدولين 12-19 (1) و 12-20 (1) أدناه، يبلغ إجمالي الموارد المقترحة لعام 2021 ما قدره 900 087 68 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، ولا يعكس ذلك أي تغير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذا تاما يتسم بالكفاءة والفعالية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

12-99 على النحو المبين في الجدولين 12-19 (2) و 12-20 (2) أدناه، يتلقى الأونكتاد مساهمات نقدية وعينية تكمّل موارد الميزانية العادية وتظل حيوية لتنفيذ ولاياته. وخلال سنة الميزانية 2021، ستموَّل المساهمات النقدية المتوقعة البالغ قدرها 300 056 43 دولار، والتي تشمل 15 وظيفة، أنشطةً مختلفة في مجال التعاون التقني، مثل الخدمات الاستشارية التقنية، والتدريب، وحلقات العمل، والحلقات الدراسية، والمشاريع الميدانية. وتمثل الموارد الخارجة عن الميزانية نسبة 38,2 في المائة من مجموع الموارد المخصصة لهذا البرنامج. والزيادة المتوقعة البالغة 000 300 دولار، أو ما يعادل نسبة 0,7 في المائة مقارنة بسنة الميزانية 2020، تعكس طبيعة الموارد الخارجة عن ميزانية الأونكتاد، المخصصة بشكل شبه حصري لأنشطة التعاون التقني الموجهة إلى بلدان بعينها، والمحكومة بالطلب وبنسق دوري قوامه عدم اليقين من توفّر التمويل.

12-100 وستغطي المساهمات العينية المتوقعة التي تقدر قيمتها بمبلغ 700 954 دولار تكاليف أماكن العمل المجانية وتكاليف الموظفين الفنيين المعارين لدعم برنامج عمل الأونكتاد من دون مقابل.

الجدول 12-19

تطور الموارد المالية حسب العنصر والبرنامج الفرعي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(1) *الميزانية العادية*

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات: التعديلات الفنية	التغيرات: الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات: التغيرات الأخرى	التغيرات: المجموع	التغيرات: النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام 2021 (بعد إعادة تقدير التكاليف)
ألف - أجهزة تقرير السياسات	155,6	198,7	–	–	–	–	–	198,7	3,8	202,5
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	5 673,2	5119,7	–	–	–	–	–	5 119,7	115,9	5 235,6
جيم - برنامج العمل										
1 - العولمة والترابط والتنمية	11 449,1	10 726,7	–	–	–	–	–	10 726,7	239,9	10 966,6
2 - الاستثمار والمشاريع	13 312,8	12 656,5	–	–	–	–	–	12 656,5	311,1	12 967,6
3 - التجارة الدولية والسلع الأساسية	14 757,6	13 952,7	–	–	–	–	–	13 952,7	344,2	14 296,9
4 - التكنولوجيا واللوجستيات	8 755,3	8 133,8	–	–	–	–	–	8 133,8	200,6	8 334,4
5 - أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة	4 406,7	4 783,5	–	–	–	–	–	4 783,5	120,4	4 903,9
المجموع الفرعي، جيم	**52 681,4**	**50 253,2**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**50 253,2**	**1 216,2**	**51 469,4**
دال - الدعم البرنامجي	12 219,5	12 516,3	–	–	–	–	–	12 516,3	210,6	12 726,9
المجموع الفرعي، 1	**70 729,7**	**68 087,9**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**68 087,9**	**1 546,5**	**69 634,4**

(2) *الموارد الخارجة عن الميزانية*

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	تقديرات عام 2021
ألف - أجهزة تقرير السياسات	–	–	–
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	3,6	–	–
جيم - برنامج العمل			

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	تقديرات عام 2021
1 - العولمة والترابط والتنمية	5 856,0	5 837,0	5 837,0
2 - الاستثمار والمشاريع	4 117,3	4 050,0	4 350,0
3 - التجارة الدولية والسلع الأساسية	3 258,8	3 245,3	3 245,3
4 - التكنولوجيا واللوجستيات	27 236,3	27 200,0	27 200,0
5 - أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة	1 894,1	1 842,0	1 842,0
المجموع الفرعي، جيم	**42 362,6**	**42 174,3**	**42 474,3**
دال - الدعم البرنامجي	584,3	582,0	582,0
المجموع الفرعي، 2	**42 950,6**	**42 756,3**	**43 056,3**
المجموع	**113 680,2**	**110 844,2**	**112 690,7**

الجدول 12-20

تطور الموارد المتصلة بالوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي

(1) *الميزانية العادية*

	المعتمد لعام 2020	التغيرات			الوظائف المقترحة لعام 2021
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع
ألف - أجهزة تقرير السياسات	–	–	–	–	–
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	30	–	–	–	30
جيم - برنامج العمل					
1 - العولمة والترابط والتنمية	62	–	–	–	62
2 - الاستثمار والمشاريع	75	–	–	–	75
3 - التجارة الدولية والسلع الأساسية	82	–	–	–	82
4 - التكنولوجيا واللوجستيات	49	–	–	–	49
5 - أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة	26	–	–	–	26
المجموع الفرعي، جيم	**294**	**–**	**–**	**–**	**294**
دال - الدعم البرنامجي	55	–	–	–	55
المجموع الفرعي، 1	**379**	**–**	**–**	**–**	**379**

(2) *الموارد الخارجة عن الميزانية*

	المعتمد لعام 2020	*تقديرات عام 2021*
جيم – برنامج العمل		
4 – التكنولوجيا واللوجستيات	2	2
المجموع الفرعي، جيم	**2**	**2**
دال – الدعم البرنامجي	13	13
المجموع الفرعي، 2	**15**	**15**
المجموع	**394**	**394**

الجدول 12-21

تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2019	*اعتمادات عام 2020*	*التغيرات*					*تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
			التعديلات الفنية	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغيرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	65 808,6	62 537,5	–	–	–	–	–	62 537,5
الموارد غير المتصلة بالوظائف	4 921,1	5 550,4	–	–	–	–	–	5 550,4
المجموع	**70 729,7**	**68 087,9**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**68 087,9**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		247	–	–	–	–	–	247
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		132	–	–	–	–	–	132
المجموع		**379**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**379**

الشكل السابع من الباب 12

توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

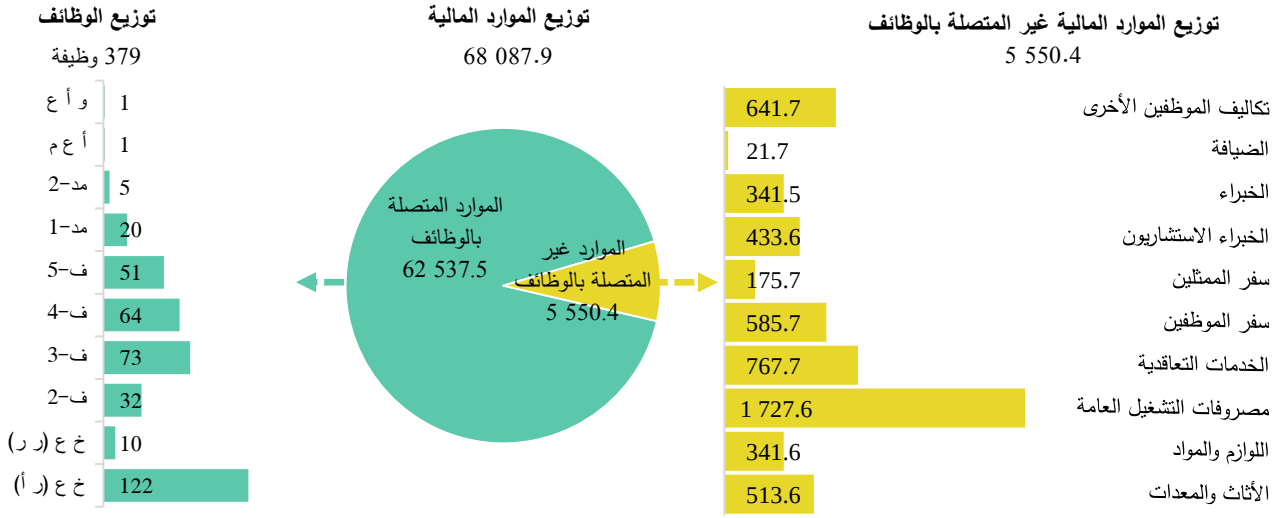

أجهزة تقرير السياسات

12-101 يتصل مبلغ 700 198 دولار بالأجهزة الحكومية الدولية وهيئات الخبراء الدائمة وبالدورات الاستثنائية للجمعية العامة والعمليات الحكومية الدولية، التي يتولى الأونكتاد مسؤولية تقديم الخدمات لها. وتُحدَّد الاعتمادات المرصودة للخبراء الذين يعملون ضمن لجان بصفتهم الشخصية وفقا لقرار الجمعية 235/46، في حين تُحدَّد الاعتمادات المرصودة لأعضاء اللجان الفنية وفقا لقرار الجمعية العامة 130/49. ويتضمن الجدول 12-22 أدناه معلومات عن الهيئات الحكومية الدولية الدائمة وما يتصل بها من الاحتياجات من الموارد في إطار الميزانية العادية.

الجدول 12-22

أجهزة تقرير السياسات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

جهاز تقرير السياسات	*البيان*	*معلومات إضافية*	*اعتمادات عام 2020*	*تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	تقوم اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بتقديم التوجيه العام لبرنامج العمل ذي الصلة. وعملا بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 37/2002 و 46/2006، تجتمع اللجنة كل سنة وتقدم تقاريرها إلى المجلس. ووفقاً لقرار المجلس 75/1993، تتلقى اللجنة المشورة المتخصصة والمشورة التقنية من الأفرقة المخصصة وحلقات العمل التي تُعقد فيما بين دورات اللجنة لدراسة قضايا محددة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وتقدم أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الدعم الفني إلى اللجنة.	الولاية: قرار الجمعية العامة 235/46 العضوية: 43 خبيرا حكوميا دورة واحدة في السنة	140,5	140,5

جهاز تقرير السياسات	البيان	معلومات إضافية	اعتمادات عام 2020	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية	أُنيطت بلجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية ولاية التعامل مع القضايا المتصلة بالاستثمار والتكنولوجيا والمسائل المالية ذات الصلة، وكذلك مع قضايا المشاريع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتستعين اللجنة بـ 16 خبيراً استشارياً يعملون بصفتهم الشخصية ويتم اختيارهم من البلدان المتقدمة النمو ومن البلدان النامية على حد سواء. وللجنة هيئة خبراء فرعية دائمة، هي فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.	الولاية: قرار الجمعية العامة 130/49 و TD/442 و TD/442/Corr.1 و TD/442/Corr.2 (اتفاق أكرا)، الفقرة 202 العضوية: 16 خبيراً (باب الانضمام إلى عضوية اللجنة مفتوح أمام جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد) دورة واحدة في السنة	35,2	35,2
الدورة الرباعية السنوات لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	تحدد الجمعية العامة، وفقا للفقرة 2 من قرارها 1995 (د-19)، موعد ومكان انعقاد دورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مع أخذ توصيات المؤتمر أو توصيات مجلس التجارة والتنمية في الاعتبار. وستُعقد الدورة الرباعية السنوات الخامسة عشرة في عام 2020. وستُجرى مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن المسائل والولايات في أعقاب انعقاد الدورة.	قرار الجمعية العامة 1995 (د-19)، الفقرة 2. تُعقد كل أربع سنوات.	23,0	23,0
المجموع			**198,7**	**198,7**

102-12 وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 700 198 دولار ولا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية أدناه في الجدول 12-23 وفي الشكل الثامن من الباب 12.

الجدول 12-23

أجهزة تقرير السياسات: تطور الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات					تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد غير المتصلة بالوظائف	155,6	198,7	–	–	–	–	–	198,7
المجموع	**155,6**	**198,7**	–	–	–	–	–	**198,7**

الشكل الثامن من الباب 12

أجهزة تقرير السياسات: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

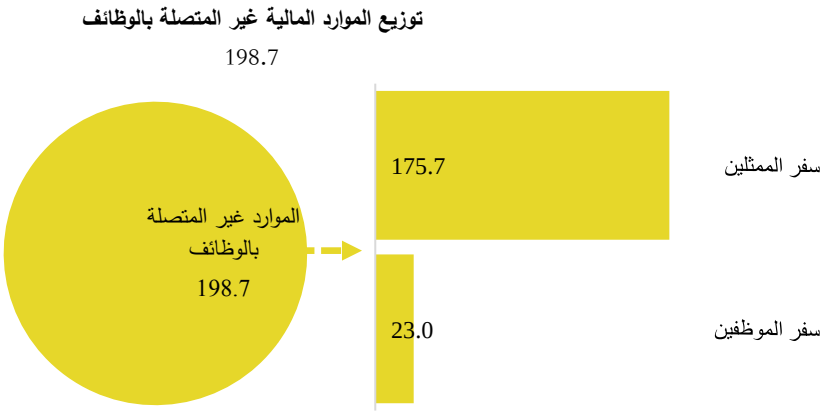

التوجيه التنفيذي والإدارة

12-103 يقدم الأمين العام للأونكتاد التوجيه العام بشأن المسائل الفنية والإدارية ويكفل تقديم خدمات فعالة للجهاز الحكومي الدولي التابع للأونكتاد، لا سيما دورات المؤتمر الرباعية السنوات ودورات مجلس التجارة والتنمية. وتنوب نائبة الأمين العام عن هذا الأخير، وتتولى الإشراف على عمليات الأمانة فيما يتعلق بالجوانب الاستراتيجية والبرنامجية والإدارية، ويشمل ذلك تعزيز التكامل الاستراتيجي واتساق السياسات والعمل التعاوني مع الكيانات ذات الصلة، والإشراف على الاتصالات، من أجل تعزيز أثر عمل الأونكتاد وصورته وجدواه.

12-104 ويتولى مكتب الأمين العام مساعدة الأمين العام ونائبته على الاضطلاع بالمسؤوليات المذكورة أعلاه، بما في ذلك الرجوع إلى السياسات لدى الموافقة على جميع الوثائق والمنشورات الصادرة عن الأونكتاد، وتخطيط السياسات وتنسيق الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الخبراء، والموافقة على البرامج والمشاريع في إطار مهمة استعراض البرامج الداخلية، والاضطلاع بأنشطة التعاون التقني، والتقييم والعلاقات الخارجية والاتصالات.

12-105 وينسق مكتب الأمين العام للأونكتاد أيضاً العمليات المؤسسية الشاملة لعدة قطاعات، مثل الإدماج المنهجي لجوانب المساواة بين الجنسين في جميع مجالات عمل الأونكتاد وتحقيق تكافؤ الجنسين فيما يتعلق بالموظفين. وتحقيقا لهذا الغرض، ينسق مكتب الأمين العام حاليا فرقة العمل المعنية بالقضايا الجنسانية من أجل تعزيز وتوسيع نطاق الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال التجارة والاستثمار والابتكار والتكنولوجيا ومن خلال جميع المجالات الأخرى المندرجة في إطار الركائز الثلاث لعمل الأونكتاد. وتترأس نائبة الأمين العام فرقة العمل المعنية بالقضايا الجنسانية التي تتمثل ولايتها في تحسين أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأونكتاد وتنسيقها على نحو أفضل. وفي السياق نفسه، فإن فرقة العمل المعنية بتنسيق الإحصاءات، التي تترأسها نائبة الأمين العام للأونكتاد، والتي تتمثل ولايتها في تحسين تنسيق الأنشطة الإحصائية داخل الأونكتاد والاستفادة من أوجه التآزر، تحدد الأولويات الاستراتيجية لإحصاءات الأونكتاد وتنسق الأنشطة الإحصائية، بما في ذلك إنتاجها ونشرها وتنمية القدرات.

12-106 ويُكلَّف قسم الاتصالات والعلاقات الخارجية بتخطيط وتنفيذ أنشطة الأونكتاد في مجال التواصل الإعلامي والعلاقات الخارجية، وإدارة المحتوى على شبكة الإنترنت، والاتصال بالمجتمع المدني، وتنفيذ استراتيجية الاتصالات. ويُؤدَّى عمل القسم بطريقة

متكاملة ومتعاضدة. وتشمل أنشطته الرئيسية في مجال الاتصالات والمعلومات إنتاج ونشر المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة إلى جماهير محددة. وفيما يتعلق بإدارة المحتوى الشبكي، يتولى القسم مسؤولية القيام بصورة فعالة وفي الوقت المناسب بتعهد محتوى الموقع الشبكي المتعدد اللغات للأونكتاد وبرصده التشغيلي، كما يتولى مسؤولية تنفيذ استراتيجية الأونكتاد على شبكة الإنترنت. وفيما يتعلق بتوعية المجتمع المدني، يعمل القسم على تعزيز التعاون وعلاقات العمل مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والنقابات والأوساط الأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية، ويضطلع بأنشطة جمع الأموال والاتصال الحكومي الدولي فيما يتعلق بعمل المجتمع المدني.

12-107 وتتولى وحدة التقييم تنسيق وتنفيذ أنشطة التقييم الهادفة إلى كفالة وتعزيز نوعية وصدى برامج الأونكتاد ومشاريعه، وذلك عن طريق توفير الرقابة الداخلية التي تشمل الإشراف على التقييمات الخارجية التي صدر بها تكليف من مجلس التجارة والتنمية وإدارتها، والإشراف على تقييمات المشاريع الممولة من حساب الأمم المتحدة للتنمية وإدارتها، والإشراف على التقييمات الخارجية التي يُشترط إجراؤها بموجب الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات. وتعمل الوحدة على تعزيز ثقافة التقييم من خلال أطر التقييم التنظيمي، والمبادئ التوجيهية بما يتماشى مع أفضل الممارسات والنهج المبتكرة، وهي تقدم الدعم والمشورة الاستراتيجيين للإدارة بشأن المسائل المتصلة بالتقييم، والرقابة، والتقييمات الذاتية بجميع أنواعها.

12-108 ويتولى قسم التعاون التقني مسؤولية ضمان التماسك الكلي لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتنفيذ استراتيجية التعاون التقني وإعداد المشاريع وتنفيذها. ويكفل القسم إدماج العمل التحليلي في التعاون التقني على نحو فعال وينسق أنشطة التعاون التقني، بما في ذلك الأنشطة المضطلع بها بالشراكة مع وكالات أخرى، ولا سيما مع أعضاء المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، التي يقودها الأونكتاد.

12-109 ويعمل مكتب الأونكتاد في نيويورك على تعزيز أنشطة التوعية ويروّج لأهداف الأونكتاد في مقر الأمم المتحدة ولدى الجهات الفاعلة المعنية التي يوجد مقرها في نيويورك وواشنطن العاصمة، ويشمل ذلك تعزيز التنسيق في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المتخصصة، والبعثات الدبلوماسية، والسلك الصحفي، والمنظمات البحثية وغير الحكومية، ووكالات المساعدة التقنية.

12-110 ويقدم مكتب الأونكتاد الإقليمي لأفريقيا، الموجود في أديس أبابا، الدعم الفني والخبرة التقنية والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا. وتُقدَّم خدمات الدعم الفني للمكتب من الموارد المتاحة في إطار مختلف البرامج الفرعية وتكمّلها خدمات استشارية أقاليمية.

12-111 وسيواصل الأونكتاد، في إطار التزامه بتنفيذ خطة عام 2030 والاتفاقات الدولية المتعلقة بتغير المناخ وحماية البيئة، الحدَّ من بصمته الكربونية وذلك من خلال الاستعاضة عن السفر الجوي باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كلما أمكن ذلك. وباعتبار الأونكتاد كياناً غير مقيم تقع مكاتبه داخل مباني مكتب الأمم المتحدة في جنيف، فإن بصمته الكربونية تتكون حصراً من الانبعاثات المتصلة بالسفر الجوي. وسيواصل الأونكتاد تعويض بصمته الكربونية لكي يظل عملية محايدة من حيث الكربون.

12-112 وترد في الجدول 12-24 معلومات عن الامتثال فيما يتعلق بتقديم الوثائق في مواعيدها والحجز المسبق لتذاكر السفر الجوي. ويدرك الأونكتاد تمام الإدراك أهمية الامتثال لسياسة الشراء المسبق وقد بذل جهوداً مختلفة لزيادة تنفيذها. وتشمل هذه التدابير رصد الامتثال المسبق لشراء التذاكر في نظام المعلومات الإدارية (من خلال لوحة المتابعة الإدراية في الأونكتاد) وإطلاع الإدارة العليا على الإحصاءات كل شهر. وقد تعززت الحاجة إلى تبرير عدم الامتثال ويواصل الأونكتاد بذل الجهود اللازمة لتوعية الموظفين بالأمر كما يواصل التشجيع على التخطيط المبكر للاجتماعات والمؤتمرات، كلما أمكن ذلك.

الجدول 12-24

معدل الامتثال

(بالنسبة المئوية)

	المقرر لعام 2019	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
تقديم الوثائق في مواعيدها	100	100	100	100
شراء تذاكر السفر بالطائرة قبل بدء السفر بأسبوعين على الأقل	100	55	80	80

12-113 وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 700 119 5 دولار ولا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 12-25 وفي الشكل التاسع من الباب 12.

الجدول 12-25

التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغيرات					
	نفقات عام 2019	*اعتمادات عام 2020*	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغيرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	5 575.5	5 005.9	–	–	–	–	–	5 005.9
الموارد غير المتصلة بالوظائف	97.7	113.8	–	–	–	–	–	113.8
المجموع	**5 673.2**	**5 119.7**	–	–	–	–	–	**5 119.7**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		18	–	–	–	–	–	18
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		12	–	–	–	–	–	12
المجموع		**30**	–	–	–	–	–	**30**

الشكل التاسع من الباب 12

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

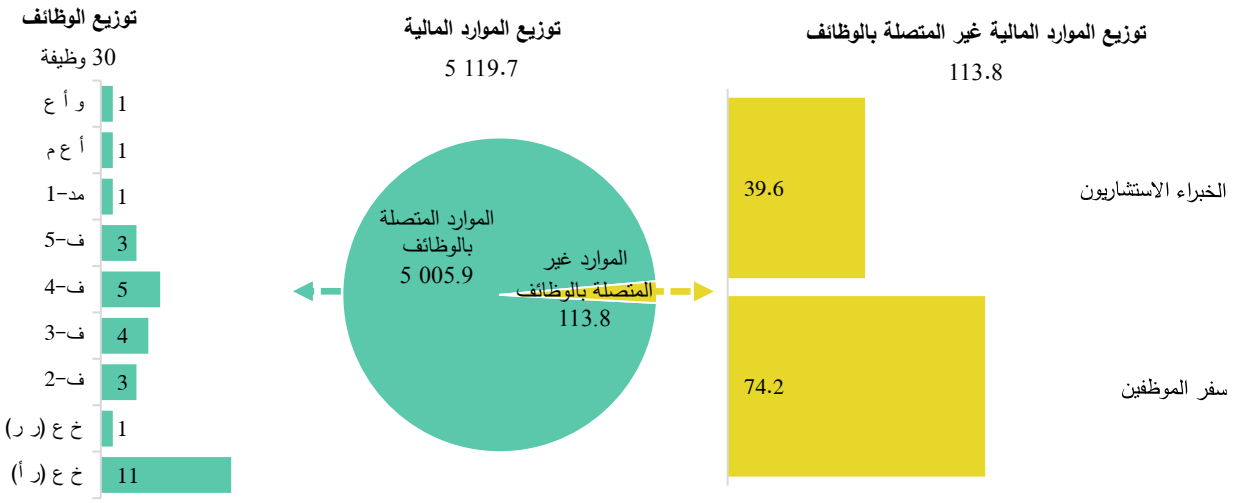

برنامج العمل

12-114 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 200 253 50 دولار ولا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. ويرد توزيع الموارد حسب البرنامج الفرعي في الشكل العاشر من الباب 12.

الشكل العاشر من الباب 12

توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 حسب البرنامج الفرعي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

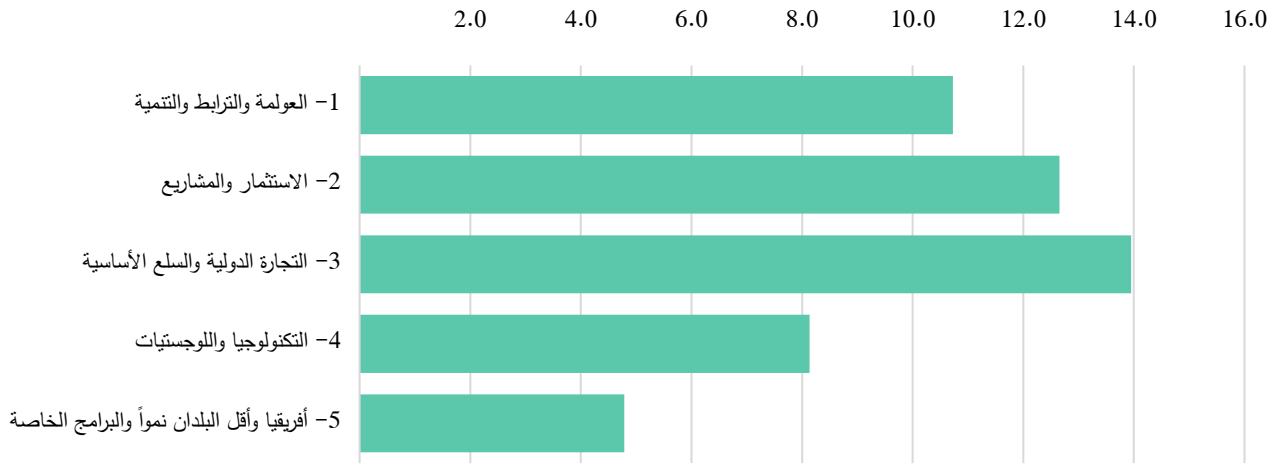

البرنامج الفرعي 1
العولمة والترابط والتنمية

12-115 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 700 726 10 دولار ولا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 12-26 وفي الشكل الحادي عشر من الباب 12.

الجدول 12-26

البرنامج الفرعي 1: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغيرات				
	نفقات عام 2019	*اعتمادات عام 2020*	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغيرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	10 544,9	10 464,6	–	–	–	–	–	10 464,6
الموارد غير المتصلة بالوظائف	904,2	262,1	–	–	–	–	–	262,1
المجموع	**11 449,1**	**10 726,7**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**10 726,7**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	38	38	–	–	–	–	–	38
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	24	24	–	–	–	–	–	24
المجموع	**62**	**62**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**62**

الشكل الحادي عشر من الباب 12

البرنامج الفرعي 1: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

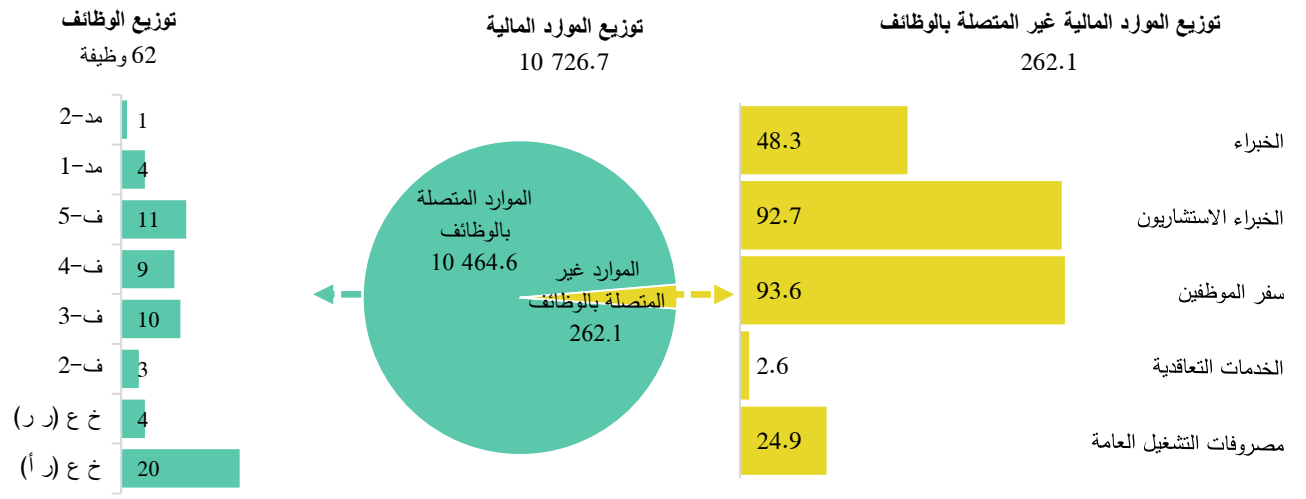

البرنامج الفرعي 2
الاستثمار والمشاريع

12-116 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 500 656 12 دولار ولا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 12-27 وفي الشكل الثاني عشر من الباب 12.

الجدول 12-27

البرنامج الفرعي 2: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات: التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	13 004,2	12 324,7	–	–	–	–	–	12 324,7
الموارد غير المتصلة بالوظائف	308,7	331,8	–	–	–	–	–	331,8
المجموع	**13 312,8**	**12 656,5**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**12 656,5**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		55	–	–	–	–	–	55
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		20	–	–	–	–	–	20
المجموع		**75**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**75**

الشكل الثاني عشر من الباب 12

البرنامج الفرعي 2: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

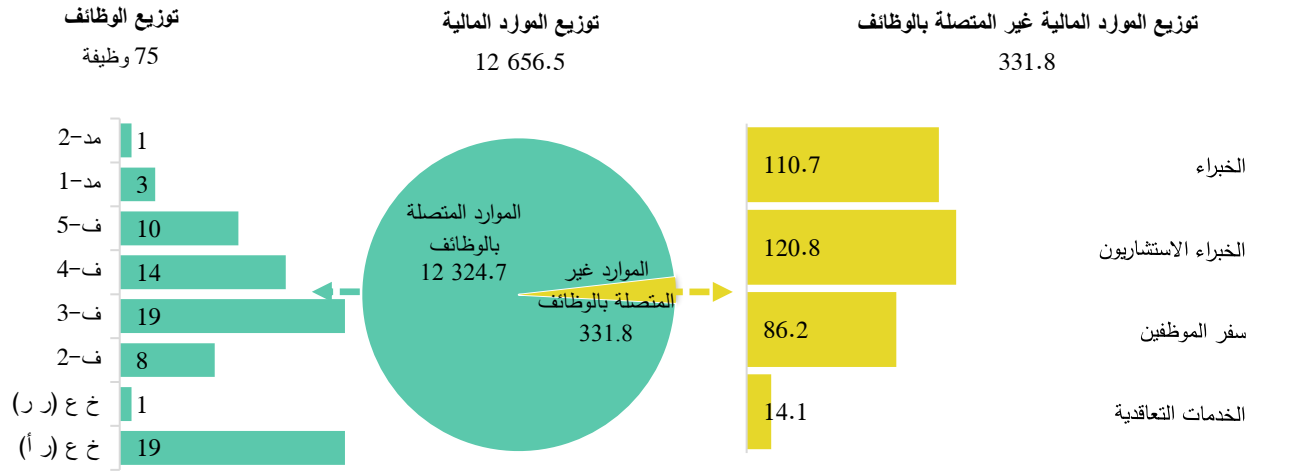

البرنامج الفرعي 3
التجارة الدولية والسلع الأساسية

12-117 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 700 952 13 دولار ولا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 12-28 وفي الشكل الثالث عشر من الباب 12.

الجدول 12-28

البرنامج الفرعي 3: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات					تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	14 393,3	13 687,3	–	–	–	–	–	13 687,3
الموارد غير المتصلة بالوظائف	364,3	265,4	–	–	–	–	–	265,4
المجموع	**14 757,6**	**13 952,7**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**13 952,7**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		60	–	–	–	–	–	60
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		22	–	–	–	–	–	22
المجموع		**82**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**82**

الشكل الثالث عشر من الباب 12

البرنامج الفرعي 3: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

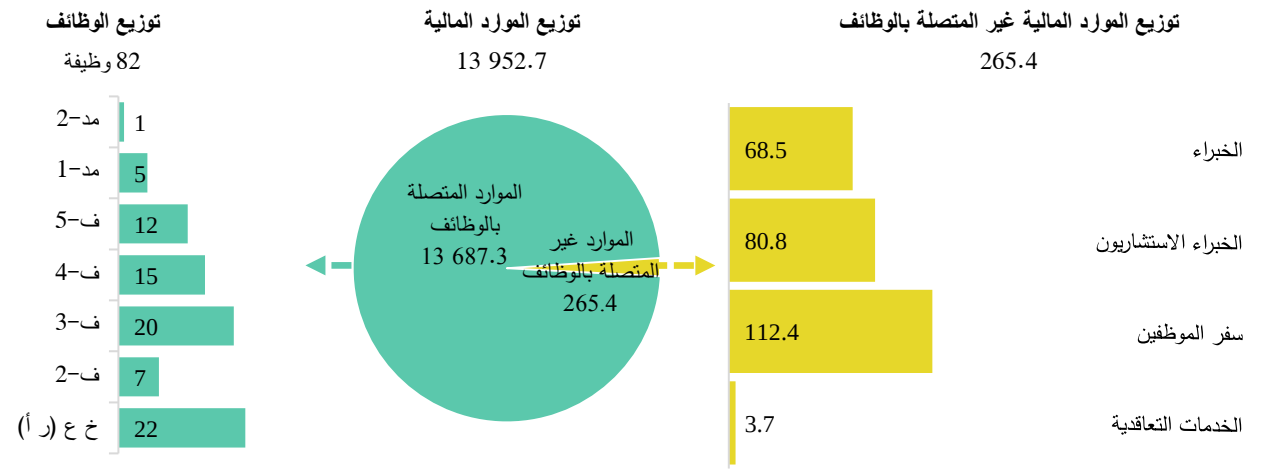

البرنامج الفرعي 4
التكنولوجيا واللوجستيات

12-118 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 800 133 8 دولار ولا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 12-29 وفي الشكل الرابع عشر من الباب 12.

الجدول 12-29

البرنامج الفرعي 4: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات: التعديلات الفنية	التغيرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات: التغيرات الأخرى	التغيرات: المجموع	التغيرات: النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	8 584,2	7 970,6	–	–	–	–	–	7 970,6
الموارد غير المتصلة بالوظائف	171,1	163,2	–	–	–	–	–	163,2
المجموع	**8 755,3**	**8 133,8**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**8 133,8**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		36	–	–	–	–	–	36
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		13	–	–	–	–	–	13
المجموع		**49**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**49**

الشكل الرابع عشر من الباب 12

البرنامج الفرعي 4: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

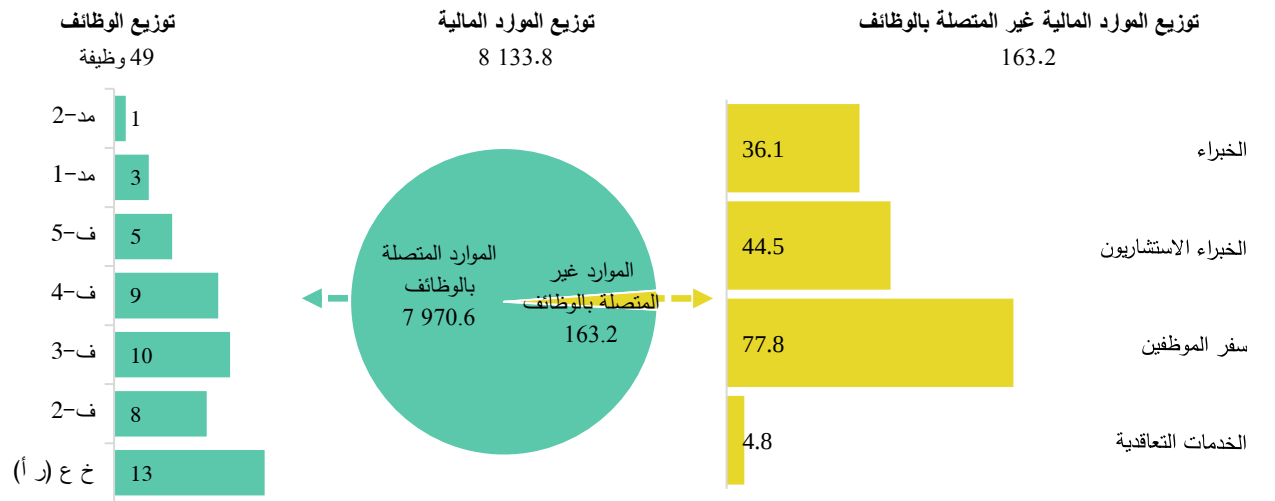

البرنامج الفرعي 5
أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

12-119 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 500 783 4 دولار ولا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 12-30 وفي الشكل الخامس عشر من الباب 12.

الجدول 12-30

البرنامج الفرعي 5: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات: التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	4 242,4	4 604,7	–	–	–	–	–	4 604,7
الموارد غير المتصلة بالوظائف	164,3	178,8	–	–	–	–	–	178,8
المجموع	**4 406,7**	**4 783,5**	–	–	–	–	–	**4 783,5**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		20	–	–	–	–	–	20
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		6	–	–	–	–	–	6
المجموع		**26**	–	–	–	–	–	**26**

الشكل الخامس عشر من الباب 12

البرنامج الفرعي 5: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

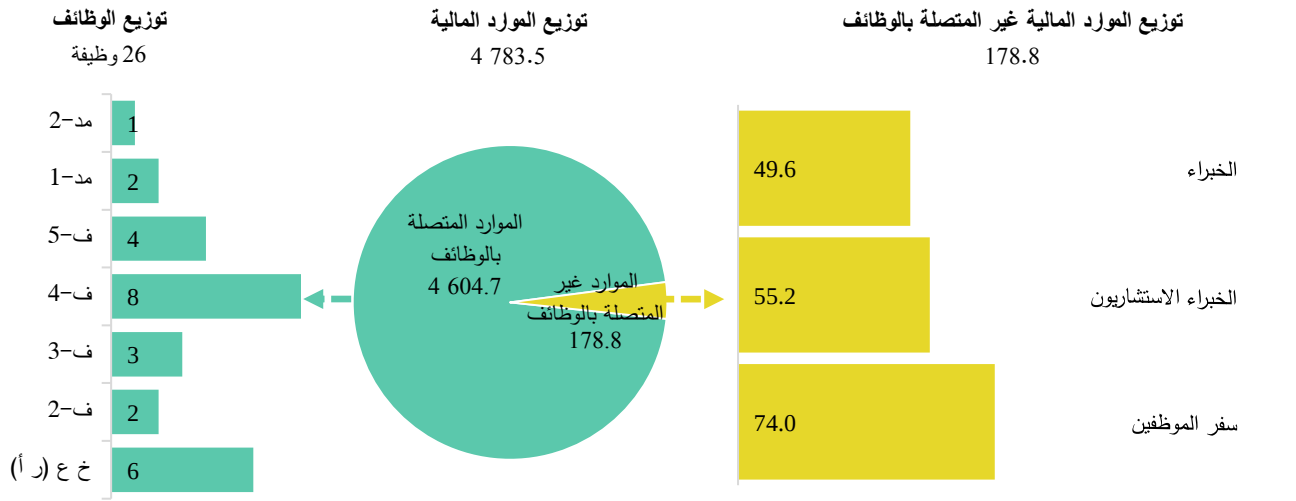

الدعم البرنامجي

12-120 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 300 516 12 دولار ولا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 12-31 وفي الشكل السادس عشر من الباب 12.

الجدول 12-31

الدعم البرنامجي: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

			التغيرات				
	نفقات عام 2019	*اعتمادات عام 2020*	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغيرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	9 464,2	8 479,7	–	–	–	–	–	8 479,7
الموارد غير المتصلة بالوظائف	2 755,2	4 036,6	–	–	–	–	–	4 036,6
المجموع	**12 219,5**	**12 516,3**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**12 516,3**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		20	–	–	–	–	–	20
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		35	–	–	–	–	–	35
المجموع		**55**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**55**

الشكل السادس عشر من الباب 12

الدعم البرنامجي: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

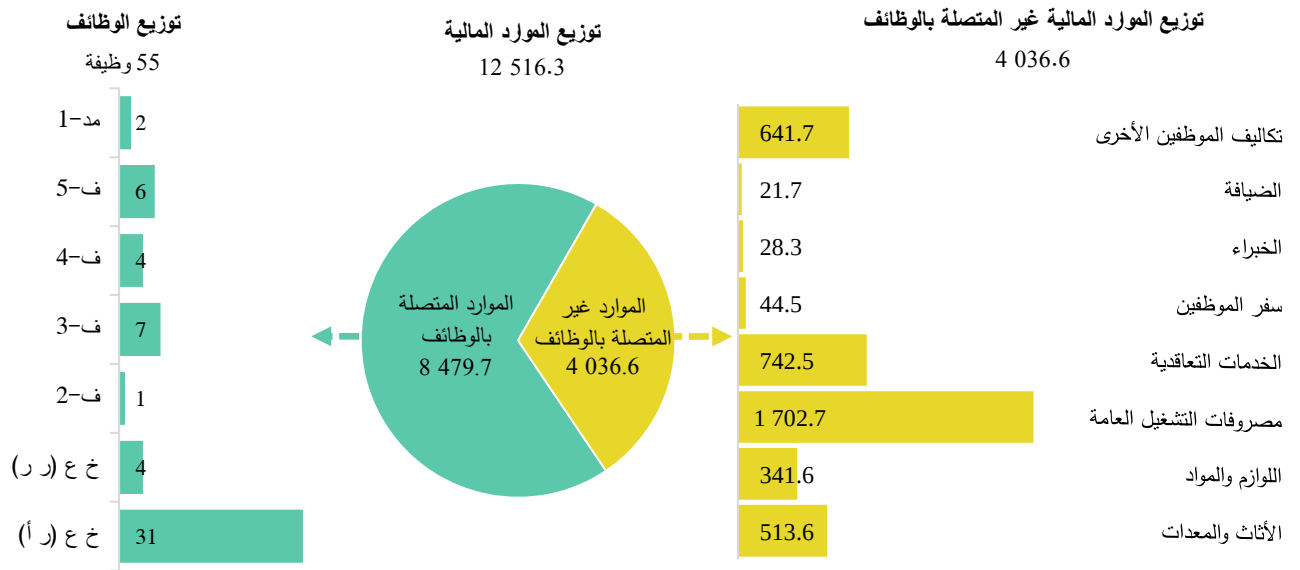

المرفق الأول

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2021

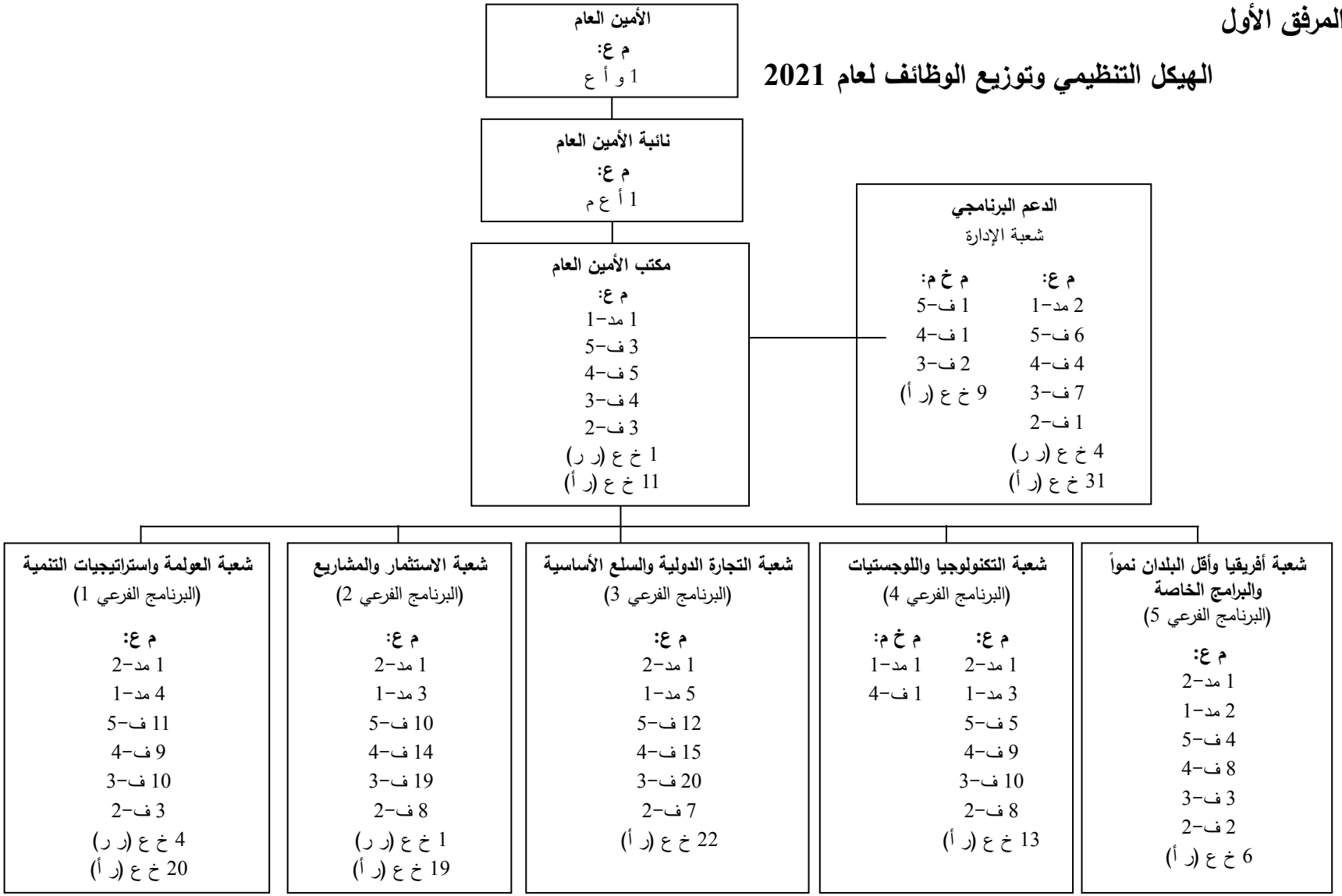

المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ ع (ر أ): فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر): فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ م ع: الميزانية العادية؛ و أ ع: وكيل أمين عام؛ م خ م: الموارد الخارجة عن الميزانية.

المرفق الثاني

موجز إجراءات المتابعة المتخذة تنفيذا للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة

وصف موجز للتوصية	*الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية*
اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	
A/74/7	
تشير اللجنة الاستشارية إلى أنّ الجمعية العامة أعربت، في عدد من المناسبات، عن قلقها إزاء انخفاض معدل الامتثال للتوجيه الخاص بسياسة الشراء المسبق. وتكرر اللجنة تأكيد ضرورة بذل مزيد من الجهود، لا سيما في المجالات التي يمكن فيها تنظيم السفر بصورة أفضل (انظر أيضا A/73/779، الفقرة 16). واللجنة، إذ تلاحظ أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وضع أهدافا طموحة لعامي 2019 و 2020، ترى أن من الضروري أيضا وضع خطط واستراتيجيات عملية لتحقيق هذه الأهداف، وهي على ثقة من أن الأمين العام سيضمّن مشروعه المقبل للميزانية معلومات عن هذه الخطط (الفقرة رابعا-57).	على النحو المشار إليه في الفقرة 12-112 أعلاه، يدرك الأونكتاد تمام الإدراك أهمية الامتثال لسياسة الشراء المسبق وقد بذل جهوداً مختلفة لزيادة تنفيذها. وشملت هذه التدابير رصد الامتثال المسبق لشراء التذاكر في نظام المعلومات الإدارية (من خلال لوحة المتابعة الإدرايـة في الأونكتاد) وإطلاع الإدارة العليا على الإحصاءات كل شهر. وقد تعززت الحاجة إلى تبرير عدم الامتثال ويواصل الأونكتاد بذل الجهود اللازمة لتوعية الموظفين بالأمر كما يواصل التشجيع على التخطيط المبكر للاجتماعات والمؤتمرات، كلما أمكن ذلك.